الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالية والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مطبوعة محاضرات مقياس النحو العربي

الدكتورة:

بوهنوش فاطمة

السنة الجامعية

2019/ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

البقرة: 282

صدق الله العظيم

محاضرات مقياس: النحو العربي

محاضرات مقدمة للسنة الأولى أم. دي (L.M.D)

مقدمة

المحاضرة (01): صناعة النحو/ التمييز بين النشأة والتقعيد.

المحاضرة (02): التصنيف في النحو العربي (المؤلفات الأولى).

المحاضرة (03): الإعراب والبناء (دروس تعليمية).

المحاضرة (04): الجملة الفعلية وأحكامها.

المحاضرة (05): الفعل اللازم والفعل المتعدي.

المحاضرة (06): الفاعل وأحكامه.

المحاضرة (07): المفعولات.

المحاضرة (08): نواصب الفعل.

المحاضرة (09): جوازم الفعل.

المحاضرة (10): الجملة الاسمية وأحكامها.

المحاضرة (11): المبتدأ وحالاته وأحكامه.

المحاضرة (12): الخبر وحالاته وأحكامه.

المحاضرة (13): نواسخ الجملة الفعلية (كان وأخواتها).

المحاضرة (14): نواسخ الجملة الفعلية (إن وأخواتها، وظن وأخواتها).

خاتمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمدا يليق بجلاله وكماله، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى أصحابه الغرّ الميامين، ومن اتبع نهجهم أجمعين.

وبعد، فقد قال الشاعر الحكيم:

ولستُ بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأُعرب

فأفضل العلوم جمالا لأهلها، وعونا على حسن آدائها، علم العربية أو النحو، الموصّل إلى صواب النطق، المقيم لزيغ اللسان، المؤدي إلى الإفصاح، وسلامة العبارة، ودقة المعاني على نطاق واسع، فهو علم يقوم على ضبط الكلام وتفسيره خدمة للغة العربية في مستوياتها المختلفة، قولا وقراءة وكتابة، وما الإنسان لولا اللسان؟!

وإذا كان النحو علما تصويبيا أولا وأخيرا، فلا يعني ذلك أنه يقتصر على تصويب اللسان، وتجنب اللحون في الكلام، وإنما تخرج دراسة النحو عن هذين الغرضين الجليلين إلى أغراض لغوية أخرى، لا ترتبط فقط بالناحية الشكلية للغة، بل تُقدّم إطارا جديدا لنتائج التجربة النحوية العربية أو النشاط اللغوي عامة، ومن هذه الأغراض نذكر:

1.حفظ المواد العربية (محفوظات أو نقول)، وصياغتها في شكل قواعد تصنفها وتمثلها.

2.التعبير عن خصوصيات لغوية تخص العربية، وتقديمها في نتائج ترقى إلى الشيوع والاطراد.

3.يقتضي النحو مراعاة المبادئ العامة التي تنظّم الظواهر اللغوية عن طريق الاستقراء ومعرفة أسرار اللغة.

4.لقد هيأ النحو دراسة العلاقات بين العناصر في شكل قواعد أقدر على التعبير عما شاع من الظواهر والحالات.

5.وإلى جانب ذلك تظهر أعظم فوائد النحو في الوصول إلى تكوين ملكة لغوية نحوية، تمكّن الدارس من معرفة الأحكام والقواعد والأسرار...

6.تُيسر عملية ضبط اللغة ووصفها عن طريق النحو الاستغناء عن الجزئيات الكثيرة التي لا يستطيع الدارس إحصاءها أو حصرها.

7.يساهم النحو في دفع أشكال الاضطراب والفوضى في الكلام المنطوق، والاختلاف الحاصل بين اللغويين في مسائل لغوية كثيرة.

8.تنمية الكفاءات والقدرات اللغوية عند الباحث في معرفة ما يحيط باللغة من عوارض وصور نحوية متباينة.

9.يُعبّر النحو عن أهم خاصية من خصائص العربية المتمثلة في الإعراب الذي تختصر معانيه قواعد النحو.

من هذا المنطلق، جاء اهتمامنا بهذه المادة التي نقدّمها لطلاب السنة الأولى جامعي في شكل محاضرات مبسطة وشاملة، رأينا أنّ من الأنسب توسيعها وتوثيقها وطبعها تعميما للفائدة، وحتى تكون مرجعا نحويا يقترن بالجملة والشواهد على نطاق واسع.

بدأت هذا العمل المتواضع، لأشارك من خلاله في حل مشاكل تدريس النحو بالجامعة، وأبسط للقارئ قضايا هذا العلم، في جهد كان لمراجع النحو نصيب كبير في بلورته وتوضيحه، لأنّ الاهتمام بالنحو وقواعده، ليس هو الغاية المقصودة في حد ذاتها، وإنما تبقى القواعد والأسس وسائل لغوية تصون العربية من الفساد نطقا وأداء وقراءة.

لقد اتسعت الهوة بين العربية الفصحى واللهجات العامية في أيامنا الأخيرة، حتى باتت الدعوة إلى التيسير ضرورة ملحة في الملتقيات والأيام الدراسية بالجامعة الجزائرية، بل وصارت مطلبا يتفق عليه الباحثون والدارسون على اختلاف اتجاهاتهم، فتعثرت الألسنة، واهتزت القرائح، وشاعت الأخطاء، وانتشر الداء في لغتنا، كما توسع اللحن في القرآن الكريم، والسنة المطهّرة، وما ذلك إلا لابتعادنا عن هذه اللغة، وتراكم صعوبات هذا العلم، الذي ما عادت لغته تخصنا أو تسايرنا في حياتنا المعاصرة.

يقوم هذا الجهد على وصف حال العربية والقواعد بما يليق بالأسلاف من النحويين والرواة والناطقين، وما وصلت إليه الدراسة من دقة وإحكام في الصناعة، على نحو استطاعوا به تفسير الجانب الإعرابي للجملة، ولهذا فقد اهتموا بالضوابط اهتمامهم بفصاحة الكلام وجيّده، وآمنوا بأنّ النحو في الكلام ضروري، كضرورة أي علم نافع في حياة الإنسان، ولله در من قال:

وبعدُ فالعلم زين فافن عمرك في تحصيل ما استطعت منه واعص من عذلا

ثم الكلام بلا نحو لمستمـــــع مثل الطعام بلا ملح لمن اكـــــــــلا

ولقد سلكت في معالجة قضايا نحو الجملة ما يحتّمه المنهج العلمي من قراءة ونظر وتأمل في المسائل النحوية، فعمدت إلى تيسير المادة العلمية المنقولة من كتب مختلفة، كما استهدف عملنا هذا إزالة الفجوة القائمة بين الدارس وشراح الألفية، وذلك لأن معظم الشواهد النحوية المذكورة، لقيت عناية خاصة من قبل الشراح، تعليقا وإعرابا وتوجيها واعتراضا...، فاتضح لي ضرورة اعتمادها وتقديمها للمتخصصين، يقبلون عليها غير كارهين، قد ترفع غامضا أو تفسر مبهما، أو تشد أصلا....

وما من شك في أنّ تبسيط المادة وجعلها مرجعا هاما للطلاب، لهو عمل شاق، يقتضي ترتيب هذه المادة وتنسيقها في موضوعات محددة، وفي خطوات منظمة ميسّرة،

أردت بها جمع المبادئ والقضايا في محاضرات تحيط بالجملة العربية من جوانب مختلفة (البناء، الأحكام، الظواهر، العوارض...).

وهذا المنهج المعتمد يساير منطق اللغة ذاتها، فهي لغة معربة معلّلة، لذلك توزعت المادة توزيعا منظما، اعتمدت من خلاله على دعائم هامة:

1.ذكر المصطلح النحوي كما وظّف واتضح في المصادر والمراجع.

2.الوقوف على التعاريف السهلة والمفصّلة ثم مناقشتها مناقشة نحوية.

3.ذكر ما تيسّر من أحكام الإعراب في ضوء الموضوع المبسط، ولا يكون ذلك إلا بمصاحبة الشاهد والمثال التوضيحي.

4.بيان ما يعتور الشاهد من عوارض أو ظواهر لغوية خاصة كالتقديم والتأخير والحذف...إلخ.

فلا مراء بعد هذا أن يكون غرضي من تدريس هذه المادة في مراحل التعليم الجامعي هي الحرص على التنبيه على الخطأ، وإرشاد الطالب المتعلم إلى كلام العرب، وتوجيهه إليه، ومعرفة ما أشكل على الشواهد والقواعد، التي تعدّ لوازم لغوية لتعليم النحو وتقريبه للمبتدئين والمتخصصين.

ومن أجل ذلك جاءت الخزانة اللغوية لهذا العمل متنوعة ومتفاوتة اشتملت على موسوعات هامة كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والخصائص لابن جني، والإنصاف لأبي البركات ابن الانباري، والكتب النحوية التاريخية كنشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، والمدخل إلى دراسة النحو العربي لعلي أبو المكارم، وتطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة لطلال علامة، وكتب شراح الألفية (شرح ابن هشام، ابن عقيل، المكودي، محمد النجار...) وكتب النحو الأصولي، والتطبيقي على كثرتها وتنوعها...

وليست قضية تنويع المراجع هي المقصودة فحسب، لأن ما يدفعني أكثر إلى هذا الجمع هو معرفة صحيح الكلام العربي، وموقف الأئمة إزاء بعض الشواهد، ومنهجهم في توجيه المادة ومعالجة الظواهر، لذلك بدأت عملي بما أراه ضروريا للطالب المتخصص، فتناولت:

1.المفهوم العلمي للنحو وميدانه، ونشأته وتطوره، ومراحل التفكير النحوي وعلاقة ذلك بالمشكلة اللغوية الإعرابية عبر قرون طوال.

2.انتقلت من النحو بين النشأة والتطور إلى الارتباط بدراسة الجملة العربية، فوضحت المفهوم الاصطلاحي للجملة عند النحاة، والبناء اللغوي لها، والعناصر والأقسام الخاصة بها.

3.قسمت الاهتمام بالجمل إلى قسمين، اشتمل كل قسم على العناصر الإسنادية، والعناصر الملحقة بالبناء الأصلي فيما يُعرف بالتوسع التركيبي.

القسم الأول: تناولت فيه الجملة الفعلية وعناصرها (الفعل والفاعل) ثم عرضت إلى العناصر الأخرى، فالتزمت بالمكملات والقيود الأخرى من: المفعول به والمفعول المطلق، والمفعول له.

أما القسم الثاني فكان مخصصا لتوضيح الجملة الاسمية من حيث المفهوم والعناصر والأحكام والحالات اللغوية لكل عنصر على حدة.

وكان من المفيد أيضا أن أعرض للنواسخ الفعلية والحرفية من باب التوسع، وما يتعلق بها من مباحث التقديم والتأخير والحذف، وذلك حسب منهج متن الألفية، وخلاصة الشراح.

تلك هي أهم الموضوعات المجموعة والمعالجة في هذا العمل، الذي نأمل أن يكون مرجعا طيّبا ونافعا لطلاب الجامعة، ينفض الغبار عن أذهانهم ويُعينهم على فهم القواعد وضبط الكلام.

إنني –بهذا– لا أدّعي التأليف، إذ أنّ النحو منذ نشأته وتطوره لا يزال نحو المتقدمين، فالأسلاف هم الذين استقرأوا وصنعوا، حتى أتوا على تأسيس دستور اشتمل على المصطلحات والقواعد والشواهد والأبواب في منهج مكّنهم من الوصف والتفسير والتعليل، فجعلوا كلامهم عن المعارف الأولية والمداخل اللغوية ركائز لأبواب النحو التفصيلي.

نسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يوفقنا إلى مرضاته، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، ولا ندعي أننا بلغنا من الإتقان حدا ينفي عنا النقص والشك، فإن المطّلع على هذا الجهد قد يجد جفافا في المادة لكنه سرعان ما يتبيّن له الوجه الصحيح لمقاصد العربية.

الباحثة: بوهنوش فاطمة

المحاضرة (01): صناعة النحو/ التمييز بين النشأة والتقعيد

1.إضاءة في مفهوم النحو:

مما لا شك فيه أن النحو قد ارتبط بالعربية قرونا طوالا، في ظل ظروف لغوية واضحة، حتمت ظهوره وأثارت اهتمامه من قبل الدارسين، لاسيما أن خطورة المشكلة الإعرابية قد نشأت في أحضان الجزيرة العربية، فقد كان العرب قبل الإسلام يتحدثون العربية بصورة صحيحة، لا يحتاجون إلى إعمال الفكر والروية، ولا تتعثر ألسنتهم، فكان اختلاطهم بالأمم الأخرى قليلا.

ولما جاء الإسلام وحمل راية الحق والهدى، دخل الناس في دين الله، وخرج المسلمون لنشر هذا الدين خارج الجزيرة العربية، فكان طبيعيا أن تتأثر لغة العرب بغيرها، فتتسرب إليها كلمات أجنبية دخيلة، وتراكيب ليست من بنيتها.

لقد بدا اهتمام العرب بالإعراب واضحا وشديدا، حتى أصبح الإعراب دليل فصاحتهم، وسبيل معرفتهم للعربية الصحيحة، لذلك أطلقوا علم الإعراب على "النحو" في بادئ الأمر، لكنّ هذه النظرة الشاسعة –آنذاك– لم تستمر عبر الفترات حتى أصبح للنحو مفهوما واسعا، لا يقتصر على دراسة ما يطرأ من تغيّرات على أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وإنما ببيان كل ما يتعلق بالبنية التركيبية من تقديم وتأخير وحذف وذكر، وإضمار وإظهار، واستتار وتقدير...

فالنحو ضابط العربية وميزانها، ولذا كان من أول علومها نشأة وأسرعها نموّا وتدرجا، فهو علمٌ من العلوم التصويبية، يقوم على دراسة مجال من مجالات النشاط اللغوي، وهو الجملة، الناتجة عن تركيب الكلمات تركيبا إسناديا، وما ينتج عن ذلك التركيب من علاقات ومعان نحوية مختلفة.

2.علم النحو لغة:

لفظ (نحو) مصدر للفعل الثلاثي(نحا)، بفتح العين في الماضي، وضمّها في المضارع، ولهذه الكلمة معان كثيرة منها[1]:

1.القصد، يقال: نحوت نحوك، أي قصدتُ قصدكً.

2.المثل، نحو: مررت برجل نحوك، أي: مثلك.

3.الجهة، نحو: توجهت نحو البيت، أي جهة البيت .

4.المقدار، نحو: له عندي نحو ألف، أي مقدار ألف.

5.القسم، نحو، هذا على أربعة أنحاء، أي أقسام.

ويظهر أن المعنى الأول أكثر شيوعا، وإليه يردُّ النحويون سبب تسمية هذا العلم بالنحو، فقد خصّ ابن جني (ت: 395هـ) النحو بالقصد فقال: «وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوتُ نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثمّ خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم»[2].

3.علم النحو اصطلاحا:

تتباين التعاريف الاصطلاحية بين علماء العربية في مسألة تعريف النحو، مما يخلق تفاوتا واضحا في المفهوم، فهو عند اغلبهم دراسة للتغيّر « الذي يطرأ على أواخر الكلمة من

1 – ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ابو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ط01، 2006، ص: 43.

2 – الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح: محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ج1، ص: 34

حيث الإعراب أو البناء، حيث يُقصد من النحو دراسة الأشكال أو العلامات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات»[1].

يبدو هذا التعريف أكثر التعاريف شيوعا، لتبسيط مفهوم النحو وتقريبه للمتعلّم، فهو يقتصر على دراسة العلامة الإعرابية للكلمات داخل الجمل، وما تقدّمه من معاني مختلفة، إلا أن أدق تعريف للنحو ما جاء به ابن جني في الخصائص «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[2].

الملاحظ أن صاحب النص، يجمع بين النحو والصرف، كما يركز على منهج الاستقراء في صياغة القواعد ووضع الأصول، وذلك ليلحق من ليس عربيا بالعربية نطقا وكتابة، ومعياره في ذلك هو الفصاحة أولا وأخيرا، وهذا التعريف أقدم تعاريف النحو من ناحية القصد والضبط والغاية، لذا عكفت عليه أغلب الدراسات اللغوية فيما بعد.

فالنحو دراسة تركيبية لغوية، تُعنى بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ووضع القوانين التي تمثل النظام اللغوي وتصفه وصفا مختصرا يتسق مع بيانات البيئة اللغوية العربية.

ويرى بعض المحدثين أن هذه النظرة ضيّقت مفهوم النحو، كونه علما يُعرف به أحوال أواخر الكلم، فيقتصر نشاط النحوي على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصية من خواصه، وهي الإعراب والبناء، فالغاية لا تتعدى أن يكون النحو بيانا للإعراب وتفصيلا لأحكامه، وفي هذا تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، بل النحو قانون

1 – تدريس النحو العربي، ظبية سعيد السليطي، تقديم: حسن شحاتة، الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص: 24.
2 – الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 34.

تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها[1].

فدراسة النحو لأواخر الكلمات قد ضيّق حدوده الواسعة، فسلكوا به طريقا منحرفة، وضيّقوا كثيرا من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة، لانّ في الجملة ظواهر أو طوارئ لا يمكن تجاهلها، فالإثبات والنفي، والتأكيد، والتقديم، والحذف...، صور مختلفة للكلام، مرّ عليها الدارس النحوي من غير تحليل، إلا ما كان منها يخصّ الإعراب، أو متصلا بأحكامه، وفاتهم كثيرٌ من فقه العربية وتقدير أساليبها[2].

ويرى البعض الآخر، أن التراث النحوي قد تناول كافة العلاقات الناتجة عن تركيب الكلمات في الجملة، فيمكن تصنيف هذه العلاقات في مجالات ثلاثة أساسية[3]:

المجال الأول: دراسة ما ينتج عن تركيب الكلمات في الجملة من تأثير في أحوال أواخر الكلمات، سواء اتخذ هذا التأثير شكل الثبات أم التغيّر (الإعراب والبناء).

المجال الثاني: دراسة عناصر التوافق والمخالفة بين الكلمات في نطاق الجملة العربية، وصياغة ذلك في شكل قواعد لا تخرج عن العناصر الأساسية الأربعة وهي: الحالة الإعرابية: رفعا ونصبا وجرا وجزما، والحالة النوعية: تذكيرا وتأنيثا وحالة التعيين: تعريفا وتنكيرا.

المجال الثالث: دراسة الضوابط التي تحكم ترتيب الكلمات في الجملة العربية، وقد تنالوا ذلك في الأبواب النحوية المختلفة.

---

1 – ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط02، 1992م، ص: 01.

2 – ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص: 03.

3 – ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، ص: 44-45.

4.نشأة النحو وتطوره:

من الجدير بالذكر أنّ نشأة النحو مسألة تاريخية معقدة، ومن المؤكد أنّ السبب في هذا يرجع إلى غموض واضطراب المأثورات المروية في التراث العربي، فكثيرا ما نصادف عجزا في مواجهة هذه الإشكالية، التي قد تعدّ عند بعضهم إشكالية أسطورية لا علمية، أمام غياب الأسانيد والوثائق التاريخية المؤكدة أنّ علم النحو كدراسة تصويبية للنظام التركيبي للغة، قد تحدد تاريخ ميلاده مع مجيء شخصية محددة، مما يفتح المجال بالضرورة على الاتجاه الذي يفسر هذه النشأة تفسيرا مختلفا، اعتمادا على روايات المؤرخين والمحققين.

ولعل أكثر هذه الروايات شهرة وأوسعها انتشارا، تلك التي تحكي مناقشة وقعت بين أبي الأسود وابنته، حين قالت له يوما: ما أحسنُ السماءِ (برفع أحسن وجرّ السماء)، فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن فيها، فأجابها: أي بنية، نجومها، فقالت: لا، أردت التعجب لا التساؤل، فأدرك أبو الأسود الدؤلي أنها أخطأت في ضبط الحركات[1]، فأرشدها إلى الصواب، وفكّر في وضع ضوابط تصون الكلام وتحفظ اللسان، فكان النحو أسمى قدرا وانفع أثرا للناطق بالعربية.

ومن نقول السابقين اللافتة للنظر، أنه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، فقال من يقرئني شيئا مما انزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: أن الله بريء من المشركين ورسولِه، بالجرّ، فقال الأعرابي: أوقد برئَ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر عليه السلام مقالة الأعرابي فدعاه، فقال: يا أعرابيّ، أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: يا أمير المؤمنين، ؟إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة براءة، بالجرّ، فقال عمر رضي الله عنه: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف

1 – ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي ابو المكارم، ص: 68.

هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنّ الآية الكريمة هكذا(إنّ الله بريء من المشركين ورسوله) [1]، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم، فأمر عمر رضي الله عنه ألا يُقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود بوضع النحو[2].

فوقوع اللحن في القرآن الكريم كان أثره أشد، لذلك بادروا إلى إعراب القرآن الكريم بوضع نقط معينة عند آخر الكلمات للدلالة على حركاتها، فكان ذلك مشروعا لغويا هادفا من قبل أبي الأسود الدؤلي ومن جاء بعده، لذلك اشتدت ملاحظات العلماء ببيان ما يلحن فيه الناس، أثناء النطق في الحاضرة أولا وفي البادية أخيرا، عندما تفشت هذه الظاهرة في ألسنة الخواص والعوام.

ويقال بأنّ أمر الفساد قد شاع وانتشر، فأقبل أبو الأسود الدؤلي إلى زياد (أمير البصرة)، فقال له: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم، وأفسدت ألسنتها، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم؟ فقال له زياد: لا تفعل، قال: فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنونا، فقال بنونا! ادع لي أبا الأسود، فلمّا جاءه قال له: ضع للناس ما كنت نهيتك عنه، ففعل[3].

فاستجابة الدؤلي لحاجة زياد، لهي استجابة في غاية الأهمية، تعالج أسباب الخطأ، ومساعي الضبط، وفي إطار ما اصطلح عليه بوضع النحو، فالمبادرة في وضع قوانين تصلح الألسنة تقع موقع التجربة العلمية، تُثبت نتائج الملاحظات من جهة وخلاصة النشاط الاستقرائي للكلام المسموع من جهة أخرى، هذا النشاط الذي اقتضى بالضرورة تقنين اللغة ووضع ضوابطها في دستور يحفظها من اللحون والأخطاء.

---

1 – سورة التوبة، الآية: 03.

2 – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 2005، ص: 14–15.

3 – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، ص: 15.

إنّ التأمل في حقائق التراث النحوي، بمعطياته اللغوية، يفضح إلى حد ما، أن النحو ظهر لظهور اللحن، فوجّه العقل العربي إلى التفكير في المشكلة الإعرابية فأحوج ذلك إلى التعلّم في حدود ما تسمح به الفصاحة والقواعد.

وبهذا فعمل الدؤلي عملٌ إجرائي، حافظ على أهم خاصية في العربية، وهي الإعراب قبل أن يتأثر النحو بمؤثرات جانبية من معطيات التفكير الفلسفي والمنطقي، لأنه نشاط انطلق أصلا من النطق العربي المحكم بالطبع والسليقة، فكيف تصلح الألسن، وتطول الفصاحة لو استجاب الناطقون لقواعد النحو السرياني أو اليوناني؟

وعلى هذا، فإنّ عاصفة الروايات والحوادث في كتب النحو شديدة، أغلبها تعالج قضايا الخطأ في الأداء، وتنبثق من سابق معاناة في النطق، وفي الحالتين لا تكون نشأة النحو أمرا غريبا، في الوقت الذي تتناقض فيه الأخبار والنقول، حتى تكون رأيا أقرب إلى القبول وأدور على اللسان.

وسوف نلمس شيئا من التجاوز في كتابات بعض المؤرخين اكتفاءً بالقول إنّ تاريخ وضع النحو لا سبيل إلى تحقيقه أو مراجعته، لانّ المسألة محوطة بالغموض والظلام، ولانعدام النصوص القاطعة في كيفية الوضع وزمنه ومبتدعه.

وعلى الرغم من ذلك، لا نخرج عن الإطار القائل بأنّ أكثر الروايات انتشارا وأوسعها اعتدادا، تلك التي تقرّر أنّ أول من وضع للناس رسم العربية، واشتغل بالنحو أبو الأسود الدؤلي بإشارة من عليّ كرّم الله وجهه، فكان نشاطه تطبيقيا اعتمد فيه المشافهة، فهو «لم يُغيّر الأشكال المعروفة في النطق والتعبير، وإنما أحال تلك الأشكال والنماذج إلى قواعد

خاصة بالنطق، تُمكّن الناطق لعنصر السليقة، بعد مخالطته للأعاجم، أو كونه واحدا من هؤلاء الأعاجم، من ترسّم مبدأ يمكنه من مجانبة الخطأ، والابتعاد عن اللحن»[1].

وهكذا نخلص إلى أنّ النحو لم ينشأ بناءً على رغبة الدؤلي، بقدر ما كان ناتجا عن رغبات الجماعات، في محاولة لغوية لتلبية متطلبات الواقع الجديد، وهو واقع فرض معالجة الآفات الاجتماعية الطارئة على اللغة، والظروف الموضوعية الدافعة لنشأته، فظهرت على السطح المشكلة الإعرابية وأخذت طابعا نحويا بفعل عاملين أساسيين:

العامل الأول: اجتماعي، يتمثل في أثر الفتوحات الإسلامية المتواترة، فكان طبيعيا أن يؤثر الاختلاط العميق الذي نشأ بين القبائل العربية وغيرها على حياتهم وعقليتهم ولغتهم وطباعهم، وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى العربي وسليقته، يقول أبو بكر الزبيدي: «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية»[2].

فالالتفات إلى ظاهرة الفساد من أهالي البلاد المفتوحة راجع إلى اختلاط العرب بهؤلاء، وما تبع ذلك من لحون... دفعت بالمسلمين جميعا إلى تمثل ركيزة تُبعد اللغة العربية عن هذه الشوائب، وتقرّر مصيرها من النزوح الأجنبي، فكان الدافع الاجتماعي كافيا للحرص على وضع قواعد تحفظ اللغة من أشكال الاضطراب والفوضى.

العامل الثاني: ديني، ويتلخص في أن أبناء الجزيرة العربية، رغبوا في نشر الإسلام بين الشعوب المختلفة، فكان لابد أن يكون محور الإسلام هو القرآن العظيم، الذي ربط الشعوب

---

1 – تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، طلال علامة، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، ط01، 1993م، ص: أ.

2 – طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي(أبو بكر الاندلسي)، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، دار المعارف 5مصر–، د.ط، 1973م، ص: 01.

على اختلافها، وأبطل الفساد بينهم، فصارت لغة الدين والحضارة على الإطلاق تستلزم تعلّم قواعد اللسان العربي المبين، فلم يحدث في تاريخ العرب أعظم بعد لغوي ديني، وأبين رابطة وثيقة بين اللغة والدين الجديد كما حدث ذلك مع ظهور الإسلام وانتشاره.

فالقضية الدينية عظيمة عِظَمَ القرآن الكريم، استدعت الوعي بالآيات والأحكام والقواعد واللطائف والحكم وغيرها، حتى ليمكن القول إنّ الجانب الديني فرض العمل على خلق لغة مشتركة بين الأقوام مهما اختلفت أجناسها وعاداتها، فلم يكن مفرٌ من أن تكون العربية اللغة المرشحة للقيام بهذا الدور، كيف لا وهي لغة القرآن التي تناولها أهلها بالتقعيد أولا والتعليم ثانيا؟

مما تقدّم ذكره، يتضح أن العربية استلزمت خطوتين هامتين:

الأولى: ضبط النص القرآني، وقد تطلب ذلك حلا سريعا في معالجة آفة الانحراف عن الأصل، فكان أبو الأسود الدؤلي سبّاقا إلى تمهيد أرضية التقعيد.

الثاني: الانتقال فيما بعد إلى التصدي المباشر للمشكلة اللغوية، بضبط الحركات في أواخر الكلمات، وتصنيفها، والتركيز على حالاتها، داخل التراكيب مما سمح بالتناول الموضوعي للحقائق والظواهر المبسوطة في البيئة اللغوية، هذا مع محاولة تحويل المستعمل إلى قواعد مجموعة في أبواب نحوية عامة.

5.مراحل تطور التفكير النحوي:

من الملاحظ أنّ مراحل التطور تتفاوت بين العلماء من ناحية التسمية أو الخصائص، وهو تفاوت لا يخلق تضاربا واسعا، بقدر ما يسمح بجلوة صوّر التطور كافة، لذلك يمكن تقسيم مراحل النشاط النحوي إلى فترات تاريخية معقودة ببعضها على هذا النحو[1]:

1 – ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، ص: 92–100.

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والنمو

يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة التكوين والتأسيس، من لدن الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وإشارته الطيبة إلى أبي الأسود الدؤلي، الذي عمل على نقل القواعد من المفهوم الفطري إلى المفهوم العلمي، واستقراء البيانات وربطها بالواقع اللغوي، عن طريق السماع الصحيح والسليم للغة، مع الاعتماد على السليقة وطول الملاحظة[1].

لقد تكامل وضع الأسس الأولية لهذا العلم ، ورُسمت أصوله، واستنبطت قواعد حتى استغرق ذلك نحوا من قرن ونصف قرن تقريبا، من عهد الدؤلي حتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولعل أهمية هذه الفترة في النحو تعود إلى أنها شهدت بدء محاولات استكشاف الظواهر اللغوية عقب نقط أبي الأسود للمصحف تفاديا للخطأ في قراءة القرآن الكريم، كما تم في هذه الفترة صياغة قواعد للظواهر الملحوظة مع مناقشتها وتقييدها في بعض المصنفات الصغيرة.

وربما–كما يقول الدكتور علي أبو المكارم– فتحت هذه المحاولات أمام أجيال هذه الفترة بابا لوضع أسس منهجية كان لها أبلغ الأثر في الفترة اللاحقة وتتلخص هذه الأسس في[2]:

أولا: الخلط بين المستويات اللغوية، وقياس القواعد إلى ما يسمع من كلام العرب لا إلى ما يطرد.

ثانيا: فرض التأويل على النصوص، وذلك لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نماذج لغوية.

ويأتي تأكيد هذه الأسس من ملاحظة الكلام العربي نفسه، وما فيه من ظواهر مطردة وشاذة، استحقت العناية والاهتمام، كما لم ينفصل النحو في بداية هذه الفترة عن بقية

1 – أطلق الدكتور علي أبو المكارم على هذه المرحلة أيضا بالمرحلة الانتقالية، ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص: 83.

2 – المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، ص: 93.

البحوث القرآنية، بل ظل لصيقا بها وبقضاياها، ولم يستطع النشاط النحوي أن يؤسس القواعد بمعزل عن المجالات اللغوية والدينية.

المرحلة الثانية: مرحلة التطور والتدوين

وأما مرحلة التطور، فقد استمرت قرابة قرن ونصف أيضا، من الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أبي بكر محمد بن سهل السرّاج[1]، وفي هذا الطور استقلت البحوث اللغوية والنحوية عن الدراسات القرآنية، فأتت محاولات نحوية استوعبت ظواهر اللغة، وتهيئتها في شكل قواعد، وتم الانتهاء من ضبط المصطلحات ورسمها، وأقدموا على التصنيف والتأليف، وتعددت مراكز البحث اللغوي، بعدما كانت مقصورة على البصرة وحدها، إذ امتدت هذه البحوث –بخاصة النحوية منها– إلى الكوفة ثم بغداد، فمصر والشام والأندلس....

وشاعت البحوث النحوية في هذه الأقاليم، حتى تكوّنت تجمعات لغوية أشد عناية بالقواعد والشواهد عبّر عنها الكثير من الدارسين بالمذاهب النحوية، أو المدارس فيما بعد.

يقول الدكتور علي أبو المكارم أن هذا الطور هو اخطر أطوار النحو العربي على الإطلاق، نتيجة ما تعرّض له النحو من مؤثرات الترجمة السريانية والإغريقية بخاصة على مستوى مناهج البحث النحوي، ولعل أعمق هذه العلوم أثرا وأوسعها وقعا الفلسفة والمنطق بشكل خاص، وهكذا بدأت التحولات الكبرى في حياة النحاة العرب، فنقلتهم تلك التحولات من البحث عن الظواهر والتقعيد إلى البحث عما وراء الظواهر من علل وأسرار، كما لم يعد منهجهم مقصورا على صياغة قواعد تصف الكلام وتختصره، بل أصبح في وسعهم إلحاق أمر بآخر عن طريق المشابهة.

لقد أصبح التعليل في هذه المرحلة ركيزة النحو المنهجية، ونسيج الفكر اللغوي، لذلك تعيّن أن يكون الجهد العربي جهد تفسيري، يتطلب الاهتمام بتحليل النصوص وتعليل القواعد

---

1 – تعبّر هذه المرحلة عن استقرار الأفكار، فهي مرحلة الاستقرار، ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، أبو المكارم، ص: 105.

والأحكام، وربط ذلك مع مبادئ الفكر النحوي، على أساس أنه لا تخلو «المعرفة مهما كان نوعها من نزعة تبريرية، وعلم النحو يطمح إلى الشمول وإلى إبراز ما للقواعد التركيبية من وجاهة، وقد أيّد النحاة فكرة البحث عن تلك الأسباب التي تختفي وراءها الظاهرة اللغوية»[1].

فالحث على تعليل الظواهر والأحكام هو أهم ما ميّز هذه الفترة حتى «دفع الفكر البشري إلى الرقي والنضج والتكامل»[2]، فالدقة في التفكير بالوصول إلى التحليل لا تدع مجالا للشك في صحة القواعد، كما لا تقيّد النحاة في صناعتهم بالمنهج الاستقرائي فقط، بل تدفع بهم إلى الأمام، حيث مجالات العلوم الأخرى أكثر سعة، مما يعني أن يكون التأثير في التحليل النحوي شاهدا على ارتقاء وتدرج مباحث هذا الدرس.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والاستقرار:

استمرت أكثر من قرنين ونصف، من ابن السراج إلى ابن الأنباري أبي البركات وتعد هذه الفترة أخصب فترات النحو، قياسا على خلّفه من آثار، وما أضافت إليه من إضافات موضوعية.

فقد استطاع علماء هذه المرحلة أن يقدموا مصنفات تتجاوز كل الآثار العلمية للفترات السابقة عليها وحتى اللاحقة لها جميعا، منها مصنفات أبي القاسم الزجاجي، وأبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرماني، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح بن جني، وأبي البركات بن الأنباري....

1 – أصول النحو عند ابن جني (دراسة لسانية في كتابيه الخصائص والمحتسب)، رشيد حليم، دار قرطبة للنشر والتوزيع، د.ط، 2010، ص: 169.

2 – ابن السراج ومذهبه في النحو (دراسة في كتاب الأصول)، احمد مطر العطية، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط01، 2009م، ص: 199.

والملاحظ أنّ هؤلاء قد نوّعوا في الموضوعات، فإنّ منها ما يهدف إلى بيان المسائل، أو شرح موضوع، أو عرض الآراء، ومنها ما يقصد إلى تلخيص القواعد أو بسطها، كما أنّ منها ما يلجأ إلى التعليق على آثار نحوية سابقة وشرحها وتبسيطها.

ولعل أهم سمة في مجالات التأليف النحوي في هذه المرحلة، سمة التبويب والترتيب للقضايا النحوية، فقد تمّ عرض القواعد في كتب مختصرة أو موسّعة وترتيبها على أساس التشابه في الصورة، مع مراعاة اثر العوامل، وهكذا جرت عادة النحويين بذكر مجموعة من المقدمات العامة تتناول الكلمة وأقسامها والإعراب والبناء، ثم ذكر الأبواب النحوية المختلفة: المرفوعات فالمنصوبات، ثم المجرورات، فالمجزومات....

المرحلة الرابعة: مرحلة الجمود:

أما هذا الطور، فقد امتد نحو خمسين عاما مضت، تتسم جهود النحويين عموما بالتبعية والاجترار، سواء من الناحية المنهجية أو الموضوعية إذ عكف النحويون على إعادة تقديم مادة الأسلاف، وطرح قضايا موروثة عن السابقين، وكأنهم لم يجدوا ما يستحق الدراسة والتحليل، فالآراء التي تعرضوا لها، والمسائل التي تناولوها سبق إعلانها وتشريحها من قبل دون إضافات بنائية تستطيع أن تدفع بعجلة التفكير إلى الأمام، لذلك يمكن القول إن مؤلفات هذه الفترة توشك أن تكون مؤلفات العهود الخالية من حيث المواد المعتمدة والقواعد المبسوطة، وهكذا تجمدت الإطارات الفكرية، والخصائص التعبيرية والأنماط التأليفية.

ومن الجدير القول أن ثمة استثناءان، يمكن أن يُعدّا ثورة وتجديدا في مجال النحو، أولهما ثورة ابن مضاء القرطبي، التي كان من الممكن أن تفتح الباب لمناقشة الأسس المنهجية للتراث النحوي بخاصة ما تعلّق بالعلل، بيد انها كانت صرخة في واد.

وأما الاستثناء الثاني؛ فمحاولة النحاة المصريين وضع معجم نحوي، يتناول بالدرس الأدوات النحوية ووظائفها، وبعض التراكيب الشائعة وخصائصها، والجمل وتخريجاتها

الإعرابية، وهي محاولة بدأت بابن هشام الأنصاري في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وختمت بمحاولة السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)[1].

6.نتائج العمل في بدايات النظر النحوي:

1.إنّ تعلم النحو من العلوم التصويبية، ارتبط بالإعراب زمنا طويلا، حتى جعلوا النحو إعرابا.

2.بدايات النظر النحوي كانت بدايات بسيطة، عن طريق الاستقراء والوصف، ثم تلخيص الاستقراء في قواعد واصفة للكلام العربي.

3.الحاجة إلى النحو ارتبطت أولا وأخيرا بالنص القرآني

4.عملية التقعيد النحوي عملية ذهنية اعتمدت على الاستقراء والسماع والتصنيف والتقسيم للمادة المستقرأة.

5.ظل البحث في روايات النشأة مطلبا عزيزا لدى الباحثين، على الرغم من أن الحقائق والنتائج المحصلة في هذه المسألة مضطربة وضعيفة.

6.اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب أصاب اللغة بداء اللحن، وانتشر ذلك على ألسنة فصحاء القوم من البداة، من أجل ذلك أصبحت الحاجة إلى تعلم العربية، لغة القرآن الكريم ضرورة ملحة ومؤكدة، فأدرك أهل العلم خطورة ما يهدد هذه اللغة.

7.ومن جانب آخر أظهر هذا الاختلاط تشكّل مناهج عديدة، تطورت من خلالها مباحث وأفكار الدرس النحوي، نتيجة إقبال علماء العربية على فهم عناصر العلوم الأخرى كالفلسفة والمنطق، بموجب اتساع رقعة البيئة العربية على آفاق أجنبية هامة.

---

1 – اختلف في تسمية هذه المراحل، فمنهم من جعل المرحلة الأولى مرحلة النشأة والتأسيس ثم مرحلة التدوين فالتحصل، ثم عصر التقويم والتأصيل، ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، ص: 43، 63، 129، 150.

8.لا يتطرق الشك لدى عقل راجح، أن يكون وضع النحو منوطا بشخصية أبي الأسود الدؤلي بإشارة من الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وإن شكك المشككون في نسبة ذلك إليه.

9.نشأ النحو في صورة تعليقات بالتصحيح على لحن في تلاوة آية كريمة وبيت شعري...، ثم تجمعت تلك الملاحظات لتكون مباحث نحوية مبدئية في وقت مبكر من حياة الثقافة العربية، حتى منتصف القرن الثاني ظهرت جهود أخرى أتممت عملية جمع القواعد وتصنيفها، فكان الخليل بن احمد الفراهيدي ويونس بن حبيب وعيسى بن عمرو الثقفي، والاخفش الأكبر، وسيبويه... وتواصلت الجهود في وضع المصنفات والمختصرات، بالشرح، والتلخيص والإضافة من قبل جهود العلماء المتأخرين وأجيالهم، فلم تنقطع مسيرة التأليف حتى نضج النحو واستقام واتضح لنا صرحا شامخا.

المحاضرة (02): التصنيف في النحو العربي (المؤلفات الأولى)

تمهيد:

لعله من الصواب في بداية هذه المحاضرة أن نقرر أن جهود النحاة قد أثمرت مجموعة من المصنفات أحاطت باللغة وظواهرها، ومن ثم فإنها تبقى جزءا جوهريا من محيط الدرس النحوي وما يتصل به من قضايا وأحكام وضوابط، ونقصد بهذه المنجزات العلمية تلك المؤلفات التراثية التي تمثل الإطار العام لعلم النحو، كما تمثل رؤية لتجارب السابقين في هذ المجال اللغوي، وأهم الطرق أو المسالك التي سلكوها لمعالجة الظواهر التركيبية والوصول بها إلى الغايات التي من أجلها تأسس علم النحو.

لقد ذكرنا في المحاضرة السابقة أن نشأة علم النحو كانت محاولة صادقة لخدمة النص القرآني، وقد حصر الأستاذ الطنطاوي أطوار النحو في أربعة أطوار هي:[1]

1- طور الوضع والتكوين (بصري) من عصر أبي الأسود إلى عصر الخليل بن أحمد.

2- طور النشوء والنمو (بصري/ كوفي) من الخليل وأبي جعفر الرؤاسي إلى أول عصر المازني وابن السكيت.

3- طور النضوج والكمال: من المازني وابن السكيت إلى آخر عصر المبرد وثعلب الكوفي.

4- طور الترجيح والبسط في التصنيف (بغدادي وأندلسي ومصري).

[1]- ينظر، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: 21- 28.

وقد أشار الباحث إلى أنه ليس في الاستطاعة وضع حد توقيتي ينفصل به كل طور عما يسبقه، فالأطوار متداخلة.

أما بعض الباحثين –كشوقي ضيف– فيتبع تقسيما آخر، وذلك إذ يعرض التراث النحوي في مدارس متعددة هي: مدرسة البصرة، الكوفة، بغداد، الأندلس، مصر، وهو يعرض لأعلام وأعمال هذه المدارس مبينا دور كل منهم[1].

1- رواد الاتجاهات النحوية:

حاولت كتب الأصول ونظريات النحو المنهجية تصنيف أعلام هذا الدرس وفق نوع الاتجاه أو المذهب أو المدرسة وهذا بناء على الأصول النحوية المتبعة في كل اتجاه، فكان من الأعلام التي بقيت سامقة عالية مدعمة لمضامين النحو واتجاهاته[2].

من أعلام مدرسة البصرة:

- الخليل بن أحمد (ت 175هـ).
- سيبويه (ت 180).
- الأخفش الأوسط (ت 211هـ).
- قطرب (ت 206هـ).
- أبو عمر الجرمي (ت 225هـ).
- أبو عثمان المازني (ت 249هـ).
- المبرد (ت 285هـ).
- الزجاج (ت 310هـ).
- ابن السراج (ت 316هـ).

---

[1]– المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف (القاهرة)، ط7، ص: 30 وما بعدها.

[2]– ينظر، النظرية اللغوية عند العرب (الأصوات – الصرف – المعاجم – النحو)، د/أحمد طاهر حسنين، مكتبة الآداب (القاهرة)، ط 1، 2010، ص: 264–265.

- السيرافي (ت 368هـ).

من أعلام مدرسة الكوفة:

- الكسائي (ت 189هـ).
- هشام ابن معاوية الضرير (ت 209هـ).
- الفراء (ت 207هـ).
- ثعلب (ت 291هـ).
- أبو بكر بن الأنباري (ت 328هـ).

من أعلام المدرسة البغدادية:

- ابن السكيت (ت 299هـ).
- الزجاجي (ت 337هـ).
- أبو علي الفارسي (ت 377هـ).
- ابن جني (ت 395هـ).
- الزمخشري (ت 538هـ).
- أبو البركات ابن الأنباري البغدادي (ت 577هـ).

من أعلام المدرسة الأندلسية:

- ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ).
- ابن عصفور (ت 663هـ).
- ابن مالك (ت 672هـ).
- أبو حيان (ت 745هـ).

من أعلام المدرسة المصرية:

- ابن الحاجب (ت 646هـ).
- ابن هشام (ت 761هـ).

- السيوطي (ت 911هـ).

2- ألوان من التأليف النحوي: (المؤلفات الأولى)

قصدنا من هذا، أن يتعرف الباحث/ القارئ على ذلك الجهد الذي بذله النحاة، ويقف على مقدرتهم ووعيهم بلغتهم، وحرصهم على الحفاظ عليها وإيصالها إلى الأجيال التالية، كما يتمكن القارئ من خلال هذه المؤلفات من رصد المشكلات والظواهر التي اختص بها هذا الدرس والإسهام بالجهد الكبير في تحليلها ومعالجتها، أما الاقتصار على لون بعينه يستغرق العمل كله فلا يخلو من نقص أو خلل، إذ يعجز عن أن يشكل للقارئ صورة دقيقة عن تنوع الجهد اللغوي ولاسيما النحوي منه المبذول من طرف علماء العربية[1].

وبهذا فلا يستطيع أي باحث ودارس للتراث العربي أن يعدل عن تلك المؤلفات النحوية المبكرة، والتي غذت مسار النحو، واختارت لنفسها منهجا لعرض المسائل وتحليل الظواهر، فهي بمثابة السند الرصين والمدد القوي للقارئ، بل والنموذج الذي احتفظ بخصوصيات العربية على مر الأزمان والحقب، واحتفظ بالصورة الحقيقية التي كانت عليها اللغة قبل أن تقتضب وتوجز مصنفات مختصرة اكتفت بالإيضاح والشرح.

وبديهي –هنا– ألا نسهب في بيان قيمة دراسة هذه المؤلفات والتصانيف الموسوعية، فمن المؤكد أنها تحمل صورة التفكير النحوي بعمق وإثراء، لذلك سنكتفي بالإشارة إلى أهمها وأعظمها صناعة وعلما ومنهجا.

فالجهود التأليفية في المراحل ألأولى من التفكير النحوي جهود عبرت في جوهرها عن ذلك التحول "من الاعتماد على الذاكرة كأداة لنقل المعرفة إلى أداة أخرى قادرة على استيعاب التضخم المعرفي، وحفظها من الاندثار"[2]، تمثلت هذه الأداة في إجادة الصناعة التأليفية عند

---

[1]- ينظر، المدخل إلى مصادر اللغة العربية، د/سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط 2، 2010، ص 14.

[2]- المرجع نفسه، ص: 17.

العرب، هذه الصناعة التي بقيت وأخلصت لحضارتها المشرقة تحت ما يعرف بالتراث اللغوي.

من المؤكد أن التصنيف في علم النحو بدأ قبل سيبويه، ولكن لم يصل إلى أيدينا شيء مما صنف قبله، لذلك يعد كتاب سيبويه أول كتاب احتفظ به الزمان من تلك المصنفات المبكرة، وقد جمع فيه آراء أشياخ عصره في علم النحو، وأرسى أصولا نحوية كانت ولا تزال مسلمات لها أبلغ الأثر حتى اليوم، وتتلخص هذه المسلمات في التقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام، والإعراب، والعوامل، والعلل[1]، وعلى هذا طفق النحويون يصنفون المطولات والمختصرات ثم شرح المختصرات واختصار المطولات في ظل ثقافة امتزت بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام.

ولذلك نقول، إن التصنيف في النحو اتسم بطابعين رئيسيين هما[2]: "الطابع الأول: طابع تعليمي وهو الغالب، والغرض منه عرض مسائل النحو، وقضاياه حتى يتسنى للدارسين الوقوف عليها أملا في استيعابها ومراعاتها عندما ينطقون أو يكتبون، ولا نريد بالطابع التعليمي كتب النحو الخاصة بتعليم المبتدئين وإنما نعني به ما صنف لبيان الضوابط التي تميّز الصواب من الخطأ في التراكيب وبنية المفردات وما صنف في تطبيق هذه الضوابط على النصوص سواء أكانت هذه المصنفات مختصرة للمبتدئين أم كانت مفصلة للشادين أم مطولة للمتخصصين، فالغرض منها مختصرة أو مطولة تعليم النحو وإن اختلفت المستويات التعليمية.

والطابع الثاني: طابع نظري، والغرض منه بيان ما يمكن أن يسمى فلسفة النحو كما بدت للنحويين ككتاب علل النحو، ونقض علل النحو، والإيضاح في علل النحو للزجاجي

---

[1]- ينظر، النحو التعليمي في التراث العربي، د/محمد إبراهيم عبادة، الناشر: منشأة المعارف (القاهرة)، د ط، ص: 13، 14.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 15.

والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في النحو لابن الأنباري، والخصائص لابن جني، والرد على النحاة لابن مضاء، والأشباه والنظائر للسيوطي"[1].

ولعله من الممكن دراسة هذه التجارب سواء التعليمية منها أم الفلسفية عن طريق تحليل بعض المؤلفات، إلا أن الدراسة في هذا الإطار قد لا تقتصر على المادة العلمية لوحدها وإنما المنهج أيضا، والمقام لا يتسع لذلك، بحيث يمكن القول دون كبير تجوز أن التصنيف النحوي ما طال منه وما قصر بدهي في النهاية، وهو على اختلاف النمطين قد وضع أساسا لتعليم قواعد النحو وإنماء المهارات عند المتعلمين.

نذكر بعض المحاولات الرائدة في التأليف على هذا النحو[2]:

- خلف الأحمر (ت 180هـ) مقدمة في النحو.
- سيبويه (ت 180هـ) الكتاب في خمسة أجزاء.
- قطرب (ت 206هـ) العلل في النحو، الاشتقاق في التصرف.
- الفراء (ت 207هـ) معاني القرآن، المذكر والمؤنث.
- الأخفش الأوسط (ت 211هـ) كتاب المسائل الكبير، الاشتقاق، كتاب المسائل الصغير.
- أبو عمر الجرمي (ت 225هـ) المختصر في النحو.
- أبو عثمان المازني (ت249هـ) علل النحو التصريف.
- المبرد (ت 285هـ) المقتضب في النحو.
- ثعلب (ت 291هـ) المجالس، الفصيح.
- ابن كيسان (ت 99هـ) اختلاف البصريين والكوفيين، الكافي في النحو.
- الزجاج (ت310هـ) شرح أبيات سيبويه، مختصر في النحو.

---

[1]– النحو التعليمي في التراث العربي، د/محمد إبراهيم عبادة، ص: 15.

[2]– ينظر، النظرية اللغوية عند العرب (الأصوات، الصرف، المعاجم، النحو)، د/أحمد طاهر حسنين، ص: 278 وما بعدها.

- الزجاجي (ت 337هـ) الإيضاح في علل النحو.

تعقيب وتعليق:

يبدو مما تقدم أن حركة تصنيف المطولات أو المختصرات في النحو لم تتأخر كثيرا عن كتاب سيبويه، إن لم تكن مصاحبة له، فـ (المقدمة في النحو) لخلف الأحمر تشير إلى ذلك، وعلى العموم فقد حظي هذا التفكير بالعديد من المصنفات التي منها ما نشر ومنها ما أهمل، ومنها ما توخى الاختصار والإيضاح غير المخل في عرض المسائل وإبرام الأحكام، ومنها ما توخى الإطالة والغموض، فكانت على اختلافها باكورة نافعة نسج على منوالها المتأخرون.

المحاضرة (03): الإعراب والبناء (دروس تعليمية)

يعتبر الإعراب والبناء ظاهرتين هامتين في اللغة العربية، وقد ورثت العربية هذه الظاهرتين من اللغة السامية الأم، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة.

1- في معنى الإعراب:

الإعراب تغيير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمقصود من تغيير أحوال الأواخر تحولها من الرفع إلى النصب أو الجر، حقيقة أو حكما، ويكون هذا التحول بسبب تغيير العوامل، من عامل يقتضي الرفع على الفاعلية أو نحوها إلى آخر يقضي النصب على المفعولية أو نحوها، إلى آخر يقتضي الجر وهكذا، كما أن هذا التغير ينقسم إلى لفظي، وتقديري ومحلي[1].

وذهب ابن هشام في شرح الشذور إلى القول أن للأعراب معنيين لغوي و صناعي[2] فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه، إذا أبان عنه ومعناه الاصطلاحي: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل من آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع.

2- أنواع الإعراب:

وأنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم

فالرفع والنصب يشتركان بين الاسم والفعل كـ: زيد يقوم، إن زيدا يقوم.

والجر في الاسم كـ: مررت بزيد.

---

[1]- ينظر، القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد مصطفى الهاشمي، تحقيق: محمد أحمد قاسم، المطبعة العصرية، 2002، ص: 41.

[2]- ينظر، شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، مراجعة: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2005، ص: 54.

والجزم في الفعل كـ: لم يقم.

والإعراب يشترك بين الأسماء والأفعال فقط، دون الحروف، فلا يقع فيها إعراب قطعا.

والأصل في هذه الأنواع الأربعة أن يدل على رفعها بالضمة، وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرها بالكسرة، وعلى جزمها بالسكون ،وهو حذف الحركة[1].

ولأهميته البالغة نوضح أنه لو قرأ احد قوله تعالى: "أن الله بريء من المشركين ورسوله"[2] بالجر لاختل المعنى وفسد. ومن يستطيع أن ينكر أهمية العلامة الإعرابية في قوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"[3].

3- معاني الإعراب

ذهب كثير من النحويين إلى أن الرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به والنصب علم المفعولية وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعل والجر علم الإضافة[4].

وبهذا فإن الرفع علم العمد، والنصب علم الفضلة والجر علم الإضافة، يدعم هذا ما جاء في شرح الرضى على الكافية "والأولى كما بينا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى... وأما الجر فعلم الإضافة أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا، كما في غلام وزيد وحسن الوجه"[5].

---

[1]- ينظر، شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 60.

[2]- التوبة، 03.

[3]- فاطر، 28.

[4]- ينظر، المفصل في علم العربية، الزمخشري، نشره: محمود توفيق، مطبعة الحجازي (القاهرة)، ج1، ص: 50.

[5]- شرح رضي الدين الاستراباذي على الكافية، لابن الحاجب، ج 1، ص: 24-25.

4- الغرض من الإعراب:

للإعراب أغراض ووظائف لا تعد ولا تحصى، وفيه نفع للعربية وأهلها، وأهم هذه الأغراض[1]:

- **الإبانة عن المعاني:** وذلك هو الأصل، فلو قلت مثلا: ما أحسن زيدا لكنت مستفهما عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لا لتبس جميع ذلك.
- **السعة في التعبير**: وذلك بأن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير مثلا، بناء على قواعد اللغة نفسها، فيمكن مثلا صياغة صور من الجمل مع بقاء المعنى واحدا:

أعطى محمد خالدا كتابا

محمد أعطى خالدا

خالدا أعطى محمد كتابا

كتابا أعطى محمد خالدا...

فالمعطى في هذه الصور هو محمد والآخذ خالد، وذلك معلوم من حركة الإثنين (محمد، خالد).

- **الدقة في المعنى:** الدقة في التعبير عن المعاني التي يريدها المتكلم خصيصة عربية لا نظير لها في اللغات المبنية، فإذا أخذنا المثال السابق، لوجدنا لكل صورة من الصور المذكورة معنى جديدا لا نجده في الجملة الأخرى، مع أن المعنى العام واحد.

---

[1]- ينظر، معاني النحو، د/فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي (بيروت- لبنان)، ط 1، 2007، ج 1، ص: 30 وما بعدها.

5- في علامات الإعراب:[1]

للرفع أربع علامات: الضمة وهي الأصل والواو، والألف، والنون وهي نائبة عنها فأما الضمة فتكون علامة للرفع أصالة في أربعة مواضع هي: في الاسم المفرد وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم والملحق به، والفعل المضارع الذي لم يتصل آخره بشيء.

وأما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم والملحق به، وفي الأسماء الستة نحو: فرح العاقلون والأهلون وأبوك.

وأما الألف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة، في المثنى والملحق به نحو اصطلح الخصمان كلاهما.

وأما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير تثنية أو جمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو: يكتبان ويكتبون، وتكتبين، وتكتبان، ويكتبان.

وللنصب خمس علامات: الفتحة وهي الأصل، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون، وهي نائبة عنها.

فأما الفتحة، فتكون علامة للنصب أصالة في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد وجمع التكسير، والفعل المضارع، وإذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل آخره بشيء نحو: أرغب أن تتمم عملك وتحفظ دروسك.

وأما الألف فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأسماء الستة.

وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم والملحق به.

وأما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين في المثنى والملحق به، وفي جمع المذكر السالم والملحق به.

---

[1]- ينظر، القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، ص: 56 وما بعدها.

وللخفض علامات ثلاث هي: الكسرة وهي الأصل، والفتحة والياء وهما نائبتان عن الكسرة.

وللجزم علامتان، السكون وهو الأصل والحذف وهو نائب عن السكون.

6- في البناء:

البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتال، وذلك كلزوم (كم) السكون و(منذ) الضم، و(هؤلاء) الكسر، و(أين) الفتح وهكذا.

والبناء في الحروف الأصلي، وإعراب الفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا التوكيد ولا نونا النسوة عارض، كما أن الإعراب في الأسماء أصلي وبناء بعضها عارض.

-أنواع البناء أربعة:[1]

السكون: وهو الأصل ويسمى أيضا وقفا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث.

الفتح: وهو أقرب الحركات إلى السكون، ولهذا دخل في الكلم الثلاث.

الكسر والضم: لثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودخلا في الحرف والاسم.

7- في أنواع المشابهة بين الاسم والحرف:

الاسم لا يبنى إلا إذا شابه الحرف شبها قويا يدنيه منه فما يأتي[2]:

الأول: الشبه الوضعي: كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو حرفين وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: (في اسمي جئتنا).

الثاني: الشبه المعنوي: وهو كون الاسم متضمنا معنى الحروف سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا، كـ (متى) فإنها تستعمل شرطا، وتستعمل استفهاما والذي لم يوضع له حرف

---

[1]- ينظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام ألأنصاري، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت- لبنان)، 2000، ج1، ص: 63.

[2]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، مكتبة دار التراث (القاهرة)، ط1، 1999، ص: 17 وما بعدها.

كلفظة (هنا) فإنها متضمنة لمعنى الإشارة وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفا موجودا، لذلك بنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا.

الثالث: الشبه الاستعمالي: وهو لزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف.

نصل بهذا إلى أن المبني ما اتصل بالحرف وافعل أصالة وبالاسم عرضا، بخلاف الإعراب فلا يقع في الحروف.

فالمبني على الضم خمسة عشر لفظا[1]:

منها: خمسة من الظروف المكانية: قبل، بعد، أول، حيث، ودون.

وثمانية من أسماء الجهات وهي: فوق، تحت، أسفل، عل، وراء، قدام، خلف، وأمام.

ومنها (غير) إذا حذف ما أضيف إليه، ومنها (أي) الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفا.

والذي يبنى على الضم: المنادى المثنى، وجمع المذكر، والملحق بهما.

والمبنى على الفتح أو نائبه سبعة أشياء:

أولا: الفعل الماضي.

ثانيا: الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد.

ثالثا: ما ركب تركيبا مزجيا من الأعداد (من أخذ عشر إلى تسعة عشر).

رابعا: ما ركب تركيب مزج من الظروف الزمانية والمكانية.

خامسا: ما ركب تركيب مزج من الأحوال.

سادسا: الزمن المبهم المضاف إلى جملة.

سابعا: المبهم المضاف إلى مبنى سواء أكان المبهم زمانا أم كان غير زمان.

والذي يبنى على نائب الفتح اسم لا النافية للجنس، فيبنى على الياء نيابة عن الفتح، إذا كان مثنى، أو جمع مذكر سالما، أو ملحقا بهما.

---

[1]– ينظر، القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد مصطفى الهاشمي، ص: 46 وما بعدها.

ويبنى أيضا على نائب الفتح اسم (لا) النافية للجنس فيبنى على الكسر نيابة عن الفتح، إذا كان جمع مؤنث سالما، أو ملحق به.

أما المبنى على الكسر فهو خمسة أنواع:

أولا: العلم المختوم بـ (ويه) كسيبويه.

ثانيا: اسم الفعل، إذا كان على وزن فعال نحو: حذار.

ثالثا: ما كان على وزن فعال، وهو علم على مؤنث نحو: حذام.

رابعا: ما كان على وزن فعال وهو سب لمؤنث نحو: خباث.

خامسا: لفظ (أمس) إذا استعمل ظرفا معينا خاليا من (أل) والإضافة، وغير مصغر ولا مكسر.

والبناء على السكون كثير في الأفعال والأسماء والحروف.

المحاضرة (04): الجملة الفعلية وأحكامها

والحقيقة أن علماء النحو قد بذلوا جهدا يسيرا في مجال الجملة العربية دراسة، وتحليلا، فاستمدوا من القرآن الكريم، وجيّد الشعر العربي القديم ما جعل قواعدهم وأحكامهم سليمة ثابتة، وقد قامت دراسة هؤلاء الأبرار على معايير ثابتة وحقائق جلية، اتضحت في جمعهم قواعد الأبواب وترتيبها، وبيان ما يخصّها من أحكام وعوارض في إطار اتصالهم بدراسة الجملة العربية.

فما معنى الجملة عند النحاة وما هي أقسامها؟

يجدر بنا قبل الحديث عن الجملة الفعلية كقسم من أقسام الجملة العربية تركيبا وإعرابا، أن نقف عند مفهومها الاصطلاحي.

1.المفهوم الاصطلاحي للجملة عند النحاة:

مفهوم الجملة مفهوم عام عند النحاة، قد تتداخل مع الكلام في كثير من الأحيان وهذا التصور الذهني يقوم على تقسيمهم للكلمة، وفهمهم للعلاقة بين أجزاء الجملة، وتأثير بعضها في بعض، وترتيب أجزائها عل نحو مخصوص.

فلقد اهتم النحاة بتعريف الكلام، وتقسيم الكلمة، وتعريف كل قسم على حدة، لأنّ المقصود من وراء ذلك دراسة الأحوال التي تعرض له من إعراب وغيره، وتمييز المعاني والمواقع الإعرابية.

فإذا كان الكلام في عرف النحويين «هو اللفظ المفيد فائدة يحسنُ السكوت عليها»[1]،

1 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الرحمن، مكتبة دار التراث (القاهرة)، ط01، 1999م، ص: 09.

فإنّ الجملة هي المركب الإسنادي الموضوع لفائدة تختص بائتلاف الكلمات في وحدة كلامية صغرى، لذا يُسوي بعض النحاة بين الكلام والجملة بوصفها مصطلحين لشيء واحد[1].

قدم أبو العباس المبرد تعريفا للجملة في باب الفاعل، يقول: «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، بمنزلة قولك: القائم زيد»[2].

فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، أي: ركنا الإسناد.

وقد عرّف ابن جني الكلام بأنه: «كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[3]، وساق في هذا الجانب أمثلة توضيحية على اختلاف صورها، بما أتاح الفرصة لدراسة أنواع التراكيب المختلفة (زيدٌ اخوك، وقام محمدٌ، وضُرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصَهْ، ورويدَ...).

وذكر ابن هشام الأنصاري في المغني الجملة، فاهتم بتفسيرها، وذكر أقسامها واحكامها على نحو مستقل، وفرّق بينها وبين الكلام بقوله: «الكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ: قام زيدٌ، والمبتدأ وخبره، كـ: زيدٌ قائمٌ، وما كان بمنزلة احدهما نحو: ضُرب اللّص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما»[4].

---

1 – ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر (القاهرة)، 2001، ص: 18.

2 – المقتضب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م، ج1، ص: 146.

3 – الخصائص، ابن جني، ج01، ص: 17.

4 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه: مازن المبارك، راجعه سعيد الأفغاني، بيروت–لبنان، 2007، ص: 357.

وعقّب ابن هشام على هذين التعريفين بقوله: «وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال: ويُسمى جملة، والصواب أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام»[1].

فالمؤلف يشترط في الكلام الإفادة بخلاف الجملة، فإنها –في نظره– لا يُشترط فيها ذلك.

2.عناصر الجملة وصورها:

من الواضح في كتب النحو أنّ النحاة قسّموا الجملة إلى قسمين اثنين هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، لأنّ الجملة لابدّ لها من مسند ومسند إليه، فالعلاقة بينهما ضرورية، حتى قال سيبويه بأنهما: «ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا»[2].

والصور التي قدمها للمسند والمسند إليه لا تخرج عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل يقول: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيدٌ، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخر في الابتداء»[3]، لذلك اشترط النحاة أن يكون بين العنصرين في الاسمية أو الفعلية إسناد.

إذن فالجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية تتضمن العناصر الثلاثة:

1.المسند إليه (المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل).

2.المسند (الخبر، الفعل).

---

1 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص: 357.

2 – الكتاب، سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي (القاهرة)ط04، 2004م، ج1، ص: 07.

3 – المصدر نفسه، ج1، ص: 07.

3.الإسناد: وهو الرابط المعنوي بين العنصرين أو الطرفين.

ملاحظة:

قسّم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية ظرفية[1].

فالاسمية: هي التي صدرها اسم، كزيد قائم...

والفعلية: هي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ، وضُرب اللص...

والظرفية: هي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيدٌ، أفي الدار زيد. إذا قدّرت (زيدًا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنهما.

وعلق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عن هذه التقسيمات الجانبية للجملة بقوله: «ومن الواضح أنّ أسس تقسيم النحاة للجملة نحصرها في نوعين اثنين: هما الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وكلّ محاولة أخرى لإيجاد نوع ثالث أو رابع في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلا تفريعا يمكن ردّه في سهولة إلى أحد هذين النوعين»[2].

ويمكن أن نهتدي إلى تقسيم آخر، نراه معقولا ومقبولا في توضيح أقسام الجمل في العربية بحسب الآتي[3]:

1.أقسام الجمل بحسب التركيب.

2.أقسام الجمل بحسب النوع.

3.أقسام الجمل بحسب الحكم.

---

1 – ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص: 358.

2 – العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 30.

3 – ينظر: المغني، ابن هشام الأنصاري، ص: 361 وما بعدها.

تقدم الذكر أن أقسام الجمل في العربية تكون من حيث التركيب والنوع والحكم على النحو الذي يوضحه هذا الشكل:

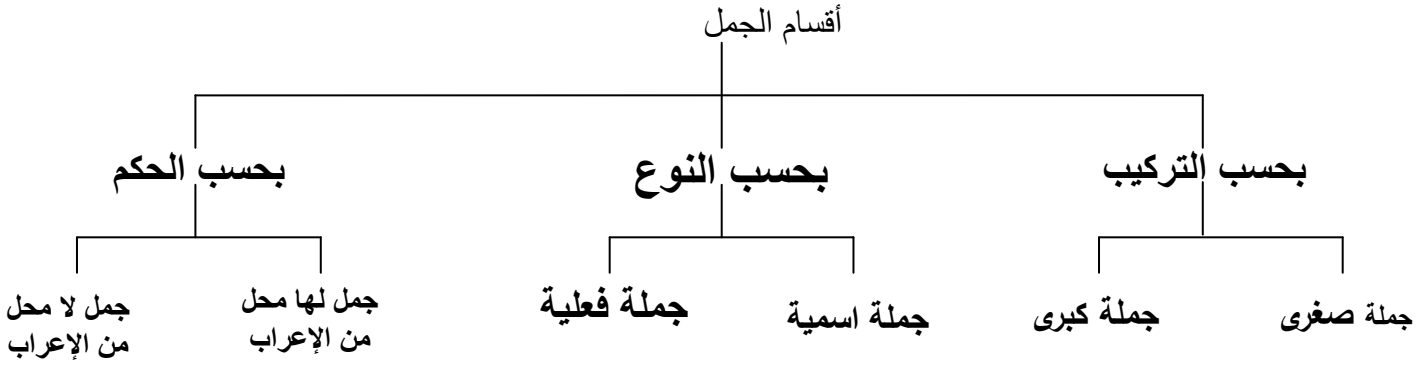

فما هي الجملة الصغرى؟

الجملة الصغرى هي الجملة المخبر بها عن مبتدإ، أو المبنية عليه نحو قولك: الظلم مرتعه وخيم، فهذه جملة كبرى مكوّنة من مبتدإ وجملة صغرى (مرتعه وخيم).

وأما الكبرى، فهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة نحو قولنا: زيدٌ أبوه قائم، فمجموع الكلام جملة كبرى.

3.بين الجملة الاسمية والفعلية:

الجملة الاسمية هي التي تبتدئ باسم مخبرٌ عنه أو بما هو في حكم الاسم المخبر عنه، ويعربُ هذا الاسم مبتدأ، ويكون مرفوعا بالابتداء[1].

ما معنى في حكم الاسم المخبر عنه؟

معنى ذلك أن الاسم الواقع مبتدأ يأتي على ثلاث حالات:

1.اسم صريح مخبرٌ عنه نحو: العلم نورٌ.

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ص: 96، 97.

2.مصدر مؤول مخبر عنه كما في الآية الكريمة: ﴿...**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم**...﴾[1].

3.جملة اسمية مبدوءة باسم رافع لما يغني عن الخبر، أي يُكتفى به عن الخبر، وهو الوصف أو المشتق، كما في قول الشاعر[2]:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نوَوْا ظعنا إن يظعنوا فجيبٌ عيش من قطنا

فوجه الاستشهاد مجيء المبتدأ وصفا معتمدا على استفهام، وقد عمل عملَ الفعل، فرفع اسما بعده (قوم) وقع فاعلا سدّ ما سدَّ الخبر.

أما الجملة الفعلية فهي التي تُبتدئ بفعل سواء أكان هذا الفعل ماضيا أم مضارعا أم أمرا، وسواء أكان تاما أم ناقصا، متصرفا أم جامدا، مبنيا للمعلوم أم مبنيا للمجهول، نحو أمثلة التوضيح الواردة في الألفية[3]: أتى زيدٌ، نعم الفتى...

1.فالأفعال الثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر، الماضي مفتوح الآخر أبدا، والأمر مجزوم أبدا، والمضارع ما كان من أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك: أنيتً، وهو مرفوع أبدا، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم.

وظاهر هذا الكلام، أنّ الماضي مفتوح وإن اتصل به واو الجماعة، أو ضمير الفاعل، لكن الصحيح أنّ بناءه على الفتح يُستثنى منه مسألتان هما: إذا اتصلت به واو الجماعة بُني على الضمّ، وإذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك بُني على السكون.

أما الأمر فيُبنى على السكون، أو على الفتح إذا كان متصلا به نون التوكيد، أو يُبنى على حذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علّه، أو يكون مبنيا على حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة.

---

1 – سورة البقرة: 184.

2 – شرح المكودي على الألفية، في علمي الصرف والنحو، المكودي، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت– لبنان)، ط01، 1996م، ص: 44.

3 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ص: 229..

وأما المضارع فيكون مبنيا على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، وعلى الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، ويكون مرفوعا إذا لم تسبقه إحدى النواصب أو الجوازم[1].

2.قد يكون في الجملة الفعلية الفعل مذكورا وهو الأصل، أو محذوفا مع بقاء العمل، ويكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ...**﴾[2]، أي: ليقولون خلقهنّ الله.

3.إذا كان الفعل لازما يكتفي بالفاعل فقط، أما إذا كان متعديا فيقتضي مفعولا أو مفعولين فأكثر، كما قد يُحذف المفعول الأول أو الثاني أو...إذا اقتضى المقام ذلك، كقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ...**﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿**...وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[4].

فتقدير الأول: الجميعَ، والثاني: لو شاء هدايتكم لهداكم...

4.قد تتقدّم عناصر الجملة الفعلية على بعضها، فيتقدّم المتأخر، ويتأخر المتقدم لمقتضيات نحوية، وأغراض بلاغية، فوجوب تقدّم المفعول به بحكم صدارته واضح في نحو قوله تعالى: ﴿**...فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ**﴾[5].

وجواز تقديمه على الفعل في نحو قوله: ﴿**...فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ**﴾[6].

---

1 – ينظر: شرح المقدمة الاجرومية، ابن أجروم، شرح أبي عبد الله محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الصفا (القاهرة)ط01، 2005، ص: 141–158.

2 – لقمان، الآية: 25

3 – يونس، الآية: 25.

4 – النحل، الآية: 09.

5 – غافر، الآية: 81.

6 – البقرة، الآية: 87.

5.لابدّ للفاعل والمفعول من فعل، أو ما ينوب منابه، يعمل فيهما الرفع والنصب، لأنّ أساس هذه الحركات في الجملة الفعلية هو الفعل، لذلك قالوا: إنّ الأصل في العمل للأفعال.

المحاضرة (05) الفعل اللازم والفعل المتعدي

يوصف الاسم من حيث التعدي واللزوم بثلاثة أنواع[1]:

أحدها: ما ليس متعديا ولا لازما وهو: كان وأخواتها.

الثاني: ما هو متعدي.

ثالثا: ما هو لازم

فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو: ضرت زيدا، أما اللازم فهو ما ليس كذلك، أي: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو: مررت بزيد، أولا مفعول له نحو: قام زيد، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه: فعلا متعديا، وواقعا ومجاوزا، وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد[2].

والفعل المتعدي له علامتان: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو: الباب أغلقته، والثانية أن يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كضرب. وقد ظهر ذلك في قول الناظم[3].

علامة الفعل المعدى أن تصل "ها" غير مصدر به، نحو عمل

والأفعال المتعدية ثلاثة أقسام:

1- ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان: أحدهما: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظن وأخواتها، والثاني: ما ليس أصلهما ذلك، كأعطى وكسا.

2- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كأعلم وأرى.

3- القسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعول واحد، كضرب ونحوه.

---

[1]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج 2، ص: 156.

[2]- ينظر، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص: 263، 264.

[3]- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية، إبراهيم شمس الادين، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ط 1، 1996، ص: 97.

- **علامات الفعل اللازم:**

للفعل اللازم اثنا عشرة علامة وهي[1]:

-أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر.

-أن لا يبنى منه اسم مفعول تام.

-أن يدل على السجية وهي ما ليس حركة جسم، من وصف لازم نحو: جبن.

-أو على عرض، وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، كمرض وكسل.

-أو على نظافة نحو: نظف وطهر.

-أو على دنس نحو: نجس وقذر.

-أو على مطاولة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو: كسرته فانكسر.

-أو يكون موازنا لا فعلل كاقشعر، أو ما لحق به، وهو افوعل كاكوهد.

-أو لافعلل كاحرنجم، أو ما لحق به، وهو آفعنلل كاقعنسس.

ملاحظات:

1- حكم اللازم أن يتعدى بحرف الجر ك: عجبت منه، مررت به.

2- قد يحذف حرف الجر شذوذا كقول الشاعر[2]:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

3- قد يحذف حرف الجر وينصب المجرور كقول الشاعر[3]:

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه، كما عسل الطريق الثعلب

4- قد تتقدم بعض المفاعيل على بعض أصالة نحو: ظننت زيدا قائما.

---

[1]- ينظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج 2، ص: 157.

[2]- المرجع نفسه، ج 2، ص: 158.

[3]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر (لبنان)، 2007، ص: 535.

يجوز حذف المفعول لأغراض كتناسب الفواصل في مثل قوله تعالى: "وما ودعك ربك وما قلى"[1]، أو يحذف لغرض معنوي كما هو في نحو قوله تعالى: "كتب الله لأغلبن"[2] أي: الكافرين.

[1]- الضحى، 03.

[2]- المجادلة، 21.

المحاضرة (06): الفاعل وأحكامه

تطرقنا في المحاضرة السابقة إلى مفهوم الجملة وعناصرها كما يراها النحاة، على أنها تتألف من عنصرين أساسيين، هما المسند، والمسند إليه، فالمسند إليه هو المسمّى، المحكوم عليه أو المخبر عنه، أو المحدّث عنه، ولا يكون إلا اسما، والمسند هو المحكوم به أو المخبر به، أو المتحدث به، ويكون فعلا أو اسما، وهذان الركنان هما عمدة الكلام، ومجال البحث في النحو والبلاغة معا[1].

ووقفنا من قبلُ على صورة تأليف الجملة، فاتّضح أن الصورة الأساسية للجمل المبدوءة بفعل، أن يتقدم مسندها على المسند إليه، كما يتقدّم المسند إليه على المسند في الجملة الاسمية، وهذا هو أصل ترتيب العناصر اللغوية[2].

وقبل معالجة أحكام الفاعل النحوية اعتمادا على نقول العربية وموادها في هذا الشأن، لابدّ أن نقف بداية على الفعل من الناحية الاصطلاحية، لأنّ الفعل هو المؤثر في الفاعل.

يعرّف ابن هشام الفعل اصطلاحا، بقوله: «ما دل على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»[3].

فالعمل هو الأثر الذي يجلبُ الحركة الإعرابية على الأسماء الفواعل منها والمفعولات، فالعمل–إذن– إيجاد الأثر في الشيء.

والجدير بالذكر في هذا المقام أنّ كل الأفعال قاصرها ومتعديها، تامها وناقصها، مشتركة في أمرين:

---

1 – ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، دار إحياء التراث العربي (بيروت–لبنان) ط01، 2007، ص: 14.

2 – قد يقتضي المقام، تقديم متعلقات الفعل عليه، أو تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة الفعلية، والأمر كذلك في الاسمية، إذ قد يتقدم الخبر على المبتدأ، وتلك حالات وأحكام سنتعرض لها في محاضرات لاحقة.

3 – شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، مراجعة وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت–لبنان) ط01، 2005، ص: 27.

1.أنها تعمل الرفع في الفاعل أو نائب الفاعل.

2.أنها تنصب الأسماء، فيسمّى الفعل متعديا أو متجاوزا.

1.بيان عمل الفعل في الفاعل وأحكامه النحوية:

1.تعريف الفاعل نحويا:

الفاعل «اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدّمٌ، أصليّ المحل والصيغة»[1].

وجاء في كتاب المفصّل في علم العربية للزمخشري[2]:

الفاعل: هو ما كان المسند إليه من فعل، أو شبهه، مقدما عليه أبدا، كقولك: ضربَ زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامه وحسنٌ وجههُ، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه، والأصل فيه أن يلي الفعل، لأنه كالجزء منه، فإذا قُدّم عليه غيره كان في النيّة مؤخرا، ومن ثمّ جاز: ضربَ غلامه زيدٌ، وامتنع: ضربَ غلامُهُ زيداً.

مناقشة التعريفين:

ورد في التعريف الأول أنّ الفاعل اسم صريح أو مؤول كما في الآية الكريمة: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ...**﴾[3]، فالمصدر المنسبك من أنّ ومعموليها في محل رفع فاعل، والتقدير: إنزالنا.

ولا فرق في هذا التعريف بين أن يكون الفعل متصرفا أو جامدا، فنِعم الفتى، فعل وفاعل، ولا فرق أيضا بين الاسم المشتق، والفعل، فالمؤول بالفعل في نحو قوله تعالى:

---

1 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت– لبنان)، 2000، ج02، ص: 77.

2 – ينظر: المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل للطباعة والنشر (القاهرة)، ط01، 2003، ص: 24.

3 – العنكبوت، الآية: 51.

﴿...**مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**...﴾[1]، في تأويل يختلف، وألوانه فاعل، وصحّ إعمال مختلف، لاعتماده على موصوف محذوف، والتقدير: صنفٌ مختلف ألوانه.

وقوله: مقدّم، احترازٌ من تقدُّم الاسم وتأخر الفعل في نحو: زيدٌ قائم، فإنّ المقدّم مبتدأ لا فاعل، وذكره الصيغة مُخرج لنحو: قُتل زيدٌ، فالاسم بعده نائب فاعل.

أما التعريف الثاني؛ فركّز فيه صاحبه على بعض القيود الهامة، كأن يكون الفاعل مسندا إلى فعل، أو مشتق، مقدم، لأنه لو تأخر العامل لا يُعدّ ما تقدم في حكم الفاعل، كما ذكر الحكم الأصلي له، ورتبته مع المفعول وجوبا وجوازا، فالفرق بين التعريفين واضحٌ في ترتيب الأحكام النحوية.

والنتيجة الملحوظة أنّ الفاعل نوعان:

-فاعل الفعل المقدّم بالأصالة، ولابدّ من هذا القيد في التعريف.

-وفاعل الوصف المسند إلى شبه الفعل، كما جاء في الآية الكريمة.

2.أحكام الفاعل: من أحكامه النحوية[2]

1.الرفع، وهو الأصل، وقد يُجرّ لفظا بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿...**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ**...﴾[3]، فقد أُضيف لفظ الجلالة إلى المصدر (الدفع)، وهو فاعل في المعنى، ويقال في الإعراب: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

أو قد يُجرُّب (مِنْ أو الباء) الزائدتين، نحو قوله تعالى: ﴿...**أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ**...﴾[4]، وقوله أيضا: ﴿...**وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾[5].

---

1 - النحل، الآية: 69.

2 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج02، ص: 78-103.

3 - البقرة، الآية: 251.

4 - المائدة، الآية: 29.

5 - الفتح، الآية: 28.

وجه الاستشهاد فيهما مجيء الاسم (بشير) مجرورا لفظا بمن الزائدة مرفوع محلا على أنه فاعل، وكذلك في الشاهد الموالي، لفظ الجلالة مجرور لفظا بالباء الزائدة.

2.وقوع الفاعل بعد المسند، فإن ظهر أنّ ما تقدّم فاعل، فالتقدير واجبٌ أن يكون فاعل الفعل المؤخر ضميرا مستترا، كونُ المقدّم مبتدأ في نحو: زيدٌ قام، وإما فاعلا محذوف فعله في نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**...﴾[1]، فـ(أحدٌ) فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، لأنّ أداة الشرط لا تدخل على الأسماء، فهي مختصة بالأفعال، وما يختص يعمل كما هو واضح.

أما إذا جاز الأمران (الفاعلية، والابتداء)، فذلك راجع إلى فقدِ الأداة الاختصاص بالدخول على الاسم أو الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿...**أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**...﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿**أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ**...﴾[3]. والأرجح الفاعلية وأجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله، تمسُّكا بقول الزّبّاء[4]:

ما للجمال مشيها وئيدا

ففي هذا المشطور من الرجز جواز تقديم الفاعل على عامله (وئيدا)، والتقدير عندهم: أيّ شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها، وهذا التقديم رخصة من رخص الترتيب، ويسمي سيبويه هذه الظاهرة بوضع الكلام في غير موضعه، فيقول: «ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص»[5].

أما البصريون، فقد ذهبوا بالشاهد إلى التأويل، حتى لا تنحزم القاعدة النحوية القائمة على عدم الفاعل على عامله.

---

1 – التوبة، الآية: 06.

2 – التغابن، الآية: 06.

3 – الواقعة، الآية: 59.

4 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص: 541.

5 – الكتاب سيبويه، ج01، ص: 31.

3.إنّ الفاعل لا يُحذف، لأنه العمدة في الجملة، ويُنزّل منزلة الجزء من فعله، فإن ورد ما ظاهره أنه محذوف فليس محمولا على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنه ضمير مستتر، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربها وهو مؤمن)[1]، ففاعل (يشرب) ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدّم ذكره –وهو الزاني–، لأنّ ذلك خلاف المقصود، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه الفعل (يشرب)[2].

4.إنّ عامل الفاعل قد يحذف لقرينة، وحذفه جائز وواجب[3]: فالجائز يقع بكثرة في جواب الاستفهام، كقولك: زيدٌ، جوابا لمن قال: من قام؟، وكقوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا...**﴾[4].

أما الحذف الواجب، فضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسرٌ له، كقوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ**﴾[5]، فالسماء فاعل بـ(انشقت) المحذوفة، كالسماء في الآية الكريمة: ﴿**فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ...**﴾[6].

فلا يجوز في مثل هذا ذكر الفعل (انشقت) أو الفعل المبني للمجهول (مدّت)لأن المذكور عِوضٌ عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العِوض والمعوّض عنه.

5.أنّ فعله يُوحّدُ مع تثنيته وجمعه، كما يوحّد مع إفراده، فكما تقول: قام زيدٌ، كذلك تقول: قام أخواك، وقام إخوتك، ومن العرب من يُلحق علامات دالة على التثنية والجمع على الفعل، وذلك قليل، وحكى البصريون عن طيء وبعضُهم عن أزد شنوءة، نحو: ضربوني

---

1 – الحديث صحيح، رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة.

2 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 220–221.

3 – ينظر: الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت–لبنان)، 2007، ص: 420–423.

4 – النحل، الآية: 30.

5 – الانشقاق، الآية: 1–3.

6 – الرحمن، الآية: 37.

قومك، وضربنني نسوتك، وضرباني أخواك، بإلحاق علامة الجمع والتثنية بالفعل، وهذه اللغة يُعبّر عنها النحاة بلغة أكلوني البراغيث[1]، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد الله بن قيس الرقيات[2]:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ

فوصل الفعل (أسلماه) بألف التثنية مع أنّ الفاعل اسمٌ ظاهر، وكان الوجه وقد أسلمه مبعد وحميم.

ومنه قول أمية بن أبي الصلت[3]:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي، فكلُّهم ألْوَامُ

فألحق واو الجماعة بالفعل، مع أنّ الفاعل اسمٌ ظاهرٌ، وهذه لغة قليلة منسوبة إلى طيء، وقيل: لغة أزد شنوءة.

وقد اختلفوا في توجيه هذه الأبيات، بجعل الاسم المرفوع بدلا من الواو في الأفعال، أو على أنها علامات زائدة لا غير.

وأيا كان الأمر، فإنّ الصنعة النحوية «لم تمنع أن يعترف بعضهم بأنّ هذه العلامات حروف»[4]، كما أكد السهيلي ذلك أيضا بقوله: «قد تلحق العلامة الفعلَ للتنبيه والجمع قبل ذكر الفاعلَين، فليست حينئذ بضمير، إذ لم يتقدّم مذكور يعود، ولكنها حروف لُحقت علامة للتثنية والجمع حرصا على البيان وتوكيدا للمعنى»[5].

---

1 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 232–233.

2 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 232.

3 – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام ج02، ص: 90.

4 – النحو المنهجي، محمد أحمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي، د.ط، د.ت، ص: 72.

5 – نتائج الفكر في النحو، السهيلي، دار الكتب العلمية (بيروت–لبنان)، ط01، 1992م، ص: 127.

6.إذا كان الفاعل مُؤنثا أُنّث فعله، بناء التأنيث ساكنة في آخر الماضي: نحو: حضرت سعادُ، وبتاء المضارعة المتحركة في أوّل المضارع، نحو: تقومُ هندٌ.

فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين:

أحدهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا مستترا، ولا فرق في ذلك بين التأنيث الحقيقي والمجازي، فالحقيقي نحو: هندٌ قامت، والمجازي نحو: الشمس طلعت، فالتاء فيهما علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه.

ويجوز ترك هذه التاء في الشعر إن كان التأنيث مجازيا، كقول الشاعر[1]:

فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فأسقط تاء التأنيث من الفعل (أبقل)، والفعل مسند إلى فاعله المضمر العائد إلى اسم مجازي.

وعلى هذا البيت أيضا، قول الأعشى ميمون بن قيس[2]:

فإما تريني ولي لمّة فإنّ الحوارث اودى بها

فقد جرّد الفعل (أودى) من علامة التأنيث، وحكم هذا التجريد الضرورة الشعرية.

ثانيهما: أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقيّ التأنيث، كقوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ...**﴾[3]، فاتصال علامة التأنيث بالفعل واضحة، لأنّ الفاعل مؤنث حقيقي التأنيث، ولم يفصل بينهما فاصل وحكم تأنيث الفعل في هذه الحالة الوجوب.

---

1 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 86.

2 – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج02، ص: 96، 97.

3 – آل عمران، الآية: 35.

وأما جواز تأنيث العامل، فيقع ذلك في حالات منها[1]:

1.إذا فُصل الفاعل الظاهر الحقيقي التأنيث عن عامله كقولهم: حَضَر القاضي اليوم امرأةٌ، فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه في هذه الحالة، فالتذكير لبُعد الفاعل عن فعله (بالفاصل)، والتأنيث أكثر.

أما إذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله بإلا، وغير، وسوى، فالجمهور على عدم إثبات التاء، نحو: ما قام إلا هند، وذلك باعتبار المعنى المقصود، لأن الفاعل في الحقيقة مذكّر محذوف، والاسم المذكور (هند) بدل منه، لأنّ التقدير على الأصل: ما قام احدٌ إلا هندٌ.

2.إذا كان الفاعل ظاهرا مجازيّ التأنيث، نحو: طلع أو طلعت الشمس فالتأنيث على اعتبار اللفظ، والتذكير باعتبار أنّ الفاعل غير مؤنث حقيقة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾[2]، بتذكير الفعل مع المؤنث المجازي، وذلك جائز، وفي غير القرآن، يجوز: وجمعت الشمس.

3.إذا كان الفاعل ضمير جمع التكسير نحو: التلاميذ اجتهدت، أو اجتهدوا.

4.إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكّر أو لمؤنّث أو اسم جمع نحو: جاء، أو جاءت العلماء، وقامت أو قام الجواري، وحضر أو حضرت النساء، ومنه قوله تعالى: ﴿**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ...**﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿ **قَالَتِ الْأَعْرَابُ...**﴾[4]، فأنّث الفعل (كذّب)، لأنّ فاعله أتى اسم جمع مذكرا، فهو يلحق بمجازي التأنيث، وحكم التأنيث هنا الجواز، كما أُنّث الفعل مع (الأعراب) وهو جمع تكسير، وحكم التأنيث –أيضا– الجواز.

---

1 – ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، السيد الهاشمي، تح: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية (صيدا–بيروت)، 2002، ص: 116–117.

2 – القيامة، الآية: 09.

3 – الشعراء، الآية: 105.

4 – الحجرات، الآية: 14.

5.إذا وقع الفاعل المؤنث بعد فعل، جامد نحو: نِعمَ، أو نَعِمتِ الفتاةُ سعاد.

ملاحظة: يُمتنع التأنيث إذا كان الفاعل مفصولا بإلا نحو: ما حضر إلا سعاد، أو كان مؤنثا لفظا، مذكرا معنى كطلحة، أو كان جمعَ مذكر سالما.

7.إنّ الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل ثم يجيء المفعول، لكن قد ينعكس الترتيب فيقدّم المفعول، وكل ذلك جائز وواجب.

أ.وجوب تقدُّم الفاعل على المفعول (الاحتفاظ بالرتبة):

1.إذا خُفي إعرابهما لعدم وجود قرينة تُعيّن أحدهما من الأخر نحو: ضرب موسى عيسى.

2.إذا كان الفاعل ضميرا متصلا، نحو: أحببتُ اللغة.

3.إذا كان المفعول محصورا نحو: ما فهمَ احدٌ إلا سليمان، إنما ضربَ زيدٌ عمرا، فيجب تقديم الفاعل على المفعول، لأنه لو أُخّر انقلب المعنى.

وأجاز بعضهم تقديمه على الفاعل استدلالا بقول مجنون بن عامر[1]:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

فوجه الاستشهاد فيه: تقدّم المفعول به (ضعف) المحصور بإلا على الفاعل (كلامها)، والأصل: فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي.

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 243.

ب.تقدُّم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبا:

1.إذا كان للمفعول صدرُ الكلام، أي اسما له حقّ الصدرية كاسم الشرط والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿...**فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ**﴾[1]، فوقع المفعول به اسم استفهام مقدّم على الفعل والفاعل معا، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿...أيّا **مَا تَدْعُوا**...﴾[2].

2.إذا وقع فعل المفعول به بعد فاء الجزاء، وليس للفعل مفعول آخر مقدّم، نحو قوله تعالى: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**﴾[4].

3.إذا كان المفعول به ضميرا منفصلا مرادا به التخصيص نحو قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[5].

ج.توسّط المفعول به جوازا:

وأما توسطه جوازا فنحو قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ**﴾[6]، ومنه قول جرير بن عطية[7]:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

ففيه تقديم المفعول به (ربه) على الفاعل (موسى)، وقد أعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر لفظا، رتبة المتقدّم، وهذا شائع في الكلام، لأنّ الضمير عاد على متأخر لفظا متقدما رتبة ويسمى هذا بالمتقدم حكما، وإليه أشار الناظم[8]:

---

1 – غافر، الآية: 81.

2 – الإسراء، الآية: 110.

3 – المدثّر، الآية: 03.

4 – الضحى، الآية: 09.

5 – الفاتحة، الآية: 05.

6 – القمر، الآية: 41.

7 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج02، ص: 108، 109.

8 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 88.

وشاع نحو خاف ربه عمر وشذّ نحو زان نوره الشجر

د.وجوب توسّط المفعول بين الفعل والفاعل:

وأما وجوبه، ففي مسألتين:

إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ...**﴾[1]، فقد تقدم المفعول به على الفاعل، لاتصاله بضمير يعود على المفعول، وحكّم هذا التقدّم الوجوب، لئلا يعود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة.

الثانية: أن يُحصر الفاعل بإنّما، نحو قوله تعالى: ﴿...**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ...**﴾[2]، تقدّم المفعول به على الفاعل، وحكم تقدُّمه الوجوب، لانحصار الفاعل بإنّما.

1 – البقرة، الآية: 123.

2 – فاطر، الآية: 28.

المحاضرة (07): المفعولات في النحو

1.المفعول به:

تعريفه: هو اسم دل على ما يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضربَ زيدٌ عمرا، ويكون واحدا فصاعدا إلى ثلاثة على ما سيأتي بيانه في موضعه[1].

أنواعه: يكون المفعول به:

-اسما ظاهرا نحو: كافات المخلص على عمله.

-يكون المفعول به ضميرا متصلا نحو: هداك الله.

-يكون المفعول به ضميرا منفصلا نحو قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[2].

تنبيه:

هناك من يجعل المفعول به على نوعين: صريح وغير صريح[3].

فالصريح ما وصل إليه فعله مباشرة، بغير واسطة حرف الجر نحو: حضرتُ المحاضرة وغير الصريح هو ما وصل إليه فعله بواسطة حرف الجر مذكورا كان أو محذوفا، نحو: ذهبت بسليم، وكقوله تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا...**﴾[4]، أي أنّ حرف الجر قد سقط، فينصب المجرور على أنه مفعول به ويسمى المنصوب على نزع الخافض، والتقدير: من قومه.

ومن المفعول به غير الصريح ما كان مؤوّلا بمصدر، نحو: علمتُ أنّك مجتهد أي: علمتُ اجتهادك، وكذا الجملة المؤولة بمفرد نحو: رأيتك تكتب، أي: رأيتُ كتابتك.

---

1 - ينظر: المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص: 45.

2 - الفاتحة، الآية: 05.

3 - ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، السيد الهاشمي، ص: 179.

4 - الأعراف، الآية: 155.

2.نواصب المفعول به[1]:

الأصل في المفعول به أن ينتصب بالفعل مذكورا أو محذوفا، فما أَضمر عامله جوازا للعلم به، قولك لمن تأهب لسفر (مكة)، تريد مكة.

وقد يحذف وجوبا في الاشتغال نحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ...**﴾[2]، وفي النداء نحو قولك: يا عبد الله.

فالناصب للمفعول الفعل المتعدي، نحو قوله تعالى: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ...**﴾[3]، أو وصفه، والمراد به اسم الفاعل للفعل المتعدي لواحد أو اثنين، نحو قوله تعالى: ﴿**...إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرَه...**﴾[4]، ومصدره نحو قوله تعالى: ﴿**...وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ...**﴾[5]، واسم فعله نحو قوله تعالى: ﴿**...عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ...**﴾[6].

الأفعال المتعدية[7]:

والمفعول به قد يكون واحدا، وقد يكون متعددا، حسب نوع الأفعال العاملة، التي تنقسم إلى:

1.نوع ينصب مفعولا به واحدا كـ: حفظَ وفَهمَ.

2.نوع ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ، وهو جميع أفعال القلوب، والتصيير (وجد، ظنّ، درى، تعلّم...جعلَ، تركَ، ووهب...).

3.ونوع ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، كأعطى وسأل، ومنح، وكسا...

---

1 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 283، 284.

2 – الإسراء، الآية: 13.

3 – النمل، الآية: 16.

4 – الطلاق، الآية: 03.

5 – البقرة، الآية: 251.

6 – المائدة، الآية: 105.

7 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 265.

4.ونوع ينصب ثلاثة مفاعيل كـ: أرى، أعلم، أخبر، أنبأ، خبّر...

3.إضمار العامل في المفعول به[1]: قد يُحذف عامل المفعول به في حالات:

1.في الأمثال ونحوها: كـ: الكلابَ على البقر، أي أرسِل.

2.في النعوت المقطوعة إلى النصب، نحو: الحمدُ لله الحميدَ.

3.في الاسم المشتغل عنه، نحو: زيدًا ضربته.

4.في الاختصاص، نحو: نحن العرب كرامٌ.

5.في النداء، نحو: يا معشر الطلاب، أي أنادي

6.في الإغراء والتحذير، بشرط العطف، أو التكرار نحو: الاجتهادَ والاجتهادَ وقولك، رأسكَ والسيف.

4.حذف المفعول به:

يجوز حذف المفعول به لأغراض مختلفة[2]:

-قد يحذف لغرض لفظي كتناسب الفواصل في قوله تعالى: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾[3]، أي: حُذف مفعول "قلى" ليناسب (سجى، والأولى)، والأصل: وما قلاكَ.

-وقد يحذف لغرض معنوي كاحتقاره، في نحو قوله تعالى: ﴿**كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي...**﴾[4]، أي: الكافرين.

-أو قد يُحذف للاستهجان، كقول عائشة رضي الله عنها: (ما رأى منّي وما رأيت منهُ) أي العورة.

---

1 - ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، السيد الهاشمي، ص: 188.

2 - ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج02، ص: 81-88.

3 - الضحى، الآية: 03.

4 - المجادلة، الآية: 21.

–ويضيف الدكتور فاضل السامرائي على ذلك، أنّ هناك تعبيرات لا يصح فيها تقدير المفعول به، ولو كان الفعل متعديا في الأصل، لأنّ تقدير أي مفعول مفسدٌ للمعنى: كقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا...**﴾[1]، فلم يذكر ماذا ينفقون، وكقوله أيضا: ﴿**...لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا...**﴾[2]، فلم يذكر مفعولا لفعل الأكل، لأنه لا يتعلق غرض بذكره، ولو ذكره لكان السامع يحسب أنّ عدم الجناح من حيث أكل ذلك الشيء بعينه، فلو قال: ليس عليكم جناح أن تأكلوا اللحم جميعا أو أشتاتا، لفُهم منه أنه لو أكل غير اللحم لكان عليه جناح[3].

2.المفعول المطلق:

المفعول المطلق مصدر يؤكّد عامله، ويبيّن نوعه، أو عدده[4].

وسميّ المفعول المطلق مطلقا، لأنه مطلق من القيود، أي غير مقيّد، بخلاف المفعولات الأخرى، فإنها مقيدة، بحروف الجر ونحوها، لذلك قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «وسمّي مطلقا لصدق "المفعول" عليه غير مقيّد بحرف جرّ ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيّدا، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له»[5].

1.أنواع المفعول المطلق[6]:

1.المؤكّد لعامله، نحو قوله تعالى: ﴿**...وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[7].

---

1 – الفرقان، الآية: 67.

2 – النور، الآية: 61.

3 – ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج02، ص: 83.

4 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج02، ص: 181.

5 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 276.

6 – ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، السيد الهاشمي، ص: 191.

7 – النساء، الآية: 164.

2.مبينٌ للنوع نحو: سرتُ سيرا حسنا.

3.مبيّن للعدد، نحو: ضربت ضربتين.

تنبيه:

المفعول المطلق المبين للنوع، يكون على واحد من ثلاث أحوال:

الأول: أن يكون مضافا نحو قولك: أعملُ عملَ الصالحين.

الثاني: أن يكون موصوفا، نحو قولك: أعملُ عملا صالحا.

الثالث: أن يكون مقرونا بأل العهدية نحو قولك: اجتهدت الاجتهادَ.

2.ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة[1]:

ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه من:

1.المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو قعدت جلوسا، فالجلوس نائبٌ مناب العقود، لمرادفته له، ونحو: قمت وقوفا...

2.ينوب مناب المصدر اسم الإشارة، نحو: ضربته ذلك الضربَ.

3.وقد ينوب عن المصدر لفظ: كلّ، وبعض، وأيّ الكمالية مضافات إلى المصادر، نحو قوله تعالى: ﴿...**فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ**...﴾[2]، وقولك: سعيتُ بعض السّعي، وقاتل أيّ قتال، ويُنصب كلّ واحدٍ مما ذُكر على أنه نائبٌ عن المفعول المطلق.

4.ينوب عنه أيضا ما يدلّ على المصدر من صفة، نحو: سرتُ أحسن السيرِ، والأصل: سرت السير أحسن السير، فحُذف الموصوف ودلّت عليه إضافة الصفة إلى مثله، ونابت منابه.

---

1 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج02، ص: 184. وكذلك القواعد الأساسية، ص: 192.

2 – النساء، الآية: 129.

5.ينوب عنه ضميره العائد إليه، نو: اجتهدت اجتهادا لم يجتهده غيري.

6.ما تدلّ على عدده، نحو: ضربتُه ثلاث ضربات.

7.ما يدل على نوعه، نحو: قعد القرفصاءَ.

8.ما يدلّ على آلته، نحو: ضربتُه سوطا، أو عصا.

9.أيّ، وما الاستفهاميّتان، نحو: أيّ عيش تعيشُ؟، وما أكرمتَ ضيفكَ؟ أي: أيّ إكرامٍ أكرمت ضيفك.

10.أيّ، ما، مهما الشرطيات، نحو: أيّ سير تسير أسير، ما تجلس أجلس، ومهما تقف أقف.

3.العامل في المفعول المطلق:

يعمل في المفعول المطلق أحدُ ثلاثة عوامل هي[1]:

1.عامله إما مصدرٌ مثله، نحو قوله تعالى: ﴿...**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا**﴾[2]، فقد جاء عامل المفعول المطلق مصدرا مثله لفظا ومعنى.

2.الفعل التام المتصرّف، أي الفعل المشتق من المصدر، كما هو في الآية الكريمة ﴿...**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[3]، واجتهدت اجتهادا.

3.أو يعمل في المفعول المطلق الوصف (المشتقات)، نحو: أخوك مجتهدٌ اجتهادا عظيماً، وقوله تعالى: ﴿**وَالصَّافَّاتِ صَفًّا**﴾[4].

---

1 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج02، ص: 182، 183.

2 – الإسراء، الآية: 63.

3 – النساء، الآية: 164.

4 – الصافات، الآية: 01.

فقد جاء العامل في المفعول المطلق وصفا مشتقا منه (الصافات)، اسم فاعل مشتق من (الصّف) المصدر.

4.حذف عامل المفعول المطلق:

يُحذف عامل المفعول المطلق وجوبا في مواضع[1]:

1.إذا وقع المصدر بدلا من فعله، وهو كثير في الطلب (أمرا ونهيا...)، نحو: صبرا على حوادث الدهر، وقولك: صبرا لا جزعا، أو دعاءً، نحو: سقيا لك ورعيا، أي: سقاك الله، أما في الأسلوب الخبري، فذلك محصور في مصادر مسموعة، حتى جرت مجرى الأمثال، نحو: سمعا وطاعة، وسبحان الله، ومعاذ الله، وسُحقا له، وبُعدا، وبعض هذه المصادر سُمعت مُثنّاة نحو: لبّيك، وسعديك...[2].

2.يُحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو قولك: أتوانيا وقد علاك المشيبُ؟ أي: أتتوانى وقد علاك.

3.يحذف عامله في المصدر الواقع فعله خبرا عن اسم عين، بشرط أن يكون مكررا نحو: أنت فهما فهما، فإن كان المخبرُ عنه اسم معنى وجب رفعه على الخبرية، نحو: أمرك عجبٌ عجبٌ.

4.يحذف أيضا في المصدر الواقع جملة لغرض التشبيه، وتكون تلك الجملة على فاعله ومعناه، نحو: لكَ قفزٌ قفزَ الغزلان، ولي سعيٌ سعيَ المخلصينَ.

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 279–282.

2 – هذه المصادر يراد بتثنيتها التكثير لا حقيقة التثنية، فمعنى لبيك وسعديك: إجابة بعد إجابة، وإسعادا بعد إسعاد

5.ويحذف وجوبا كذلك إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿...**فَشُدُّوا الْوِثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**...﴾[1]، فالمصدران (منّا، فداءً) منصوبان بفعل محذوف، تقديره: فإما تمنُّون منّاً، وإما تفدُونَ فداءً.

- المفعول لأجله، المفعول له

1.تعريفه:

المفعول لأجله «مصدرٌ يذكر لبيان سبب وقوع الفعل في الجملة الفعلية، ويأتي إما منصوبا، وإما شبه جملة منصوبا محلا مجرورا بلام التعليل خاصة»[2]. وذلك نحول قولك:

-أفعلُ الواجبَ تقديراً للواجب: المفعول به وقع منصوبا بالفتحة.

-أفعلُ الواجبَ لتقدير الواجب: المفعول به وقع مجرورا بالكسرة منصوبٌ محلا.

ولا يختلف هذا التعريف عن باقي التعاريف المبسوطة في الكتب التعليمية، على أنه مصدرٌ يُذكر علّة لفعل شاركه في الزمان والفاعل، وليس من لفظ الفعل الذي قبله[3]، فإذا قلنا على سبيل المثال: اغتربت رغبة في العلم: فاغتربَ ورغبة زمانهما واحدٌ وفاعلهما واحدٌ.

ويُشترط لجواز نصب المفعول لأجله أن يكون مصدرا قلبيا[4]، متحدا مع الفعل في الزمان والفاعل، ومخالفا له في اللفظ، نحو: وقفتُ إجلالا لك.

---

1 - محمد، الآية: 04.

2 - النحو العصري، سليمان فياض، الناشر، مركز الأهرام، 1995، ص: 125.

3 - المدخل النحوي (تطبيق وتدريب في النحو)، بهاء الدين بخدود، المؤسسة الجامعية، (بيروت)، ط01، 1987، ص: 124.

4 - المراد بالمصدر القلبي ما كان مصدرا لفعل من أفعال القلب، وهي التي منشأها الحواس الباطنة كالحبّ، والبغض، والخوف...، ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، ص: 201 (الهامش).

2.حالات المفعول لأجله:

المفعول لأجله يأتي على ثلاث حالات[1]:

1.أن يتجرّد من (أل) والإضافة، فيكثر نصبُه، ويقلّ جرّه بحرف الجر، نحو: وقف الناس احتراما للقائد.

2.أن يقترن بـ(أل)، فالأكثر جرّه بحرف الجر، نحو: نصحتك للرغبة في مصلحتك.

3.أن يكون مضافا، فيجوز نصبُهُ وجرّه على السواء، نحو: تركتُ المُنكر خشية الله، أي: بنصب (خشية) أو جرها بمن.

فائدة:

المصادر القلبية منشؤها الحواس الداخلية كالاحترام، والرغبة، والحب... والمصادر غير القلبية يكون منشؤها الحواس الظاهرة كالقيام والقعود، والمشي والكتابة...[2].

شواهد من هذا الباب:

-قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ...﴾[3].

مجيء (خشية) مصدرا قلبيا علّة للقتل، فنُصب على أنه مفعول لأجله.

-قال تعالى: ﴿...يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ...﴾[4].

مجيء (ابتغاء) مصدرا منصوبا على أنه مفعول لأجله وهو مضاف، وحكم نصبه في هذه الحال الجواز.

---

1 - ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، احمد الهاشمي، ص: 201.

2 - ينظر: المدخل النحوي، بهاء الدين بخدود، ص: 125.

3 - الإسراء، الآية: 31.

4 - البقرة، الآية: 265.

-قال تعالى: ﴿...وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ...﴾[1].

مجيء (خشية) مفعولا له، مجرورا بمن التعليلية، لأنّ التقدير: لم يهبط لأجل خشية الله، وهو مضاف إلى لفظ الجلالة، وحكم جرّه في هذه الحال الجواز.

-قال تعالى: ﴿...يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ...﴾[2].

مجيء المصدر (حذر) مصدرا منصوبا، ومضافا إلى ما بعده.

4.المفعول معه:

1.تعريفه:

المفعول معه اسمٌ فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، ليدلّ على ما وقع الفعل بمصاحبته[3]، نحو: سرتُ والطريقَ، جئتُ والليل...

2.معنى المصاحبة[4]:

يقصد النحاة بالمصاحبة على المعية، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لا، فقولنا: جئتُ ومحمدا، معناه أنّ المجيء وقع في وقت واحد، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف، فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم، وأما واو المعية فتُفيد الاقتران بالزمان.

ويتضح ذلك في نحو قولنا: جاء محمدٌ وخالدًا، بالنصب تريد التنصيص على المصاحبة، أي أنّهما جاءا في وقت واحد، أما برفع خالدٍ، فقد أفدتَ أنهما اشتركا في المجيء فقط، ولم تنص على أنهما جاءا في وقت واحد.

---

1 - البقرة، الآية: 74.

2 - البقرة، الآية: 19.

3 - ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج02، ص: 212.

4 - ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج02، ص: 205، 206.

الناصب للمفعول معه:

الناصبُ للمفعول معه ما تقدّم في المحاضرات السابقة، من فعل أو شبهه، لا الواو، خلافا للكوفيين، ولا ناصبُه محذوف في قولنا مثلا: سرتُ والنيل، التقدير: سرتُ ولا بستُ النيلَ، فيكون الاسم مفعولا به.

4.شروط نصب الاسم الواقع مفعولا معه بعد واو المعية:

يُشترط في نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه ثلاثة شروط[1]:

1.أن يكون الاسم الواقع بعد الواو فضلة، ليصح انعقاد الجملة بدونه.

2.أن يكون ما قبله جملة فيها فعلٌ، أو اسمٌ فيه معنى الفعل وحروفه.

3.أن تكون الواو التي تسبقه نصا في المعيّة.

5.حالات الاسم الواقع بعد الواو: للاسم بعد الواو خمس حالات[2]:

1.وجوب العطف، وذلك بفقد شروط النّصب (وهو عدم تقدّم جملة في الأول وعدم الفضلة في الثاني، وعدم المصاحبة في الثالث)، وذلك كما: كلّ رجل وضيعته، واشترك زيدٌ وعمرو.

2.رُجحان العطف، ويجوز النصب على ضعف ك: جاء زيدٌ وعمرو.

3.وجوب المفعول معه، وذلك في نحو: مات زيدٌ وطلوع الشمس.

4.رجحان المفعول معه، وذلك نحو قول الشاعر[3]:

فكونوا انتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطِّحَال

---

1 – ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، احمد الهاشمي، ص: 202–203.

2 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج02، ص: 214–218.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ج02، ص: 215.

فوجه الاستشهاد فيه: نصب (بني) على أنه مفعول معه، وحكم نصبه على أنه مفعول معه الجواز مع الرجحان، لأنه يجوز رفعه عطفا على الضمير المتصل في الفعل (كونوا) لوجود التأكيد بالضمير المنفصل، غير أنه ضعيف.

5.امتناعهما، أي امتناع أن يكون الاسم المنصوب بعد الواو مفعولا معه، وامتناع أن يكون معطوفا بالواو أيضا، وذلك كقول الشاعر[1]:

علفتها تبنا وماءً باردا حتى شتت همالة عيناها

فقد استشهد بهذا البيت على عدم صحة مجيء (ماءً) مفعولا معه، لانتفاء المصاحبة، فالماء لا يصاحب التّبن في العلف، فلا يتحد الحدثان من جهة الزمان، وعليه تكون كلمة (ماء) في البيت: مفعولا به لفعل محذوف تقديره: سقيتها ماء.

فامتناع العطف لانتفاء المشاركة، وامتناع المفعول معه لانتفاء المعيّة، وانتفاء الفائدة، ويجب لذلك إضمار فعل ينصب الاسم كما في البيت الشاهد.

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 294 (الهامش).

المحاضرة (08): نواصب الفعل

ينصب الفعل المضارع إذا تقدمته إحدى النواصب وهي: ن – لن – كي – إذن.

-أن: وهي حرف مصدر ونصب واستقبال نحو قوله تعالى: "وان تصوموا خير لكم"[1]، وقوله أيضا: "والذي أطمع أن يغفر لي"[2].

-لن: حرف نفي ونصب واستقبال نحو: لن يفلح الكاذبون.

-كي: وهي حرف مصدري ونصب واستقبال، وهي تستعمل مع لام الجر التعليلية مذكورة أو مقدرة نحو: جئت لكي أتعلم، وجئت كي أتعلم ومنه قوله تعالى: "لكيلا تأسوا"[3].

-إذن: حرف جواب وجزاء لكلام يقع قبلها نحوك إذن أكرمك، جوابا لمن قال: أريد أن أزورك.

وذكر النحاة أن في إعمال (إذن) شروطا هي:

أحدها: أن تتصدر، فإن وقعت حشوا أهملت

الثاني: أن يكون مستقبلا.

الثالث: أن يتصل (أي يتصل بها المضارع)، أو يفصل بينهما القسم.

مواضع إضمار (أن) وجوبا وانتصاب الفعل بها[4]:

1- بعد اللام إذا سبقت بكون ناقص ماض منفي، نحو قوله تعالى: "وما كان الله ليظلمهم"[5]، وتسمى هذه اللام لا الجحود.

2- بعد (لو) إذا أصلح في موضعها (حتى) نحو: لأكرمنك أو تقضيني حقي.

---

[1]- البقرة، 184.

[2]- الشعراء، 82.

[3]- الحديد، 23.

[4]- ينظر، القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد مصطفى الهاشمي، ص: 315.

[5]- العنكبوت، 40.

3- بعد (حتى) إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم نحو قوله تعالى: "فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء"[1].

4- بعد فاء السببية وواو المعية مسبوقتين بنفي أو طلب نحو قوله تعالى: "لا يقضي عليهم فيموتوا"[2] وقوله: "ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين"[3] وقوله تعالى: "يا ليتنا نرد ولا نكذب"[4].

ملاحظات:

1- اختصت (أن) بكونها تنصب ظاهرة أو مضمرة.

2- إضمار (أن) على حكمين: جائز، وواجب.

3- تضمر (أن) جوازا في حالات هي:

- إذا سبقتها لام التعليل، وتسمى لام كي نحو: تب ليغفر الله لك.
- بعد عاطف على اسم صريح نحو: أرض بالفرار وأسلم.

4- وتظهر (أن) وجوبا إذا انحصرت بين (لام التعليل ولا) كراهيت توالي لامين نحو: حفرت لئلا يقال إني مخلف للوعد.

5- وتضمر (أن) وجوبا في مواضع أهمها:

- بعد (كي) إذا تجردت من اللام لفظا وتقديرا نحو: سلني كي أجيبك.
- بعد (حتى) إذا كانت حرف جر بمعنى إلى نحو: اجتهد كي تنجح.

---

[1]- الحجرات، 09.

[2]- فاطر، 36.

[3]- آل عمران، 142.

[4]- الأنعام، 27.

- بعد لام الجحود، وهي لام يؤتى بها لتأكيد النفي بعد كان الناقصة المنفية نحو قوله تعالى: "وما كان الله ليظلمهم"[1] وقوله "لم يكن الله يغفر لهم"[2].
- بعد الفاء السببية وواو المعية الواقعتين في جواب نفي، أو طلب.
- بعد (أو) العاطفة، إذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية نحو: اضرب المذنب أو يتوب، أي: إلا أن يتوب.

[1]– العنكبوت، 40.

[2]– آل عمران، 137.

المحاضرة (09): جوازم الفعل

الجزم حكم يتصل بالفعل المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم، وهي على قمسين: قسم يجزم فعلا واحدا، وقسم يجزم فعلين.

القسم الأول: جوازم تجزم فعلا واحدا وهي أربعة: لم، لما، لام الأمر، لا الناهية.

القسم الثاني: جوازم تجزم فعلين وهي: إن، إذما، من، ما، مهما، متى، أيان، أين، حيثما، كيفما، أي[1].

- **لم ولما للنفي:** وتقلبان زمن المضارع إلى الماضي نحو: لم يجئ الأستاذ غير أن المنفى بـ(لم) يلزم استمرار نفيه إلى الحال.
- **لام الأمر:** يطلب بها ترك حصول الفعل نحو قوله تعالى: "لينفق ذو سعة من سعته"[2].
- **لا الناهية:** يطلب بها حصول الفعل نحو قوله تعالى: "فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط"[3].

ومن الأدوات الجازمة لفعلين:

- إن وهي أم الباب، والبواقي –إنما تجزم لتضمنها معناها نحو: إن تعجل تندم.
- إذما: نحو قوله: إذما تجلس أجلس أي: في أي مكان تجلس أجلس.
- من: كقوله تعالى: "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره"[4].
- ما، مهما: نحو قولنا: ما تنجز من عمل ينفعك، مهما تفعل تجد.
- أي: نحو: أي ثواب تلبس ألبس.
- كيفما ومتى: كيفما تجلس أجلس، متى تقم نذهب.

---

[1]– ينظر، تحفة الهدى في تسيير شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، د/بن الدين بن خوجة، الناشر: ألفا للوثائق (الجزائر)، ط 1، 2017، ص: 68.

[2]– الطلاق، 07.

[3]– ص، 22.

[4]– الزلزلة، 07.

- أينما نحو قوله تعالى: "أينما تكونوا يدرككم الموت"[1].
- أيان وأنى نحو: أيان تعمل تنجح، أنى تقم تلق خيرا.
- حيثما: قوله تعالى: "وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره"[2].

ملاحظات[3]:

1- أول الفعلين الواقعين بعد هذه الأدوات يسمى شرطا والثاني جوابا وجزاء.

2- يجب في الشرط أن يكون فعلا خبريا متصرفا غير مقترن بقد أو لن، أو ما النافية، أو السين، أو سوف.

3- الأصل في جواب الشرط أن يكون صالحا لأن يحل محل الشرط، ومتى يصلح وجب اقترانه بالفاء لتربطه بالشرط، وتسمى بفاء الجواب أو الجزاء.

4- فعل الشرط وجوابه إما مضارعان أو ماضيان أو مختلفان.

5- يجوز رفع المضارع الواقع جوابا إذا كان الشرط ماضيا ولو في المعنى.

إذا كان الجواب صالحا لأن يكون شرطا فلا حاجة إلى ربطه بالفاء، إلا إذا كان مضارعا مثبتا، أو منفيا بلا، فيجوز أن يربط بها، وألا لا يربط.

---

[1]- النساء، 78.

[2]- البقرة، 144.

[3]- ينظر، القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد مصطفى الهاشمي، ص: 321-322.

المحاضرة (10): الجملة الاسمية وأحكامها

1- في مفهوم الجملة الاسمية:

لقد نالت الجملة الاسمية حظا وافرا من البحث النحوي عرضا وتفصيلا تركيبا وإعرابا، وقد أشار سيبويه إلى عناصر الجملة من حيث ذلك، فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[1].

فسيبويه بهذا يتحدث عن الجملة الاسمية وأركانها، وما يجب أن تكون عليه من عناصر يتضام أحدهما للآخر، ثم يتوسع في هذا، فيشير إلى النواسخ التي تختص بالجملة الاسمية فيقول: "وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده. كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده، واعلم أن الاسم الأول (أحواله) الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أن إذا قلت: عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقا، أو قلت كان عبد لله منطلقا، أو مررت بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد اول العدد"[2].

فالجملة الاسمية باتفاق النحاة ما تقدمها اسم نحو: محمد رسول الله، مخبر عنه، لذلك قال ابن يعيش: "وأما الجملة الاسمية فإن يكون الجزء الأول منها اسما"[3]، فكل مبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر.

---

[1]- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج1، ص: 23.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 23.

[3]- شرح المفصل، ابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، ج1، ص: 89.

فالجملة الاسمية هي الجملة الاسنادية التي يكون الاسناد فيها مقصودا، ويلزم فيها التضام بين العنصرين الاسناديين، ولذلك تتوضح أحكام هذا النوع من الجمل بناءا على ترابط المسند إليه والمسند.

2- في أحكام الجملة الاسمية:

اختصت الجملة الاسمية بأحكام كثيرة نذكر منها:

أولا: تتألف الجملة الاسمية من مسند إليه ومسند أو من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لابد أن يكون اسما أو ضميرا، وأما المسند فلابد أن يكون وصفا أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف[1].

ثانيا: لابد من تجرد المبتدأ عن العوامل اللفظية للإسناد.

ثالثا: المسند إليه في الجملة لاسمية نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يغني عن الخبر، والنوعان مجردان عن العوامل اللفظية، كما يشتركان في أن لهما عاملا معنويا وهو الابتداء، ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد، ويختلفان في أمرين، أحدهما: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا، نحو: الله ربنا، ومؤولا بالاسم نحو قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[2].

رابعا: لابد أن يكون الاسم مبتدأ مرفوعا بعلامة الرفع المعروفة، ولا يفقد هذه العلامة إلا في أربع حالات هي[3]:

---

[1]- ينظر: العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، 2001، ص: 79.

[2]- ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 236، 237.

[3]- ينظر: العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص: 79، 80.

1- بسبب المناسبة، عندما يضام الياء (الكسرة الطويلة) الدالة على المتكلم بناء على أن المضاف لياء المتكلم تذهب الياء فيه بالعلامة، على حد قول ابن خالويه في إعراب: "**فيقول ربي أكرمني**"[1].

2- إذا كان الاسم منقوصا أو مقصورا، وهذا مما لا تظهر العلامة فيهما.

3- إذا ضامت الجملة أدوات النسخ (إن وأخواتها)، إذ يخرج المبتدأ عن ابتدائيته إلى حالة النصب أو حالة البناء على الفتح في بعض حالات لا النافية للجنس.

4- إذا كان المبتدأ اسما منقولا عن جملة نحو تأبط شرا، أو مجرورا بحرف جر زائد أو علما مبنيا أو مصدرا مؤولا.

5- أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لابد أن يعتمد على نفي استفهام نحو قول الشاعر[2]:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

6- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا عمت نحو: ما رجل في الدار أو خصت نحو: رجل صالح جاءني. ولذلك يصح الابتداء بالنكرة إذا أفادت.

7- الأصل أن المبتدأ يأتي أولا، ولا يتأخر إلا لدواع مع مراعاة أوليته، فأما وجوب تقديمه على المسند فيكون في حالة التباسه مع الخبر كقولنا: زيد أخوك، والتباسه بالفاعل نحو: زيد قام، وأما تأخيره فواجب في مواضع معلومة منها إفادة معنى التخصيص، واقتران المبتدأ بإلا، لزوم بعض الأسماء الصدارة وغير ذلك.

---

[1]- الفجر، 15.

[2]- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 238.

8- وقوع الخبر: الخبر الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف، فخرج بذلك فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف، فلا يسمى خبرا وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ، لأن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وإنما يسمى فاعلا سد مَسَدَّ الخبر[1].

9- الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وقد يأتي مركبا، فإذا كان كذلك فلابد له من رابط يربطه بالمبتدأ، والروابط كثيرة منها:

- الضمير: نحو زيد أبوه كريم.
- اسم الإشارة: نحو قوله تعالى: "ولباس التقوى ذلك خير"[2].
- إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه: نحو قوله تعالى: "الحاقة ما الحاقة"[3].
- العموم: وهو أن يكون في جملة الخبر شيء يدل على العموم يدخل فيه المبتدأ نحو: محمد نعم الرجل.

---

[1]- ينظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص: 193.

[2]- الأعراف، 26.

[3]- الحاقة، 1- 2.

المحاضرة (11): المبتدأ وحالاته وأحكامه

1.تعريف المبتدأ:

لم يُعرّف ابن مالك المبتدأ، وإنما مثّل له بقوله[1]:

مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبرٌ إن قلت: زيدٌ عاذرٌ من اعتذر؟

وقد حدّه غيره بقوله: «المبتدأ هو المجرّد عن العوامل اللفظية، مُخبرٌ عنه، أو وصفا رافعا لكتفى به، فالأول كـ: زيدٌ قائمٌ، و﴿...**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**...﴾، و﴿...**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**...﴾، والثاني: شرطه نفيّ أو استفهام نحو: أقائمٌ الزيدان، وما مضروب العمرانِ»[2].

وجاء في شرح العلامة الكفراوي، قوله: «المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية»[3].

فالمبتدأ حسب هذين التعريفين اسمٌ مرفوع محكوم عليه، مجرّد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرٌ عنه، لأنّ اقترانه بها يُغيّر الحكم الإعرابي الأول.

يظهر من كلام ابن هشام أنّ المبتدأ نوعان:

مبتدأ له خبر، وهذا هو الأصل، سواءً أكان المبتدأ صريحا نحو: العلمُ نورٌ، أم مؤولا، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿...**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**...﴾[4]، حيث جاء المبتدأ مصدرا منسبكا من (أنْ + الفعل) والتقدير: صيامكم.

---

1 – شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي، ص: 44.

2 – شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 236.

3 – شرح العلامة الكفراوي، ومعه حاشية العلامة الشيخ اسماعيل بن موسى الحامدي المالكي، دار المعرفة (المغرب)، 2001، ص: 94.

4 – البقرة، الآية": 184.

أما النوع الثاني من المبتدأ، فهو الوصف المشتق الذي ليس له خبراً وإنما له مرفوع يُغني بذكره عن الخبر.

وقبلُ أن نفصّل في هذين النوعين، لابدّ أن نقف على خصائص هذا التعريف، أو غيره مما شاع في باب المبتدأ والخبر.

1.فالمبتدأ إما اسمٌ صريح أو مؤول له خبر، تتم به الفائدة، كما تتم الفائدة بذكر مرفوع الوصف، والمصدر الذي يقع موقع المبتدأ يتؤول من: أنْ + الفعل كما ورد في الآية الكريمة السابقة، أو قد يتأول من همزة التسوية بعد كلمة سواء، كما في قوله تعالى: ﴿...**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[1].

فالمصدر المؤول من همزة التسوية والفعل (أأنذرتهم) في محل رفع مبتدأ مؤخّر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواءٌ[2].

2.المبتدأ بعد دخول العوامل غير الزائدة عليه (النواسخ بصفة عامة) يخرج عن كونه مبتدأ وينطوي تحت أحكام إعرابية أخرى، ويُستثنى من هذه العوامل، العوامل اللفظية الزائدة وشبه الزائدة، لأنها لا تؤثر في ابتدائية المبتدأ، فوجود الزائد كلاّ وجود، كحرف الجر الزائد في نحو: بحسبك درهمٌ، فالمبتدأ هنا مجرور لفظا مرفوع محلا، أو منْ الزائدة كما توضّح في تعريف ابن هشام للمبتدأ، أو دخول (ربّ) كحرف جر شبيه بالزائد في نحو قولنا: ربّ كلمة أبلغ من عبارة.

3.أما قوله مخبرٌ عنه، فقد قصد به أن كل مبتدأ له خبرٌ، كقولنا: الجنّة بشرى للمتقين، أما النوع الثاني من المبتدأ فهو الوصف الذي له ما يُتمم معناه وهو المرتفع به كقولنا: أقاسمٌ زيدٌ.

---

1 – البقرة، الآية: 06.

2 – ينظر: معجم الإعراب والاملاء، إميل بديع يعقوب، دار شريفة، د.ط، د.ت، ص: 21.

2.الأحكام النحوية للمبتدأ:

1.المبتدأ اسمٌ معرّف، محكوم عليه، والمحكوم عليه يجب أن يكون معلوما ليكون الحكم مفيدا.

2.لابدّ للمبتدأ من خبر، فهو الجزء المتمّ للفائدة كالله برٌّ والأيادي شاهدة، سواء أكان صريحا أو مؤولا أم مشتقا.

3.يجوز أن يقترن المبتدأ بعوامل لفظية زائدة (حروف جرّ زائدة أو شبهها)، والمبتدأ حينئذ باق على ابتدائيته.

4.يُشترط في الوصف الواقع مبتدأ، أن يعتمد على نفي أو استفهام كـ: أسار ذان، ما قائمٌ زيدٌ، ومنه قول الناظم[1]:

وأوّل مبتدأ، والثاني فاعلٌ أغنى في: أسار ذان

5.قد لا يعتمد الوصف على استفهام أو نفي، وهذا قليل، جاء ذلك في نحو قول الشاعر[2]:

خبيرٌ بنو لهبٍ، فلا تلكُ ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرّت

فوجه الاستشهاد فيه: الاستغناء بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، وهذا رأي الكوفيين.

ويرى البصريون أنّ قوله (خبير) خبرٌ مقدمٌ، و(بنو) مبتدأ مؤخر، وهذا هو الإعراب الأرجح.

6.قد يرفع الوصف اسما ظاهرا، نحو قول الشاعر[3]:

---

1 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 95.

2 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 45.

3 – المرجع نفسه، ص: 44.

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقد رفع المشتق اسما ظاهرا مرفوعا بعده (قومٌ) وقع فاعلا لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر.

أو قد يرفع المشتق ضميرا منفصلا، نحو قول الآخر[1]:

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطع

فوجه الاستشهاد فيه مجيء (وافٍ) اسم فاعل مسبوق بنفي (ما)، فرفع ضميرا منفصلا مرفوعا سد مسدّ الخبر كما هو واضح (أنتما)، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ مؤخرا، والوصف خبرا مقدما، لئلا يلزم الإخبار بالمفرد (وافٍ) عن المثنى (أنتما)، وعليه أيضا قول الشاعر[2]:

أمنجزٌ انتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوبِ؟

7.أما حالات إعراب الوصف المتكفي بمرفوعه، فله ثلاث حالات:

1.إذا تطابق الوصف ومرفوعه في الإفراد، يجوز أن يكون الأول مبتدأ، والثاني فاعل سدّ مسدّ الخبر، أو أن يكون المؤخر خبرا والأول مبتدأ في نحو قولنا: أقائمٌ زيدٌ، وأزيدٌ قائمٌ.

2.إذا تطابقا في غير الإفراد (الجمع، والتثنية)، توجّب أن يكون الوصف خبرا مقدما وجوبا، والمؤخر مبتدأ، وذلك نحو: أقائما الزيدان، أقائمون الزيدون، (فالزيدان والزيدون) مبتدأ مؤخر، والوصفان المقدمات خبرا، ومنه قوله[3]:

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقا استقر

---

1 – المرجع نفسه، ص: 44.

2 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 98 (الهامش).

3 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 44.

3.أما إذا لم يتطابقا، يتعيّن في هذه الحالة أن يكون الوصف مبتدأ، ومرفوعه فاعلا أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر كنحو: أراجع أخواك، أو محبوب الخادعون.

8.يرتفع المبتدأ بالابتداء وهو عاملٌ معنوي، ويرتفع الخبر بالمبتدأ وهو عامل لفظي، وفي المسألة خلاف نحوي مرير[1].

9.إذا لم يكتف الوصف بمرفوعه، نحو: أقائمٌ أبواه زيدٌ، ليس لنا أن نُعرب (أقائمٌ) مبتدأ، و(أبواه) فاعلا أغنى عن الخبر، لأنه لا يتم به الكلام، وإنما الصحيح: زيدٌ مبتدأ مؤخر، وقائمٌ خبرٌ مقدم، وأبواه: فاعل لاسم الفاعل[2].

10.الابتداء بالنكرة: الحالات والمسوغات.

من المعلوم أن المبتدأ معرفة، لكن إن أفادت النكرة جاز الابتداء بها، وذلك إذا دلت على عموم، أو دلت على خصوص، فاختصاصها يُقرّبها من المعرفة، وعمومها يستغرق كل أفراد الجنس، فتشبه المعرّف بأل الجنسية.

فكون المبتدأ معرّفا، لا يعني أنه لا يقع نكرة، تُنفر عن الإصغاء إليها، ولذلك تتبع أئمة النحو حالات الابتداء بالنكرة، وتخصيص تلك الحالات التي يصح الابتداء بها، وهي على وجه التمثيل[3]:

*أن يتقدم الخبر عليها، ليُخصصها، نحو: في الدار رجل، وعند زيدٍ نمرةٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿...**وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[4].

*أن يتقدم على النكرة استفهام أو نفيٌ كـ: هل فتى فيكم، ما خِلٌّ لنا.

---

1 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الانباري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط01، 2003م، ج01، م05، ص: 38–43.

2 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 109–114.

3 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 239.

4 – يوسف، الآية: 76.

*أن تكون موصوفة، إما بصفة مذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿...**وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ**...﴾[1]، وقوله أيضا: ﴿...**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**...﴾[2]، فقد وقع كل من (أمة وعبدٌ) مبتدأ في الآية، على الرغم من أنهما نكرتان، وجاز الابتداء بهما لأنهما وُصفتا بـ(مؤمنة، مؤمن) والوصف يخصص النكرة.

قلنا إما أن توصف لفظا، أو يكون الوصفُ تقديرا نحو: ويلٌ أهون من ويلين، أي: ويلٌ واحدٌ.

*أن تكون مضافة، كقوله صلى الله عليه وسلم: (خمسُ صلوات كتبهن الله على العباد)[3]، فابتدئ بـ(خمس) وهي نكرة، لأنها أُضيفت إلى صلوات والإضافة تُكسب النكرة التعريف.

*أن تكون مصغّرة، نحو: رُجيلٌ جاءني، فالتصغير وصفٌ في المعنى، فكأنّك قلت: رجلٌ صغير جاءني.

*أن تكون من ألفاظ العموم، نحو كلٌّ يموت، أي: كل أحدٍ يموت.

*إذا وقعت بعد كم الخبرية، نحو: كم نصيحة بذلتهاَ.

*أن يقصد بها التنويع، كقول امرئ القيس[4]:

فأقبلتُ زحفا على الركبتين فثوبٌ لبستُ، وثوبٌ أجر

ففي الموضعين، وردت كلمة (ثوب) مبتدأ نكرة، لأنه قصد التنويع، إذ جعل أثوابه أنواعا، فمنها نوعٌ أذهله حبّها فنسيه، ومنها نوع قصد أن يجرّه على آثار سيرهما حتى لا يعرفهما أحدٌ.

---

1 – البقرة، الآية: 221.

2 – البقرة، الآية: 221.

3 – حديث صحيح، رواه أحمد في مسنده...

4 – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 86.

*أن تكون النكرة دعاءً، نحو قوله تعالى: ﴿...**سَلَامٌ عَلَيْكُمْ**...﴾[1]، وقولنا مثلا: ويلٌ للظالمين.

*إذا وقعت النكرة في صدر جملة حالية، كقول الشاعر[2]:

سرينا ونجمٌ قد أضاء، فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

فقد وقعت (نجمٌ) مبتدأ نكرة بعد واو الحال، سواء أكانت مسبوقة بهذه الواو كما في الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به، لأنّ المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية.

*أن تقع النكرة بعد (لولا)، كقول الشاعر[3]:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لمّا استقلت مطاياهن للظعن

فقوله (اصطبار) نكرة، والمسوّغ لوقوعه مبتدأ، وقوعه بعد (لولا)، لأنّ (لولا) تستدعي أو تقتضي جوابا يكون معلّقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، فيكون ذلك سببا في تقليل شيوع هذه النكرة.

11.في رتبة المبتدأ والخبر:

الأصل في المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، والأصل في الخبر التأخير لأنه محكوم به، والمحكوم عليه يجب أن يكون موجودا قبل الحكم، بمعنى آخر، أنّ الخبر يتأخر لأنه وصفٌ في المعنى للمبتدأ، والوصف يتأخر عن الموصوف، لذا استحق الخبر التأخير كالصفة، لكن قد يُتوسّع في ترتيب هذه العناصر متى اقتضى المقام ذلك، فيحصل التقديم والتأخير.

---

1 – الأنعام، الآية: 54.

2 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 112.

3 – المرجع نفسه، ص: 113.

والكلام في هذه الحالة يكون خاصا بالمبتدأ أولا، لأنّ الخبر كتتمة له فصل آخر إلى حين.

1.وجوب تقديم المبتدأ على الخبر: يتقدم المبتدأ على الخبر في حالات[1]:

1.أن يكون كلّ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مُبيّن للمبتدأ من الخبر، نحو: زيدٌ أخوك، وأفضل من زيد أفضلُ من عمرو.

فإن وُجد دليل على أن المتقدم خبرٌ جاز ذلك، كقول الفرزدق[2]:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا ينوهن أبناء الرجال الأباعد

فوجه الاستشهاد فيه تقديم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو)، مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، وإنما ساغ ذلك التقديم لوقود قرينة معنوية تُعيّن من هو المبتدأ.

2.إذا كان الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا، نحو: زيدٌ قام، فهذا يقتضي تأخير الخبر عن المبتدأ.

3.أن يكون الخبر محصورا بإنما، أي مقصورا عليه نحو: ما محمّدٌ إلا رسولٌ، إنما الحديد صلبٌ، وقد جاء التقديم مع إلا شذوذا في مثل قول الكميت بن زيد الأسدي[3]:

فيا ربّ هل إلا بك النصر يُرتجى عليهم؟ وهل إليك المعوّلُ

فقوله: (بك النصر) و(عليك المعوّل) فيه تقدّم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذا، وكان الوجه أن يقول: هل يُرتجى النصر إلا بك، وهل المعوّل إلا عليك، وعليه فشبه الجملة خبرٌ مقدم وما تأخر مبتدأ عند بعضهم.

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 116–119.

2 – الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري، م09، ج01، ص: 56.

3 – المرجع نفسه، ص: 118.

4.أن يكون المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، التي لها صدر الكلام، فلا يتقدّم الخبر في هذه الحالة عن المبتدأ، نحو: لزيدٌ قائمٌ.

5.أ يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، والشرط، وما التعجبية وكم الخبرية، وضمير الشأن، نحو: من لي منجدا، وما أحسن اللغة والنحو...

2.وجوب تأخير المبتدأ على الخبر: يتقدّم الخبر وجوبا ويتأخر المبتدأ في حالات أيضا[1]:

1.إذا كان المبتدأ نكرة ولا مسوّغ للابتداء به إلا تقدّم الخبر عليه (شبه الجملة) وإلى ذلك أشار الناظم[2]:

ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر

2.أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: في الدار صاحبها، وقوله تعالى: ﴿... **أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾[3].

فوجب التقديم في هذه الحالة، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ومنه قول مجنون بن عامر[4]:

أهابك إجلالا، وما بك قدرة عليّ، ولكن ملء عين حبيبها

فالشاهد فيه: (ملء عين حبيبها)، فإنه قدّم الخبر وجوبا على المبتدأ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على الخبر المضاف، فيجوز –عندهم– أن يعود الضمير على متقدم لفظا متأخر رتبة.

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 121.

2 – شرح المكودي، على الألفية، المكودي، ص: 49.

3 – محمد، الآية: 24.

4 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج01، ص: 212.

3.يتأخر المبتدأ وجوبا، إذا كان الخبر أصلا واجب التقديم، أي من الأسماء التي لها صدر الكلام، وهذا هو مراد الناظم: كذا إذا يستوجب التصديرا ك: أين زيدٌ؟، متى الامتحان؟

4.أن يكون المبتدأ محصورا بالإ أو إنما، نحو: إنّما في الجامعة محاضرٌ، وما عادلٌ إلا الله.

12.في ذكر المبتدأ وحذفه:

الأصل في المبتدأ أن يكون مذكورا، لأجل أن يكون الحكم مفيدا، لكنه قد يحذف وجوبا أو جوازا إذا دل عليه دليل.

حالات حذف المبتدأ وجوبا[1]:

1.إذا كان خبرُ المبتدأ نعتا مقطوعا عن متبوعه، في المدح أو الذمّ، أو الترحّم، نحو قولك: مررت بزيد الكريمُ، أعوذُ بالله من الشيطان الرجيمُ، وتصدّق على الفقير المسكين، والتقدير في هذه الأمثلة (هو).

2.إذا كان خبر المبتدأ مخصوص نعمَ، وبئس، مؤخرا عنهما، نحو: نِعمَ القائد صلاح الدين، بئس الخُلُق النفاق.

3.أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل، كقوله تعالى: ﴿...**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**...﴾[2]، والتقدير: صبري صبرٌ جميل، وعليه قول الراجز[3].

شكا إليّ جملي طول السُّرى صبرٌ جميل فكلانا مبتلى

4.إذا كان جواب القسم سادّا مسدّ الخبر، نحو: في ذمّتي لأفعلن، أي: في ذمتي يمينٌ أو قسمٌ.

---

1 – ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، احمد الهاشمي، ص: 131، 132.

2 – يوسف، الآية: 18.

3 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 128 (الهامش).

5.بعد (لاسيما) إذا كان المستثنى بها مرفوعا نحو: أكرِم الطلبةَ لاسيما زيدٌ أي: هو زيدٌ.

المحاضرة (12): الخبر وحالاته وأحكامه

1.في تعريف الخبر:

الخبر هو ما تحصلُ به الفائدة، مع مبتدأ غيرِ الوصف المذكور[1].

فالخبر هو الجزء المتمم لفائدة المبتدأ غير الوصف، فخرج بهذا فاعل الفعل، وفاعل الوصف، وإن حصلت بهما الفائدة، فإنهما ليسا خبرا.

وعرّفه بعضهم على أنه لفظ مجرّد عن العوامل اللفظية مسندٌ إلى ما تقدّمه لفظا أو تقديرا[2]، فقولك: زيدٌ قائم، قائم خبرٌ مسندٌ لفظا إلى المبتدأ وكذلك: أقائمٌ زيدٌ، فزيدٌ خبرٌ مسندٌ تقديرا، إذ هو فاعل لقائم سدّ مسدّ الخبر.

فالملاحظ من خلال هذا الطرح أنّ الخبر أيضا لفظ (مفرد، جملة، شبه جملة) يتجرّد من العوامل اللفظية، وهو قسيم المبتدأ في إسناد الجملة الاسمية، وبه يتم التركيب الإسنادي.

2.في خبر المبتدأ وأنواعه: الخبر ثلاثة أنواع[3]:

1.الخبر المفرد: المراد بالمفرد ما ليس جملة أو شبه جملة، فيشمل المثنى والجمع، تقول: الرجلان قائمان، الرجال قائمون، فالخبر في الحالتين مفردٌ.

والمفرد إما جامد أو مشتق[4]، فالجامد ما لا يؤخذ من غيره، والمشتق ما يؤخذ من غيره.

---

1 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 241.

2 – ينظر: نحو اللغة العربية، عادل خلف، الناشر: مكتبة الآداب (القاهرة)، 1994م، ص: 88.

3 – وهناك من قسم الخبر إلى قسمين: مفردٌ، وغير مفرد، وغيرُ المفرد أربعة أشياء: الجار والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، ينظر: شرح المقدمة الاجرومية، لابن اجروم، شرح فضيلة الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح العثيمين، ص: 227.

4 – ينظر: التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعة (القاهرة)، 1992، ص: 94.

وعليه قول الناظم[1]:

والمفرد الجامد فارغٌ وإن يُشتق فهو ذو ضمير مستكن

فالمفرد الجامد لا يتحمّل ضمير المبتدأ، ولا يرفع كذلك ضميرا بارزا، ولا اسما ظاهرا بعده، نحو: هذا كتابٌ، فلا يتحملّ (الكتاب) ضميرا يعود على المقدّم، إلا إذا أُوّل المفرد الجامد بمشتق، فإنه يتحمّل الضمير، نحو: محمدّ أسدٌ، أو قلب الخائن حجرٌ، فإذا أُريد بالأول شجاعٌ، وبالثاني قاس، نستطيع حينئذ أن نقول بأنّ الجامد منه ما يؤول بمشتق فيتحمّل لأجل ذلك ضميرا.

أما النوع الثاني من الخبر المفرد، فهو المشتق الذي يتحمل ضميرا، نحو: زيدٌ قائمٌ فلفظة (قائمٌ) تتحمّل ضميرا كونها مشتقة تجري مجرى الفعل، وتحلّ محلّه كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة...، فلمّا كانت هذه الصيغ تحمل معنى الفعل، فإنها إذا وقعت أخبارا، فهي تشتمل على ضمائر مستترة فيها، تعود على المبتدأ، وفائدة تلك الضمائر هي ربط الخبر بالمبتدأ ارتباطا معنويا.

ويُشترط في الوصف الواقع خبرا أن لا يرفع ظاهرا، فإذا رفع ظاهرا، فإنه لا يتحمل الضمير، نحو: زيد قائمٌ أبواه.

أما المشتق الذي لا يجري مجرى الفعل، فلا يتحمل ضميرا، وذلك كاسم الآلة واسم الزمان والمكان، نحو: هذا منشار قاطع، يوم الجمعة مسعى المؤمن إلى ربّه، فالخبران (منشار، مسعى) لا يتحملان الضمير.

1 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 46.

مسألة إبراز الضمير[1]:

يقول ابن مالك في هذه المسألة[2]:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له مُحصّلا

يتحدث الناظم وغيره من النحويين عن إبراز الضمير إذا كان الوصف صفة لغير مبتدئه مطلقا (وابرزنه مطلقا...).

فإذا جرى الخبرُ المشتق على من هو له استتُر الضمير فيه، كما مثّلنا: زيدٌ قائم أي: قائمٌ هو، فإن جرى على غير مَنْ هوله، وجب في هذه الحالة إبرازُ الضمير، سواء أُمن اللبس أو لم يؤمن[3].

فابن مالك والجمهور، أرادوا بالإطلاق حالتين:

1.ما أُمن فيه اللّبس نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو.

2.ما لم يُؤمن فيه اللبس لولا الضمير، نحو: زيدٌ عمرو ضاربه هو.

فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: وأبرزنه مطلقا، أي سواء خيف اللبس أو لم يُخف، أما الكوفيون فقد أجازوا استتاره عند أمن اللبس كالمثال الأوّل، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمنه قول الشاعر[4]:

قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

تمسك الكوفيون بهذا الشاهد، حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليْسَ وصفا لنفس مبتدئه في المعنى، فوقوع (بانوها) خبرا لـ(ذرى) وهو في المعنى

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 104.

2 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 47.

3 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 105.

4 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج01، ص: 195.

عائد إلى (قومي) لأنهم هم بانوها، ولم يُبرز الضمير، لأمن اللبس ولو أبرزه لقال: بانوها هم، فحذف الضمير لأمن اللبس، ويُعدّ البصريون الشاهد شاذا، غير موافق للقياس، فلا يُعتدّ به[1].

2.الخبر جملة:

ذكر النحاة أنّ الجملة تأتي خبرا للمبتدأ كما يأتي المفرد كذلك، وهي بهذا نائبة عن المفرد، واقعة موقعه، لذا يُحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد موقعها لكان مرفوعا.

وقد أشار الدكتور عبده الراجحي إلى أنواع المبتدأ التي لابد أن يكون خبرها جملة وهي[2]:

*ضمير الشأن، في نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

*أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، وخبرها هو جملة الشرط، نحو: من يذاكر ينجح.

*المخصوص بالمدح أو الذمّ إن كان مقدما مثل: زيدٌ نعم الرجل.

*المبتدأ في أسلوب الاختصاص نحو: نحن– العرب– نحبُّ النحو.

فالخبر الذي يقع جملة، يكون إما جملة اسمية أو فعلية، كقولنا: الظلم مرتعه وخيمٌ، وقول الشاعر[3]:

العلمُ يبني بيوتا لا عماد لها والجهل يُخرب بيوت العز والشرف

1 – ينظر: المرجع السابق، ج01، ص: 195 (الهامش).

2 – ينظر: التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، ص: 95، 96.

3 – قصة الإعراب (إعراب الجمل)، إبراهيم البقلاني، دار الهدى، (الجزائر)، د.ط، د.ت، ص: 18.

روابط جملة الخبر بالمبتدأ:

يُشترط في الجملة الواقعة خبرا اسمية كانت أو فعلية، أن تحتوي على معنى المبتدأ الذي سيقت له، أي التي سيقت خبرا له، ويتجسد هذا الاحتواء المعنوي بوجود رابط في جملة الخبر يعود على المبتدأ، ليتم الربط بين المسند إليه والمسند، وهو المراد بقول الناظم[1]:

حاويةً معنى الذي سيقت له

ولولا هذا الرابط لكانت الجملة الخبرية أجنبية عن المبتدأ، وبذلك تنقطع الصلة بين العنصرين.

أما أنواع الروابط فهي[2]:

1.الضمير: فالضمير هو أصل الروابط الموضوعة لمثل هذا الغرض، أي ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيدٌ قامَ أبوه، فالضمير في (أبوه) عائد على زيد، وهو ضمير ظاهر كما يبدو.

وقد يكون الضمير الرابط مستترا نحو: زيدٌ ضَرَبَ عمرًا، فالضمير المستتر في (ضربَ) عائد على المبتدأ، أو يكون الضمير مقدّرا، كما في قراءة ابن عامر (إمام أهل الشام) في قوله تعالى: ﴿...**وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**...﴾[3]، أي: وعدُه الله.

2.الإشارة إلى المبتدأ: قد يكون الرابط بين الجملة والمبتدأ اسم الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿...**وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**...﴾[4]، فيكون اسم الإشارة (ذلكَ) مبتدأ ثانيا لا تابعا للّباس، والجملة الاسمية (ذلك خيرٌ) خبرٌ عن المبتدأ (لباس)، والرابط هو اسم الإشارة.

---

1 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 46.

2 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 195، 198، وكذلك شرح ابن عقيل على الألفية، ص: 103.

3 – الحديد، الآية: 10.

4 – الأعراف، الآية: 26.

3.أو بتكرار المبتدأ بلفظه ومعناه: وأكثر ما يكون ذلك في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ**﴾[1]، فالملاحظ أنّ (الحاقة مبتدأ، و(ما) مبتدأ ثانٍ، و(الحاقة) الثانية خبراً لـ(ما)، والجملة الاسمية في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه.

4.أن يكون في جملة الخبر عمومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو: زيدٌ نِعمَ الرجلُ.

تنبيه:

أما إذا كانت جملة الخبر هي المبتدأ نفسه في المعنى لم تحتج إلى رابط كقوله[2]:

نُطقي الله حسبي، فنطقي مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثانٍ وحسبي خبرُ عن المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبرٌ عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرابط، لأنّ قولك: الله حسبي هو معنى (نُطقي).

ومنه قوله تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[3]، فالله أحدٌ خبر عن هو، وهو عينه في المعنى، إذ قُدّر (هو) ضمير شأنٍ.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿...فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾[4].

ف(هي) ضمير القصة أو الشأن مبتدأ، وشاخصة خبرٌ مقدم، وأبصار الذين كفروا: مبتدأ مؤخر، وجملة (أبصار الذين كفروا شاخصة) في محل رفع خبر المبتدأ (هي)، ومعلوم أنها عين (هي) في المعنى، والتقدير: فإذا القصة أو الشأن أبصار الذين كفروا شاخصة، ولهذا فهي لا تحتاج إلى رابط.

3.الخبر شبه جملة:

---

1 – الحاقة، الآية: 1–2.

2 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 46.

3 – الإخلاص، الآية: 01.

4 – الأنبياء، الآية: 97.

قد يقع خبر المبتدأ شبه جملة، والنحاة يريدون به الظرف بنوعيه: الزماني والمكاني، وحرف الجر الأصلي مع مجروره[1].

وأشار جمهور النحاة إلى أن الخبر يكون في الظاهر شبه جملة كقوله: ﴿...**وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**...﴾[2]، وقوله تعالى:﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**...﴾[3]، والحقيقة أن شبه الجملة نائبة عنه، فهما (الظرف والجار) متعلقان بمحذوف، تقديره: كائن أو مستقر، ولكن المحذوف المقدر لا يظهر لدلالة الظرف والجار عليه، وقيامهما مقامه، وأخذهما حكمه، ومن هنا استغنى عن المقدّر، لكونه كونا عاما يُفهم بدون ذكره، أما إذا كان المحذوف كونا خاصا، فيجب ذكره، كقولنا: زيدٌ جالس في الدار، فكلمة (جالس) كونٌ خاصٌ يُبيّن حالة أو وضعية زيد، بخلاف زيدٌ في الدار فهو كون عامٌ.

وقد اشترط النحاة في الخبر الظرفي أو الجار والمجرور أن يكونا تامين، حتى يحصل بالإخبار بهما فائدة: فلا يصح أن يقال: زيدٌ مكاناً–مثلا، أو زيدٌ بك... لعدم الفائدة.

شروط ظرف الزمان في الخبر:

اعتمادا على ما جاء واضحا في الألفية، قول ابن مالك[4]:

ولا يكون اسمُ زمان خبرا عن جثّة، وإن يُفد فاخبرِ

المفهوم من كلام الناظم، أنه لا يصح أن يكون الخبر اسم زمان خبرا عن أسماء الذوات، فلا يصح أن تقول: محمدٌ اليوم، وعليّ غدا[5].

---

1 – ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص: 409 وما بعدها.

2 – الأنفال، الآية: 42.

3 – الفاتحة، الآية: 01.

4 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 48.

5 – ينظر: التطبيق النحوي والصرفي، عبد الراجحي، ص: 98، 99.

فظرفُ المكان يقع خبرا عن اسم الذات، أو الجثة نحو: زيدٌ عندك، وخبراً عن اسم المعنى نحو: القتال عندك، أما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا نحو: القتال يوم الجمعة أو القتال في يوم الجمعة، ولا يقع خبرا عن الجثة، فلا يصح نحو: زيدٌ اليوم لعدم الفائدة، وإلى هذا ذهب الجمهور، فإن أفاد الإخبار باسم الزمان عن الجثة وتحققت الفائدة جاز ذلك ولم يُمتنع، كقولنا: نحن في زمن صبرٍ وكفاح، فتحققت الفائدة بالإضافة، وقد تتحقق بالوصف نحو: نحنُ في يوم عاصف، أو بالعلمية كقولنا: نحنُ في رمضان.

إذن تتحقق الفائدة بالوصف أو بالإضافة أو بالعلمية، وهذا هو المتفق عليه، أو قد يكون المبتدأ الجثة مما يتجدد حدوثه، فيُشبه اسم المعنى نحو: الليلة الهلال، والتقدير: طلوع الهلال الليلة، أو الليلة، رؤية الهلال.

ومن أحكام الخبر أيضا:

3.تقديمه وتأخيره:

وقفنا في المحاضرات السابقة عند مسألة تقديم خبر المبتدأ عليه في مواضع مخصوصة، لا نرى حاجة لاستحضارها وبسطها في هذا المقام، لذلك نكتفي بالقول بأنه متى اقتضى الحال تقديم الخبر لاعتبارات نحوية أو حتى بلاغية وجب التقديم، ومتى توجّب الاحتفاظ بالأصل حينئذ نحتفظ بأصل الترتيب، أما إذا انعدم اللبس بينهما فلا ضرر من التقديم أو التأخير وهي حالة الجواز عند النحويين، أو حتى إذا فقد الخبر والمبتدأ موجبات التقديم جاز الوجهان.

4.في ذكر الخبر وحذفه[1]:

الأصل –كما– أسلفنا في باب المبتدأ– في الخبر أن يُذكر، ولا يُعدل عن ذلك إلا لدواع تدعو لأن يُحذف فيها وجوبا، وذلك في مواضع هي:

1.إذا كان خبراً لمبتدأ بعد (لولا)، والخبر كونٌ عامٌ، نحو: لولا الجيشُ ما حافظت أمة على استقرارها وأمنها.

والتقدير: لولا الجيش موجودٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿...**لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾[2]، فالخبر محذوف وجوبا تقديره: موجودون.

وقول النحاة أن حذف الخبر بعد لولا يكون غالبا، لم يقصدوا به أن يقع حذفه دائما، فمما ورد ذكره فيه شذوذا، قول الشاعر[3]:

لولا أبوك ولولا قلبه عمرٌ ألقت إليك مَعَدٌ بالمقاليد

فقد ذكر الشاعر خبر المبتدأ وهو قوله (قبله)، مع كون المبتدأ واقعا بعد (لولا) التي حذف الخبر بعدها، لأنه قد عُوّض عنه بجملة الجواب، ولا يُجمع في الكلام بين العوض والمعوّض عنه.

والخبر عند النحويين إما أن يكون كونا مطلقا، فيغلب فيه حذف الخبر نحو: لولا زيدٌ لأتيتك، وإما كونا مقيدا أي خاصا، فإذا كان كذلك وجب ذكره، نحو: لولا زيدٌ محسنٌ إليّ ما أتيتُ.

ومنه قول أبي العلاء المعري[4]:

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 122–128.

2 – سبأ، الآية: 31.

3 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 125.

4 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 218.

يُذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

وجه التمثيل فيه: ذكر الخبر (يمسكه) بعد (لولا) لأنه كونٌ خاص مقيّد بالإمساك.

2.إذا كان المبتدأ نصا في اليمين، أي أن يكون المبتدأ صريحا في القسم، نحو: أيمن الله لأُكافئن المجتهد، أي: أيمنُ الله يميني.

ونحو: لعمركَ لأفعلن، أي: لعمركَ قسمي، فإن قلت: عهدُ الله لأفعلن، جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم، والتقدير: عهدُ الله عليّ.

3.أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعية نحو: كلّ رجل وصنعته، وكل رجل وما صنع، أي أنّ المبتدأ معطوف عليه اسم بالواو تدلّ عل المصاحبة، فإذا أردت الإخبار باقترانهما جاز حذف الخبر في نحو: كل إنسانٍ وعمله أي مقترنان.

فإن لم تكن الواو نصا في المعيّة، لم يحذف الخبر وجوبا نحو: زيدٌ وعمرو قائمان.

وعليه قول الرزدق[1]:

تمنوا لي الموت الذي يشعبُ الفتى وكل امرئ والموت يلتقان

ذكر الخبر (يلتقان) بعد الواو، لكونها واو عطف لا معية، لأنّ الواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران، يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها، ففي قولنا: كل امرئ والموت يلتقيان، فالموت ليس ملازما للمرئ، وإنما يلقاه مرة واحدة.

4.إذا كان المبتدأ مصدرا، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح لأن تكون خبرا، فيُحذف الخبر وجوبا، لسدّ الحال مسدّه، نحو: ضربي العبدَ مسيئا، ونحو: عهدي بك نبيها.

1 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 220.

أما إذا كانت الحال صالحة لأن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور، فلا يكون الخبر واجب الحذف نحو قولهم: زيدٌ قائما، فقائما في الأصل تصلح لأن تكون خبرا والأصل: زيدٌ قائمٌ، فلا يكون حينئذ الخبر واجب الحذف، إذ التقدير: زيدٌ ثبتَ قائمًا، فيكون الخبر جائز الذكر والحذف والخوف على السواء، على خلاف: ضربي مسيئا، لا يجوز: ضربي مسيء، لأنّ الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

إذن يحذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسّر لضمير ذي حال لا يصلح كونها خبرا عن المبتدأ المتحدث عنه، وكذلك يحذف الخبر إذا كان المبتدأ اسمَ تفضيل مضافا إلى مصدر صريح أو مؤول وقع بعدهما حال سدّت مسدّ الخبر، وتلك الحال لا تصلح أن تكون خبرا، نحو: أكثر سفرِ زيدٍ ماشيا، والتقدير: إذا كان ماشيا، أو إذا كان ماشيا.

ونحو: أخطب ما يكون الأمير قائما، لذلك لا يجوز: ضربي زيداً شديداً، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشذّ لذلك قول العرب الفصحاء حكمكَ مسمّطا[1].

1 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 222.

المحاضرة (13): نواسخ الجملة الفعلية (كان وأخواتها)

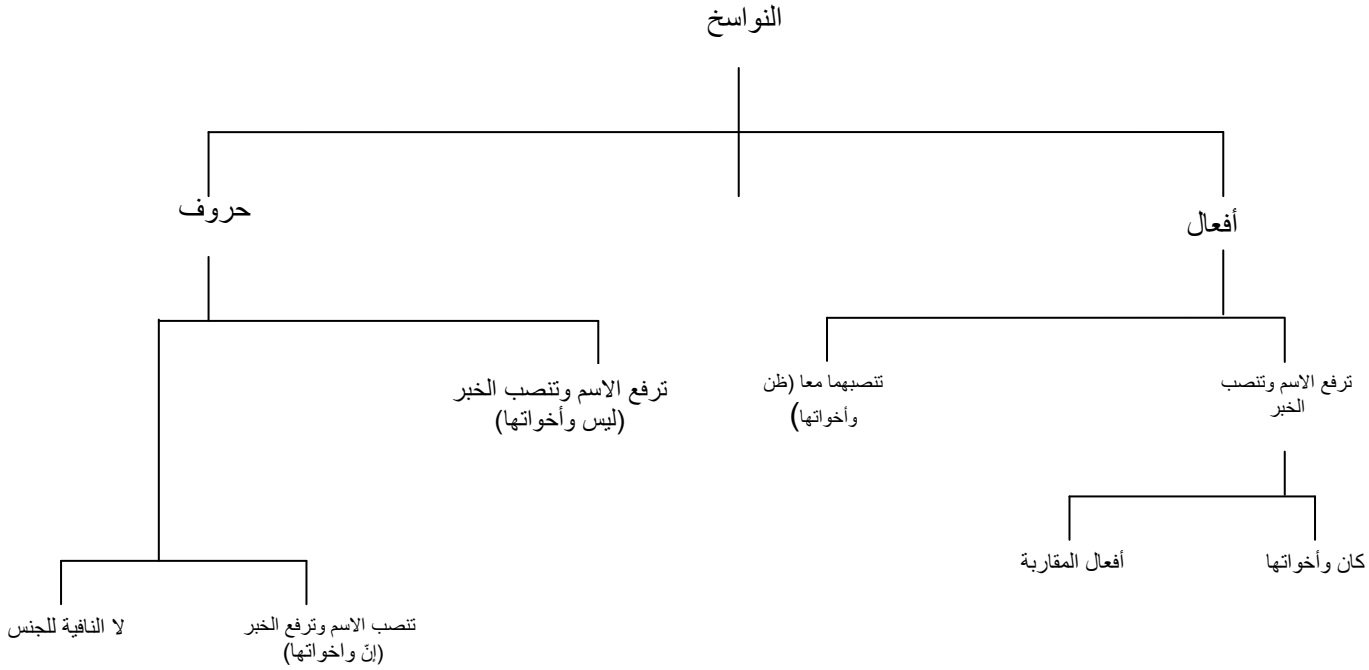

1.كان وأخواتها:

هي أفعال تدخل على الجملة الاسمية، فتُؤثر في ركنيها تأثيرا ينجم عنه إزالة الحكم الإعرابي الأول (رفع الجزأين).

وتصدّرها الباب لا يراد به أنها وحدها تعمل الرفع والنصب، وإنما يراد بذلك نظائرها أيضا، أما جعلها على رأس مثيلاتها، فهو إشارة إلى أنها أمّ الباب، لكونها اختصّت بأحكام لا توجد في نظائرها، ومنها:

1.أنّ وقتها يُعمُّ أوقات أخواتها.

2.أنها قد تُحذف ويبقى عملها.

3.أنها قد تحذف مع أحد معموليها.

4.أنها قد تحذف مع معموليها.

5.جواز حذف نون مضارعها عند الجزم.

فهي أفعال ترفع المبتدأ رفعا جديدا، وتنصب الخبر بعد ما كان مرفوعا، ولا تدخل على المبتدأ الذي له الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام، وكَمْ الخبرية والمبتدأ المقرون بلام الابتداء، كما لا تدخل على بعض الأساليب التي لازمت صيغة واحدة، نحو: طوبى، ويلٌ...، ولا تدخل أيضا على الاسم الواقع لولا، وإذا الفجائية[1].

والأفعال الناقصة ثلاثة عشر فعلا، وهي:

كان، ظلّ، باب، أصبح، أمسى، صار، ليس، مادام، ما انفكّ، ما فتئ، ما برح، مازال، أضحى.

2.أقسام كان وأخواتها من حيث العمل:

القسم الأول: ما يعمل العمل المذكور مطلقا، وهو ثمانية: كان، ظل، بات، أصبح، أضحى، صار، أمسى، ليس.

القسم الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال، برح، فتئ، انفكّ، فمثال المنفيّ قوله تعالى: ﴿...**وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**...﴾[2]، وجه الاستشهاد فيه مجيء (يزال) فعلا مضارعا ناقصا، وقد أُعمل لتقدّم النفي بالحرف (لا) عليه.

وقوله تعالى: ﴿....**لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ**...﴾[3]، جاء الفعل (نبرح) مضارعا ناقصا عاملا، لتقدم النفي بالحرف (لن) عليه.

ومنه ما لا يسبقه النفي لفظا كما في الآيتين، وإنما يكون التفيُ مقدرا قوله تعالى: ﴿**قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**...﴾[4]، أي: لا تفتؤ.

---

1 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 226 (الهامش).

2 – هود، الآية: 118.

3 – طه، الآية: 91.

4 – يوسف، الآية: 85.

وعليه قول امرئ القيس[1]:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

فقد أعمل (أبرح) عمل كان، لتقدّم النفي تقديرا، وإن لم يظهر لفظا، لأنّ المعنى: لا أبرح قاعدا.

وقد يتقدم النهي على الفعل العامل عمل كان، كقول الشاعر[2]:

صاح شمّر، ولا تزل ذاكر المو ت، فنسيانه ضلال مبين

فقد أعمل كذلك الفعل (تزل) عمل كان، لأنه سُبق بحرف نهي (لا)، وهو شبيه بالنفي.

أما تقدم الدعاء على الفعل، فمنه قول ذو الرمة[3]:

ألا يا اسلمي، يا دار ميّ على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر

أعمل (زال) عمل كان، لتقدم (لا) الدعائية عليه، والدعاء شبيه بالنفي، لأنّ دعاءك بحصول الشيء، دليل على كونه غير حاصل في وقت الدعاء.

القسم الثالث: ما يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام)، كقولك: اعط مادمت مصيبا درهما، أي: اعط مدة دوامك مصيبا درهما، وأحسن ما دمت حيا، أي: مدة دوامك حيا.

ومنه قوله تعالى: ﴿...**وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**﴾[4]، أي: مدة دوامي حيا، فقد أعمل (دمت) عمل (كان) الناقصة لتقدّم (ما) المصدرية الظرفية عليه[5].

---

1 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج02، ص: 229.

2 – شرح ابن عقيل على الألفية، ص: 133.

3 – المرجع نفسه، ص: 133.

4 – مريم، الآية: 31.

5 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 244، 245.

3.أقسام كان وأخواتها من حيث التصرّف[1]:

1.ما لا يتصرّف مطلقا: وهو دام، وليس، فدام لا تتصرف لأنها لا تقع إلا صفة لما الظرفية، فيلتزم فيها صيغة الماضي، ولا تتصرف (ليس) لأنها فعل جامد.

2.ما يتصرّف تصرّفا ناقصا: وهو: مازال، وما انفكّ، وما فتئ، وما برح، وهذه يأتي منها الماضي، والمضارع فقط.

3.ما يتصرّف تصرّفا تاما: وهو السبعة الباقية، وكل ما تصرّف من هذه الأفعال، يعمل عمل ماضيها، فالمضارع من (كان) يكون، نحو قوله تعالى: ﴿...**وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا**﴾[2]، والأمر نحو قوله تعالى: ﴿...**كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا**﴾[3]، والمصدر كقول الشاعر[4]:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

فقد أجرى المصدر (كون) مجرى كان في العمل، حيث رفع اسما متصلا وهو الكاف ونصب ضميرا منفصلا (إياه)، و(كونك) مبتدأ خبره (يسيرُ).

أما اسم الفاعل فهو كائن، في نحو قول الشاعر[5]:

وكل من يُبدي البشاشة كائنا أخاك، إذا لم تُلفه لك منجدا

ففيه إعمال اسم الفاعل (كائنا) عمل كان الناقصة، فاسمه ضميرا مستترا فيه، وأما الخبر، فهو قوله (أخاك).

وقول الحسين بن مُطير بن مكمل[6]:

---

1 – ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، ص: 144، 145.

2 – مريم، الآية: 20.

3 – الإسراء، الآية: 50.

4 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 135.

5 – المرجع نفسه، ص: 135.

6 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 236.

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يُغمض الجفن مغمض

فوجه الاستشهاد فيه: إعمال اسم الفاعل (زائلا) عمل فعله (زال)، فرفع به الاسم، ونصب الخبر، فاسمه جاء ضميرا مستترا فيه وجوبا، وخبره أتى جملة فعلية (أحبُّك).

4.في حكم اسم وخبر كان (ترتيب عناصرها):

يجري الاسم في باب كان مجرى الفاعل في جميع أحكامه، من حيث التزام التأخير، وإفراد العامل...إلخ، وخبرها في أصله يؤخر، كما يُؤخّر المفعول به، ويجوز تقديمه أي توسطه بين كان واسمها، وإلى ذلك أشار الناظم[1]:

وفي جميعها توسّط الخبر أجز، وكلّ سبقه دام حظر

فقد أورد ابن مالك حكما يتعلق بترتيب عناصر جملة كان وأخواتها، يتعلّق الحكم بجواز توسّط أخبارهنّ، كما هو واضح في الآية الكريمة﴿...**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[2]، فقد تقدّم الخبر (حقا) على الاسم، وحكم هذا التقديم الجواز.

ومنه قول الشاعر[3]:

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

تقدم خبر (دام) على اسمها، والأصلُ: مادامت لذاته منغصة، وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم (دام) ضميرا مستترا، وقوله (منغصة) خبرها، وقوله (لذاته) نائب فاعل لاسم المفعول (منغصة)، واسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو

1 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 53.

2 – الروم، الآية: 47.

3 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 137.

البيت من الشاهد، والذي دفع بعضهم إلى هذا التوجيه أنه وقع الفصل بين العامل وهو (منغّصة) ومتعلّقه (باذكار) بأجنبي، وهو لذاته[1].

والمفهوم من بيت ابن مالك المقدّم أنه يجوز توسط الأخبار نحو: كان قائما زيدٌ، إلا (دام)، فقد منع النحويون أن يسبق الخبر (دام)، فلا يجوز: قائما ما دام زيدٌ، لأنّ (ما) مصدرية وما بعدها صلة لها، والصلة لا تتقدم على الموصول، كما لا يجوز نحو: ما قائما دام زيدٌ.

5.تقدم أخبار كان وأخواتها:

طرحنا من قبل مسالة توسط أخبار كان وأخواتها بين هذه الأفعال والأسماء، وذلك جائز باتفاق، فهل يجوز أن تتقدم الأخبار عن النواسخ الفعلية؟

نقول نعم، يجوز تقديم أخبارهن عليهن، وذلك بدليل قوله تعالى: ﴿...**أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ**﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿...**وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ**﴾[3].

ففي الآيتين، تقدّم معمول الخبر على كان، وتقديم المعمول يُؤذنُ بجواز تقديم العامل عند أكثر النحاة، فمتى تقدم معمول الخبر، جاز تقدّم الخبر، إلا إذا كان هناك مانع يمنع من تقدم الخبر أصلا، كأن يكون الخبر محصورا بإلا كما هو في الآية الكريمة: ﴿**وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً**...﴾[4]، فامتنع بهذا تقدم الخبر (مكاءً) على الاسم (صلاتهم)، لانحصار الخبر بـ(إلا)، وحكم تأخر الخبر عن الاسم في هذه الحالة الوجوب لوجود مانع.

---

1 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 137، 138 (الهامش).

2 – سبأ، الآية: 40.

3 – الأعراف، الآية: 177.

4 – الأنفال، الآية: 35.

وأما خبر (ليس) ففيه خلاف حاولت كتب النحوي التفصيل في هذه المسألة[1]، فمنع الكوفيون تقديم خبر (ليس) عليها، لأنها فعلٌ غير متصرف، لا يجري مجرى الفعل المتصرف، أما البصريون فجوزوا تقديم معمول الخبر، اعتمادا على النقل في قوله تعالى: ﴿...**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...**﴾[2].

ففي الآية الكريمة تقدم معمول الخبر على ليس (يوم يأتيهم)، كما تقدم على اسمها أيضا، والتقدير: ليس العذاب مصروفا عنهم، فتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يتقدم العامل، فلو أنّ الخبر (مصروفا) يجوز تقديمه على الفعل (ليس)، لما جاز تقديم معموله عليها.

وعلى جواز تقديم خبر ليس على اسمها، ورد قول الشاعر[3]:

سلي –إن جهلت– الناس عنا وعنهم فليس سواء عالمٌ وجهول

فجاز تقديم خبر ليس (سواءً) على اسمها، وساغ، ذلك في الشعر وغيره.

هل يجوز تقديم معمول خبر كان وأخواتها باتفاق؟

يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفا أو مجرورا، نحو: كان عندك زيدٌ قائما، وعليه، فلا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف أو جار ومجرور، نحو: كان طعامك زيدٌ آكلا.

ففي المثال الأخير، تقدّم المعمول وحده على الاسم، وأجاز بعض البصريين أن يتقدم المعمول والخبر معا على الاسم نحو: كان طعامك آكلا زيدٌ، ومنه أيضا جواز: كان آكلا طعامك زيدٌ، لأنّ تقدّم المعمول يؤذن بتقدّم العامل[4].

---

1 – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري، م18، ج01، ص: 130.

2 – هود، الآية: 08.

3 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 137.

4 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 243، 244.

أما الكوفيون فأجازوا تقديم المعمول حتى إذا كان اسما ليس بظرف أو جار ومجرور تمسّكا بقول الفرزدق[1]:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

ففي هذا البيت ورد تقديم معمول خبر كان (إياهم) على اسمها (عطية) وليس بظرف ولا حرف جر، وهذا رأي الكوفيين على الظاهر، أما البصريون فمنعوا ذلك وأوّلوا البيت بالحذف، وقيل ضرورة لا تنقاس[2].

ومما يُباح للشاعر، ولا يجوز أن يقاس عليه، قول القائل[3]:

باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش-إن حُمّ لي عيش- من العجب

ففيه أيضا تقدم معمول خبر (بات) على اسمها، وبهذا ونحوه استدل الكوفيون على جواز وقوع معمول خبر الفعل بعده، وذهب قوم إلى جعل اسمها ضمير الشأن محذوف، وما في ذلك من تكلّف قد يُفسد الصناعة النحوية ويُعقّد القواعد.

وحاصل ما تقدم ذكره، أنّ لخبر كان وأخواتها ستة أحوال بسطها ابن عقيل في شرحه على الألفية[4]:

أولا: وجوب تأخير الخبر عن الاسم في مسألتين، إحداهما: أنّ علامة الإعراب على الاسم والخبر لا تظهر، فيتوجّب الاحتفاظ بالأصل نحو: كان أخي صديقي وثانيتها كما أشرنا من قبل، أن يكون الخبر محصورا، كما ورد في سورة الأنفال.

---

1 - ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة (القاهرة)، ط01، 1968م، ج01، ص: 222.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ج01، ص: 222، 223 (الهامش).

3 - المرجع نفسه، ج01، ص: 223.

4 - ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 136 (الهامش).

ثانيا: وجوب تقديم الخبر على الاسم (التوسط وجوبا)، وذلك في نحو: كان في الدار صاحبها، فيجب تقديم الخبر في هذه الحالة لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

ثالثا: وجوب تقدّم الخبر على الناسخ واسمه، إذا كان من الأسماء التي لها الصدارة كأسماء الاستفهام نحو: أين كان زيدٌ؟

رابعا: جواز تقدّم الخبر على الفعل والاسم معا، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل، فيجوز: في الدار كان صاحبها.

خامسا: امتناع تقدم الخبر على الفعل واسمه جميعا، وجواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما معا، نحو: هل كان زيدٌ صديقك؟ يجوز أيضا: هل كان صديقك زيدٌ؟ ولا يجوز تقديم الخبر على (هل)، لأنها حرف استفهام له صدر الكلام.

سادسا: جواز تقديم الاسم على الخبر، أو تقديم الخبر على كان، أو تقديم الخبر على الاسم، فتقول: كان محمد صديقك، وصديقك كان محمدٌ، أو: كان صديقك محمدٌ.

6.أحكام نحوية خاصة:

1.قد تستعمل كان وأخواتها أفعالا تامة أو ناقصة، فإن استغنت بالمرفوع في إتمام المعنى المراد ، تكون تامة كما هو في الآية الكريمة ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ**...﴾[1]، فكان في هذه الآية تامة بمعنى حصل، وعليه فـ(ذو) فاعل لكان التامة وليس اسما لها.

1 – البقرة، الآية: 280.

وقوله تعالى: ﴿**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**﴾[1]، أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح، فأمسى وأصبح تامتان فقد جاء الفعل (دام) هنا فعلا تاما، لأنه بمعنى بقي، والتقدير: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ...**﴾[2].

2.تختص كان من بين سائر أخواتها ببعض الأحكام النحوية، منها أنها قد تزاد في الحشو[3]، فلا تعمل شيئا، وتكون لمجرد التقوية والتوكيد، مع دلالتها على الزمان الماضي على الراجح، ولاسيما إذا توسطت بين (ما) التعجبية وفعل التعجب نحو: ما كان أجمل رحلتنا!

فقد زيدت (كان) بلفظ الماضي، وهذا شرط من شروط زيادتها، كما فصلت بين المتلازمين اللذين ليسا جارا ومجرورا، لتدلّ على الزمان الماضي، وشذّ زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل وهي ترقص ابنها عقيلا[4]:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ إذا تهُبُّ شمأل بليل

فزيادة كان بلفظ المضارع قليلة، لأنّ الثابت زيادتها بلفظ الماضي.

وقد سُمع شذوذا زيادتها بين حرف الجر ومجروره، في قول الشاعر[5]:

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسوّمة العراب

قوله (على كان المسومة) فيه زيادة (كان) بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أنّ حذفها لا يُخّل بالمعنى.

---

1 – الروم، الآية: 17.

2 – هود، الآية: 107.

3 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 247 (هامش).

4 – ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، احمد الهامشي، ص: 146.

5 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ج01، ص: 249.

3.قد تُحذف (كان) جوازا، مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين، نحو: سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا، والتقدير: إن كنت مسرعا وإن كنت ماشيا، ومنه قول النابغة الذبياني[1]:

حدبت عليّ بطون صبّة كلها إن ظالما أبدا وإن مظلوما

ففيه حذف (كان) مع اسمها في الموضعين مع بقاء الخبر، وحكم هذا الحذف الجواز ومن ذلك أيضا، ما ورد في الحديث الشريف من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتما من حديد)[2]، والتقدير: ولو كان الملتمس خاتما من حديد.

وقد تحذف وحدها وجوبا، ويبقى اسمها وخبرها، ويُعوّض عنها بـ (ما) الزائدة، نحو قولهم: أما أنت منطلقا انطلقت معك[3].

فهذا التعبير، من أكثر الأساليب النحوية تعقيدا من حيث التقدير، والتقدير: لأن كنت منطلقا انطلقت معك، فقد حذف الفعل وجوبا، وعوّض عنه بـ (ما) وورد ذلك في الشعر، في قول عباس من مرداس[4]:

أبا خراشة أما أنت ذانفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع

والتقدير: لأن كنت ذا نفر، فحذفت كان، وعوض عنها بما الزائدة، المدغمة في نون (أن) المصدرية، وبقاء اسمها (أنت) وخبرها (ذا نفر).

4.قد تُحذف كان مع معموليها، وذلك بعد (إن)، كما يظهر في قول رؤبة بن العجاج[5]:

---

1 – المرجع السابق، ج01، ص: 253.

2 – حديث صحيح، رواه البخاري، في صحيحه.

3 – الكتاب، سيبويه، ج01، ص: 293.

4 – المصدر نفسه، ج01، ص: 293.

5 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 42.

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

والتقدير: وإن كان فقيرا معدما أرضى به، فحذف كان ومعوليها لدلالة ما تقدم عليهما.

5.اختصاص كان بجواز حذف نون مضارعها، أي قد تحذف لام مضارعها، وذلك مشروط بأمور[1]، أَنْ تكون بلفظ المضارع، وأنْ يكون المضارع مجزوما، وأنْ لا يقع بعد النون ساكن، وان لا يقع بعد النون ضمير متصل، نحو قوله تعالى: ﴿...**وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿... **وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا**﴾[3].

وعلل ابن عقيل في شرحه على الألفية[4]، لحذف النون من (يكن)، فقال: والأصل يكون، فحذف الجازم الضمة التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذف الواو تخلصا من التقاء الساكنين، فصار اللفظ: لم تكن، والقياس يقتضي أن لا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال[5]، فقالوا: لم يكُ، وهو حذف جائز لا لازمٌ، وأجاز يونس بن حبيب الحذف عند ملاقاة ساكن تمسكا بقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

ففي هذا البيت لا يجوز حذف نون يكن، لاتصال الفعل بالساكن بعده، وهو لام التعريف، فالنون مكسورة لأجله، خلافا ليونس بن حبيب.

---

1 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 248، 249.

2 – النحل، الآية: 20.

3 – مريم، الآية: 04.

4 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 149.

5 – من جذلك قولهم في المثل: إن لم يك لحمٌ فنفشٌ، أي صوفٌ.

المشبهات بليس في العمل

تقدم في المحاضرات السابقة في باب كان وأخواتها أنّ النواسخ على قسمين: أفعال وحروف، وسبق الكلام على كان ومثيلاتها، بقي التفصيل في أحرف النفي التي تعمل عمل (ليس) وتؤدي معناها، وهي: ما، لا، لات، إنْ.

وتسمى هذه الحروف بالملحقات بليس في العمل، أو المشبهات بليس أو المعملات عمل (ليس)، وشواهد عملها-كما ذكر النحاة- سنده السماع من كلام العرب الفصحاء.

ولقد وضّح علماء النحو علة إلحاق هذه الحروف بليس في الإعمال، على الرغم من أن الأصل في الحروف ألا تعمل، ومن حقّ الحروق المشتركة أو غير المختصة أن تهمل، ومن شبه هذه الحروف بليس جعل الإعمال سائغا لها فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وجهة المشابهة أمران[1]:

1.إنّ هذه الحروف تدل على النفي، كما أنّ ليس، تدل على النفي.

2.أنها تدخل على الجملة الاسمية، كما أنّ ليس تدخلها عليها.

أما (ما) فإنها تُشبه ليس من جهة ثانية، وهي دخول الباء الزائدة على الخبر، تماما لدخولها على خبر ليس.

ما: اختلف النحاة في إعمالها، فالحجازيون أعملوها، وبلغتهم جاء التنزيل في قوله تعالى: ﴿...**مَا هَذَا بَشَرًا**...﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿...**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**...﴾[3].

والأصل والأقيس في (ما) «ألا تعمل شيئا، وإنما كان الأقيس فيها هذا، لأنها تدخل على الاسم والفعل، كما تدخل حروف الاستفهام عليهما، وإنما يعمل العامل في الجنس إذا

1 – ينظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ص: 229.

2 – يوسف، الآية: 31.

3 – المجادلة، الآية: 02.

استبدّ به دون غيره، وهذا أصل في العوامل، و(ما) في هذا ليست بالأسماء أولى منها بالأفعال، ولكن أهل الحجاز لما رأوها بمعنى (ليس) تنفي ما في الحال والمستقبل أجروها مجراها في العمل، وأصل موضع عمل الأفعال أن يكون فاعلها قبل مفعولها، فرفع ما عملت فيه، فقُدّم على منصوبها تشبيها بـ(ليس) على أصل موضع عمل الأفعال، فإذا زالت (ما) عن ترتيب الأصل زال عملها، ورجعت إلى ما تستحقه من القياس، وهذه العلة كافية في (ما) وانصرافها عن العمل»[1].

بيّن هذا النص–على ما فيه من بسط– الأساس الذي بُنيت عليه المشابهة والإلحاق بين الحرف والفعل، كما وضّح إلى حد بعيد أهمية القياس في هذه المسألة، إذ الأصل ألا تعمل الحروف المشتركة، لكن لمّا تقوّت المشابهة بالفعل النافي أجروا (ما) مجرى الفعل (ليس)، فرفعت ونصبت.

شروط عمل (ما) عمل (ليس): اشترط النحاة لإعمالها عمل الفعل شروطا حتى لا تتساوى معه، وإنما تكون بمنزلته، وهذه الشروط[2]:

1.ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل العمل، نحو: ما حاضرٌ سعيدٌ، وقولهم: ما مَسيءٌ من أعتب، وقول الشاعر[3]:

وما خذّلٌ قومي فاخضع للعِدى ولكن إذا أدعوهم فهُم هم

ففي المثالين المقدمين، والشاهد الشعري، إبطال عمل (ما) لتقدم الخبر على المبتدأ وفي هذا دليل على أنّ من شرط إعمالها أن يتقدم الاسم على الخبر.

---

1 – العلل في النحو، الرواق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، (بيروت–لبنان)، ط01، 2001، ص: 131، 132.

2 – ينظر: نحو اللغة العربية (كتاب في قواعد النحو والصرف) مفصّلة، موثّقة، مؤيدة بالشواهد والأمثلة، د.محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية (صيدا–بيروت)، ط02، 1997م، ص: 555، 556.

3 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 270.

2.ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدّم بطل عملها، نحو: ما ذنبٌ أنت مُقترف، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو حرف جرّ نحو: ما قبلي نبيلٌ واصلا، ولا يجوز نحو: ما طعامك زيدٌ آكل، والأصل: ما زيدٌ آكلا طعامك، بينما يجوز: ما بي أنت معينا[1].

ومنه أيضا قول مزاحم بن عمرو بن الحارث العقيلي[2]:

وقالوا تعرّفها المنازل من منى وما كل من وافي منى انا عارف

ففي البيت وردت (ما) مهملة على رواية النصب، لتقدّم معمول خبرها على اسمها، فخبرها (عارف) ومعموله (كلّ)، ومعلوم أنه إذا تقدم معمول خبر (ما) النافية على اسمها، يبطل عملها.

أما على رواية رفع (كلّ) فإنّ الإعمال جائزٌ، تجعل (كلّ) اسما لـ (ما) والجملة الاسمية (أنا عارف) في محل نصب خبرها، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ، ضمير منصوب بعارف محذوف، والتقدير: وما كلّ من وافى منى أنا عارفه[3].

فإذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا، فيجوز كقول الشاعر[4]:

بأهبة حزم لذ، وإن كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا

3.ألا تقع بعدها (إن) الزائدة، فإن وقعت بعدها بطل عملها، نحو: ما إن عادلٌ حاضرٌ، ومنه قول الشاعر[5]:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف، ولكن أنتم الخزف

---

1 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 58.

2 – شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 258.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 258 (الهامش).

4 – أوضح المسالك، ابن هشام، ص: 273.

5 – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت، ص: 277.

فقد زيدت (إن) بين (ما) واسمها، فانتقض الشرط، وروي النص برواية النصب (ذهبا) على أنّ (إنْ) نافية مؤكدة لنفي (ما).

4.ألا ينتقض نفيُ خبرها بإلا، فإن انتقض بطُل عملها، فيوجب ذلك الرفع نحو قوله تعالى: ﴿...**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**...﴾[1]، فحكم الإهمال هنا واجب، أما قول الشاعر[2]:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذّبا

استشهد بظاهر البيت بعض من النحاة، أما ما ذهب إليه الجمهور من تأويل فسائغٌ غير مردود، من عدّ (منجنونا) و(معذّبا) إما مفعولا مطلقا لفعل محذوف، أو مفعولا به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يُعذب معذّبا، والتقدير الثاني: وما الدهر إلا يُشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يُشبه معذّبا، وذهب بعض النحاة إلى أن البيت شاذٌ[3].

لا:

(لا) من أخوات (ليس)، تعمل عملها بشروط تقدمت في (ما)، يُزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، أهملها بنو تميم، وأعلمها أهل الحجاز وتفصيل ذلك[4]:

1.أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: لا رجل أفضل منك، ومنه قول الشاعر[5]:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وجه الاستشهاد فيه: إعمال (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين ومجيء اسمها وخبرها نكرتين ومذكورين معا.

---

1 – آل عمران، الآية: 144.

2 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 151 (الهامش)

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 152 (الهامش).

4– ينظر: نحو اللغة العربية، د. محمد أسعد النادري، ص: 556.

5 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 275.

والملاحظ أنّ (لا) تشابه (ليس)، من وجهين: بمطلق النفي، فإنّ (لا) تنفي الحال والاستقبال، وتدخل على الجملة الاسمية، ولهذا ضيّق النحاة مجالها بالدخول على النكرة فحسب، ووسعوا لـ(ما) بالإدخال على المعرفة والنكرة[1].

2.ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يجوز: لا قائما رجل، أي يتوجب مراعاة الترتيب بين عناصرها، فإنّ تقدّم الخبر على الاسم بطل العمل.

3.ألا ينتقض خبرها بإلا، فإن اقترن بطل العمل، نحو: لا أحدٌ إلا مسؤول عن عمله.

4.الغالب أن يكون خبرها محذوفا، ومنه قول الشاعر[2]:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لأبراح

وجه الاستشهاد فيه، إعمال (لا) عمل (ليس)، فرفع بها الاسم (براحُ)، وحذف الخبر، والتقدير، لا براح لي، وحكم الحذف هنا الجواز باتفاق.

لات:

يرى الجمهور أنّ هذا الحرف مركّب من (لا) النافية وتاء التأنيث، وهذه التاء لتأنيث الكلمة، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا في علاّمة وفهّامة، وذهب آخرون إلى أنها (لا) النافية والتاء الزائدة[3].

ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن يُشترط لعملها شرطان[4]:

---

1 – ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب، محمد أحمد بن عبد اللطيف القرشي، ص: 64

2 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 274.

3 – ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج01، ص: 236.

4 – ينظر: نحو اللغة العربية، محمد اسعد النادري، ص: 557.

1.أن يكون اسمها وخبرها من الأسماء الدالة على الزمان (حين، أوان، زمان، ساعة...)، فهي-كما يقول فاضل السامرائي- أكثر ما تُستعمل في نفي الزمن[1]، يقول تعالى: ﴿... **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[2].

2.اختُصت (لات) بأنها لا يُذكر معها الاسم والخبر معا، بل يُذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، كما هو واضح في الآية الكريمة، بنصب الحين وحذف الاسم، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناص، وهذا مراد ابن مالك[3]:

وما لـ(لاتُ) في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا، والعكس قل

أما قول عبد الله بن أيوب التميمي[4]:

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مُجير

فعلى إهمال (لات) لعدم دخولها على الزمان، لأنّ (لات) لا تعمل في غير الحين، أي: مجيرٌ مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: حين لات مجيرُ له[5].

إن:

وأما (إنْ) بمعنى (ليس) فاستعمالها قليلٌ، وهو لغة أهل العالية، حيث ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهو إعمالٌ نادرٌ، ومع ندرته اختلف جمهور النحاة فيه، فقال بعضهم إنّ عملها مقصور على لهجة معينة.

---

1 – ينظر: المرجع السابق، ج01، ص: 236، 237.

2 – ص، الآية: 03.

3 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 60.

4 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 277.

5 – ينظر: المرجع نفسه، ج01، ص: 278 (الهامش).

والصحيح، والحاصل أنّ السماع أثبت إعمالها، فهو دليلها وسندها شعرا ونثرا، وذلك بشروط منصوص عليها في كتب النحو[1].

1.بقاء النفي، وعدم انتفاضه بـ(إلاّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿...إِنِ **الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾[2]، فانتقض النفي فأهملت وما بعدها مبتدأ وخبر.

2.لزوم الترتيب بين عناصرها، فلا يتقدم الخبر عن الاسم.

وهي تعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، نحو: إنْ سامعك عاقلا، وفي نكرتين نحو: إن مهمل ناجحا، وفي معرفتين، نحو: إن هذا وقت الراحة.ومما ورد السماع به، قول بعضهم «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»[3].

وقراءة سعيد بن جبير الكوفي ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادا أَمْثَالُكُمْ...**﴾[4]، بإعمال (إن) عمل (ليس)، وحكم إعمالها جائز عند الكوفيين، فالاسم الموصول اسم لها و(عبادا) خبرها.

أما إعمالها في الشعر، فمنه قول الشاعر[5]:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

فعملت (إن) عمل (ليس)، ودخلت على المعرفة، فهي لا تختص بالنكرات، كما تختص بها (لا)، حيث جاء اسمها ضميرا بارزا، وخبرها الاسم المنصوب (مستوليا).

وقول الشاعر[6]:

---

1 – ينظر: نحو اللغة العربية، محمد أسعد النادري، ص: 558.

2 – الملك، الآية: 30.

3 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 279، 280.

4 – الأعراف، الآية: 194.

5 – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، ص: 306.

6 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 159.

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأنّ يُبغى عليه فيُخْذلا

فإعمالها واضح كذلك في هذا الشاهد، حيث رفع بها الاسم المعرفة (المرءُ)، ونصب الخبر، إلحاقا لها بليس في العمل، وإن كان استعمالها في كلام العرب قليلا.

المحاضرة (14): نواسخ الجملة الفعلية (إن وأخواتها/ ظن وأخواتها)

الأحرف المشبهة بالأفعال حروف وليست أفعالا، ولذا فهي لا تتصرف، كما أنها لا تكتفي بأحد طرفيها، بخلاف الأفعال الناسخة، وهي: إنّ، أنّ، لكن، كأنّ، ليت، لعلّ.

هذه الحروف هي نواسخ تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر، تماما كالفعل المتعدي.

1.سرُّ تسميتها بالحروف المشبهة بالأفعال:

قبل أن نعرض لذلك، لابدّ أن نشير إلى أنّ دخول (إنّ) على الكلام إنّما للتوكيد عوضا عن تكرير الجملة، وفي ذلك اختصار ملحوظ مع حصول الغرض من التوكيد، فإذا دخلت (لام) الابتداء على خبرها كان ذلك أأكد بكثير[1].

وإنما سميت بذلك أنها شابهت الفعل في العمل، فعملت الرفع والنصب، وفي أنّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والتمني...

وفي أنها مبنية على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر، كالماضي، ودخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل نحو: إنّني، ولكنني، وكأنني...[2].

أما ما يفرّقها عن النواسخ الأخرى، فهذه حروف وتلك أفعال، وهذه تنصب ثم ترفع وتلك ترفع ثم تنصب، وأغلب هذه الحروف لها صدر الكلام، وإلى ذلك أشار الناظم[3]:

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سيّدا عمر

---

1 – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (عبد اله بن الحسين)، تح: فازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر (بيروت–لبنان)، ط01، 1995م، ج01، ص: 205.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ج01، ص: 208.

3 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 52.

وقوله أيضا في باب إنّ[1]:

لإنّ، أنّ، ليت، لكنّ، لعلّ كأنّ عكس ما لكان من عمل

2.معاني هذه الحروف[2]:

-إنّ وأنّ؛ تفيد التأكيد، ونفي الشك عنها.

-لكنّ؛ تفيد الاستدراك (وهو التعقيب على حكم يُفهم من كلام سابق بنفيه حين يتوهّم ثبوته، أو إثباته حين يتوهم نفيُه)، نحو: زيدٌ كريم لكنه جبانٌ.

-كأنّ؛ تفيد التشبيه.

-ليت؛ حرف يفيد التمني، وهو طلب المستحيل، أو ما فيه بعدٌ، نحو قول العجاج[3]:

يا ليت أيامَ الصِبا رواجعا

لعلّ؛ عبّر عنها الجمهور بالترجي في المحبوب، والفرق بين التمني والترجي، أنّ الأول يكون طلبا للمستحيل، أو البعيد، أو غير الممكن في الغالب، أما الترجي، فيكون في الممكن وقوعه أو حصوله، ففي قوله تعالى: ﴿... **لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾[4].

فلعلّ في الآية الكريمة حرفا مشبها بالفعل عامل في الاسم النصب وفي الخبر الرفع، وقد جاءت (لعلّ) بمعنى الترجي، لأنّ توقع المحبوب يسمى ترجيا.

3.مواضع كسر همزة إنّ: يتعيّن الكسر في عشرة مواضع هي[5]:

---

1 - شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 64.

2 - ينظر: النحو الأساسي، أحمد مختار عمر وآخرون، منشورات دار السلاسل (الكويت)، ط04، 1994م، ص: 371، 372.

3 - الكتاب، سيبويه، ج02، ص: 142.

4 - الطلاق، الآية: 01.

5 - ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 320، 324.

1.أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة أو حكما، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[2]، فكُست همزة (إنّ) في الآية الأولى لوقوعها في أول الكلام حقيقة، وحكم الكسر هنا الوجوب، أما في الآية الثانية فقد كُسرت في أول الكلام حكميا، لأنها سبقت بحرف (ألا) وهو حرف لا يُغيّر الابتداء، وحكم الكسر هنا كذلك الوجوب.

2.إذا وقعت بعد حيث أو إذ، نحو: اجلس حيث إنّ خليلا جالسٌ، وسكّت إذ إنّك ساكت.

3.إذا وقعت صدر صلة الموصول، نحو قوله تعالى: ﴿...**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ**...﴾[3]، ونحو: جاء الذي إنه مجتهد.

4.إذا وقعت مع ما بعدها جوابا للقسم، نحو: والله إنّك لصادق.

5.إذا وقعت بعد القول الذي لا يتضمن معنى الظن، نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**...﴾[4]، فقد وقعت إنّ مكسورة الهمزة، لوقوعها محكية بالقول، وحكم مجيئها مكسورة الوجوب.

6.إذا وقعت مع ما بعدها صفة عن اسم الذات، نحو: مررت برجل إنه فاضلٌ.

7.إذا وقعت بعد عامل عُلّق باللام، نحو قوله تعالى: ﴿...**وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[5].

---

1 – القدر، الآية: 01.

2 – يونس ، الآية: 62.

3 – القصص، الآية: 76.

4 – مريم، الآية: 30.

5 – المنافقون، الآية: 01.

فقد جاءت (إنّ) في الموضعين مكسورة الهمزة، لأنّ الفعل (يعلم) عُلّق عن العمل، وكذا الفعل (يشهد) الذي يعني (يعلم)، فكلاهما علق عن العمل باللام الابتدائية، ولام الابتداء لها الصدرية، وما له صدر الكلام، يمنع ما قبله من أن يعمل فيما بعده.

8.أو وقعت مع ما بعدها حالا، نحو: قصدتُه، وإني واثق به، وقوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ**﴾[1].

فإنّ وما بعدها في محل نصب حال، والواو السابقة لها واو الحال، لذلك توجّب الكسر.

9.إذا وقعت بعد (ألا) الاستفتاحية، نحو قوله تعالى: ﴿...**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**...﴾[2]، ونحو: ألا إنّ زيدا قائمٌ.

10.إذا وقعت مع ما بعدها خبرا عن اسم العين أو الذات، نحو: سليمٌ إنه قائمٌ.

4.مواضع فتح همزة إنَّ: يتعيّن الكسر في أربعة مواضع مشهورة[3]:

1.إذا كانت وما بعدها في موضع فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا**...﴾[4]، جاءت أنَّ مفتوحة، لأنها مع معموليها مؤوّلة بمصدر، واقع في محل رفع فاعل للفعل المقدّم، والتقدير: أولم يكفيهم إنزالنا؟، وحكم الفتح –هنا– الوجوب.

أو تقع مع ما بعدها نائب فاعل، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ**..﴾[5]، فأنَّ المفتوحة وما دخلت عليه في محل رفع نائب فاعل للفعل (أوحي) المبني للمجهول، والتقدير: أوحي إليّ استماع نفر من الجنّ أو أن تقع مفعولا به، كقوله تعالى:

---

1 – الأنفال، الآية: 05.

2 – البقرة، الآية: 13.

3 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 324، 326.

4 – العنكبوت، الآية: 51.

5 – الجن، الآية: 01.

﴿... **وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ...**﴾ ، فأنّ ومعموليها في حكم المفعول به، والتقدير: ألا تخافون إشراككم[1].

2.أن تقع وما بعدها في موضع المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ...**﴾[2]، فأنّ وما بعدها تؤوّل بمصدر في محل رفع مبتدأ، والتقدير: ومن آياته رؤيتك، ونحو قولنا: عندي أنّك فاضل.

3.إذا كانت وما بعدها في موضع الخبر عن اسم معنى، نحو: اعتقادي أنّه فاضلٌ والحقُ انّك صادقٌ.

4.إذا وقعت مع ما بعدها في موضع جرّ، بحرف الجرّ، أو مجرور بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ...**﴾[3]، فأنّ المفتوحة وما بعدها مجرور بحرف الجرّ، ومعلوم أنّ المجرور بالحرف، لا يكون إلاّ مفردا، فوجب الفتح، لتؤول وما بعدها بالمفرد.

ونحو قولنا: أُحبّك مع أنّك ظالمٌ، أي: أحبّك مع ظلمك.

أما المجرور بالإضافة فنحو قوله تعالى: ﴿...**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**﴾[4]، فانَّ المفتوحة الهمزة، وما بعدها مؤوّلة بمصدر واقع في محل جرّ بالإضافة والتقدير: مثل نطقكم.

---

1 – الأنعام، الآية: 81.

2 – فصلت، الآية: 39.

3 – الحج، الآية: 62.

4 – الذاريات، الآية: 23

5.جواز فتح همزة إنَّ وكسرها[1]:

1.أن تقع بعد فاءِ الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿...**مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيم**﴾[2]، فالكسر على معنى فهو غفور رحيم، والفتح على معنى فالغُفران والرحمة، أي: حاصلان.

2.أن تقع بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا إنّ زيدا قائمٌ، فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، ومن فتحتها جعلها مع صلتها مصدرا، والتقدير: فإذا قيام زيدٍ.

ومنه قول الشاعر[3]:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيّداً إذا أنّه عبد القفا واللّهازم

فالبيت رُوي بوجهين، كما يقول ابن هشام، الأول فتح همزة (أنَّ) وتؤول مع ما بعدها بمصدر، يقع في محل رفع مبتدأ، والخبر إما متعلق بـ:(إذا) على أنها ظرفه، أو أنّ الخبر محذوف، والوجه الثاني: كسر همزة إنّ، وهذا الوجه أولى وأرجح لأنه لا يحتاج إلى تأويل، فجملة (إنّه عبد القفا) جملة تامة، ومعلوم أنه متى جاز التأويل، فعدم التأويل أولى[4].

3.ويجوز فتح إنّ وكسرها إذا وقعت بعد قسمٍ أي: جوابَ قسم، وليس في خبرها اللام، نحو: حلفت أنّ زيداً قائمٌ، بالفتح والكسر، ورُوي بالفتح والكسر قول رؤبة بن العجاج[5]:

أو تحلفي بربّك العليّ إنّي أبو ذيالّك الصّبيّ

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 177–180.

2 – الأنعام، الآية: 54.

3 – شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 275.

4 – ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 275، 276 (الهامش).

5 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 178.

فقوله: إنّي أبو ذيالّلك، يجوز فيه الكسر والفتح لأنها وقعت بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أنّ واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جرّ محذوف والتقدير: أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصّبيّ، وأما الكسر فعلى اعتبار أنّ اسمها وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

4.أن تقع في موضع التعليل، نحو قولنا: أطلب العلم إنه نافع، يجوز بالفتح والكسر ونحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ**﴾[1].

قرأ الكسائي بالفتح، والباقون بالكسر، فإذا فتحت همزة إنّ الواقعة موقع العلة، كان المصدر المؤول من أنّ ومعموليها مجرورا بحرف محذوف دال على التعليل، والتقدير: لكونه برّاً رحيما، وإذا كسرت الهمزة، كانت جملة جيء بها لتعليل ما قبلها[2].

5.أن تقع بعد (لا جَرَمَ)، والغالب الفتح، كما في قوله تعالى: ﴿**لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ...**﴾[3]، فما بعد (لا جرم) يجوز فيه الوجهان، فالفتح على تقدير (جرم) فعل ماضٍ، والمصدر المؤول من (أنّ ومعموليها) فاعل، و(لا) صلة زائدة، وأما بالكسر، فعلى تنزيل (لا) منزلة اليمين كما ذهب إلى ذلك الفراء، فتقول: لا جرم لقد أحسنت، ولا جرم إنّك ذاهب[4].

6.أن تقع خبرا عن قول (أو ما هو في معنى القول مثل كلام، حديث، نطق...)، ومُخبرًا عنها بقول، والقائل واحد، نحو: قولي إني أحمدُ الله، ولو انتفى القول فتحت نحو: علمي أنّي أحمدُ الله.

---

1 – الطور، الآية: 28.

2 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام ج01، ص: 329 (الهامش).

3 – النحل، الآية: 23.

4 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 333 (الهامش)

تلك هي أهم مواضع جواز الفتح أو الكسر الموثقة في كتب الشُرّاح، وحتى كتب النحو التعليمية والغاية من ذلك إحاطة المتعلّم بتلك المواضع نطقا وكتابة.

6.ترتيب عناصر جملة إنَّ وأخواتها:

يقول ابن مالك في باب إنّ وأخواتها، وهو يعتمد التمثيل لإيراد حكم نحوي لا يختلف حوله الجمهور[1]:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كـ«ليت فيها أو هنا غير البذي»

أي: راع الترتيب المعلوم الوارد في جملة إنّ وأخواتها، واستثنى ابن مالك من هذا الترتيب، إذا جاء الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا، فإنهما قد يتقدمان على الاسم نحو قولنا: إنّ في الدار سليما، ومنه قوله تعالى: ﴿...**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً**...﴾[2].

فالخبر مقدّمٌ وجوبا عن الاسم، من جهة أنه جار ومجرور، ومن جهة أخرى أنّ الاسم اقترن بلام الابتداء.

ويكون التقديم واجبا، إذا كان في الاسم ضميرا يعود على شيء في الخبر–كما وضحنا من قبل– فحتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، يجب تقديم الخبر على الاسم كقولنا: ليت فيها صاحبها، ولا يجوز: ليت صاحبها فيها.

ويجب التقديم أيضا في حالة أخرى مفهومة من خلال ما تقدّم ذكره في محاضرات (المبتدأ والخبر)، أنّ الخبر واجب التقديم إذا كان اسم إنّ وأخواتها نكرة ولا مسوّغ لها، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**﴾[3].

---

1 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 65.

2 – النازعات، الآية: 26.

3 – الانشراح، الآية: 05.

إذن:

-يتقدم الخبر وجوبا عن الاسم في جملة إنّ وأخواتها، إذا كان اسمها نكرة.

-يتقدم الخبر وجوبا عن الاسم في جملة إنّ وأخواتها، إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، وهنا نشير إلى مسألتين مهمتين:

الأول: أنّ الجار والمجرور أو الظرف المقدّم وجوبا على الاسم، يلزم أن يكون الاسم مشتملا على ضمير على المتقدم.

الثانية: إذا كان الاسم مقترنا بلام الابتداء، يلزم تقديم الخبر عن الاسم.

7.لام الابتداء وجملة إنّ وأخواتها:

لام الابتداء من حروف المعاني، وهي لامٌ معنوية، مفتوحة، سميت كذلك لكثرة دخولها على المبتدأ، وهي أيضا لام توكيد، أي تؤكد ما بعدها، مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب، ولا عمل لها[1].

وتدخل لام الابتداء على أربعة أشياء[2]:

1.على اسم إنّ المكسورة، بشرط أن يتأخر الاسم عن الخبر، كما ورد في الآية الكريمة ﴿...**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً**...﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿**وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ**﴾[4]، فدخلت لام الابتداء على الاسم في الآيتين، وحكم دخولها-في هذه الحالة- الجواز لتوفّر الشرط.

1 - ينظر: معجم الإعراب والإملاء، إميل بديع يعقوب، ص: 349.

2 - ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، ص: 158.

3 - النازعات، الآية: 26.

4 - القلم، الآية: 03.

2.تدخل لام الابتداء على خبر إنّ، وذلك بشروط، شرحها ابن عقيل في شرحه على الألفية وهي[1]:

-أن يكون الخبر مؤخرا عن الاسم، فإن تقدم على الاسم لم يَجُز دخول لام الابتداء عليه، نحو قولك: إنّ في الدار زيدا، أما دخولها عليه مع تأخرّه، فذلك نحو قوله تعالى: ﴿...**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾[2].

-أن يكون الخبر مثبتا غير منفي، فإذا كان منفيا امتنع دخول اللام عليه.

-أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد، وذلك بأنّ يكون واحدا من خمسة أشياء، المفرد نحو: إنّ زيدا لقائم، والجملة الاسمية نحو: إنّ آخاك لوجهه حسن، والثالثة: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو: إنّ زيدا ليقوم، والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماضي جامد، نحو: إنّ زيدا لعسى أن يزورنا، والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرّف مقترن بقد، نحو: إنّ زيدًا لقد قام.

ففي قوله تعالى: ﴿إنّ ربي لسميع الدعاء﴾ دخلت اللام على خبر (إنّ) لتوفّر الشروط وهي: تأخره عن الاسم، وكونه مثبتا غير منفي، وغير ماضٍ، فحكم دخولها الجواز.

أما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ**...﴾[3]، فقد دخلت لام الابتداء على خبر إنّ المكسورة، وقد جاء هذا الخبر جملة فعلية مؤخرة، مثبتة وبصيغة المضارع، وحكم دخولها في هذه الحالة -أيضا- الجواز.

كما تدخل لام الابتداء على شبه الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[4].

---

1 - ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 180 (الهامش).

2 - إبراهيم، الآية: 39.

3 - النمل، الآية: 74.

4 - القلم، الآية: 04.

وتدخل لام الابتداء على الجملة الاسمية الواقعة خبرا لإنّ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ**﴾[1]، وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا...**﴾[2]، فالخبر في الآية جملة فعلية، فعلها مضارع مقترن بلا النافية أي منفيٌ، فلا يجوز اقترانه بلام الابتداء، لانتفاء شرط الإثبات.

3.تدخل لام الابتداء على معمول الخبر، لأنه من تتمته، وذلك بشروط أيضا:

-توسط المعمول بين الاسم وبين الخبر، نحو: إنّ زيدا لعمرا ضارب، وإنّ زيدًا لطعامك آكلُ.

-أن يكون الخبر صالحا لدخول لام الابتداء عليه، فلا تقول مثلا: إنّ زيدًا لطعامك آكلَ.

4.وتدخل لام الابتداء على ضمير الفصل (العماد)، وهو ضمير لإزالة اللّبس في الكلام[3]، ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ...**﴾[4].

وعليه، فإنّ لام الابتداء تدخل بعد إنّ المكسورة على أربعة أشياء هي:

1.على الاسم المؤخر.

2.على الخبر المتأخر (وسمّي حينئذ اللام المزحلقة).

4.على ضمير الفصل المتوسط أيضا.

---

1 - الحجر، الآية: 23.

2 - يونس، الآية: 44.

3 - ينظر: معجم الإعراب والإملاء، إميل بديع يعقوب، ص: 261.

4 - آل عمران، الآية: 62.

8.إبطال عمل إنَّ وأخواتها:

قد يبطل عمل هذه الحروف دون المعنى، والأشهر أنّ الإبطال من ناحية الوظيفة الإعمالية، يقع في مسألتين[1]:

المسألة الأولى: اتصال هذه الحروف بما الزائدة، وإلى ذلك أشار الناظم[2]:

ووصلُ (ما) بذي الحروف مُبطلٌ إعمالها، وقد يبقى العمل

فإذا اتصلت (ما) غير الموصولة بإنّ وأخواتها، كفّتها عن شيئين هما:

1.نصب المبتدأ ورفع الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿...**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ**...﴾[3].

2.الاختصاص بالجملة الاسمية، فتصبح إنّ وأخواتها صالحة للدخول على الجملة الفعلية أيضا في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**..﴾[4].

أما إذا اتصلت بها (ما) الموصولية، فلا تكفها عن العمل نحو قولنا: إنّ ما فعلتَ حسنٌ أي إنَّ فعلَكَ حسنٌ، وعليه قول الشاعر[5]:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّما يُقضى فسوف يكون

فقد أعمل (لكن) مع اتصالها بـ(ما)، لأنها موصولية لا زائدة كافة، بدليل عود الضمير في (يُقضى)عليها.

ويُستثنى من هذه الحالة (أي حالة الإهمال) الحرف (ليت)، الذي يبقى على اختصاصه، فيجوز إعماله وإعماله، وقد رُوي بيت النابغة الذبياني بروايتين[6].

---

1 – القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، ص: 159.

2 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 68.

3 – الأنفال، الآية: 06.

4 – الأنبياء، الآية: 108.

5 – أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 339.

6 – الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، م67، ج02، ص: 392.

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقد رُوي هذا الشاهد بروايتين، برفع الحمام على إهمال (ليت)، وبنصبه على إعمالها.

المسألة الثانية: تخفيف ذوات النون وهي: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ[1].

إذا خُفّفت إنّ المكسورة الهمزة، أُهملت غالبا، لزوال اختصاصها، وتلزم لام الابتداء الخبر بعد المهملة، فارقة بينها وبين إن النافية، فنقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ويقول ابن هشام، يجوز إعمالها استصحابا للأصل، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ...**﴾[2]، فعلى قراءة نافع وابن كثير، بتخفيف إن من إنّ، وكلاّ: اسمها، وكما: اللام لام الابتداء، وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة في محل رفع خبر (إنّ)، ليوفينهم: جواب قسم محذوف، لا محل لها من الإعراب، وجملة القسم المحذوف وجوابه: صلة لـ(ما)[3].

وإذا خُفّفت (إنّ) فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، ككان وأخواتها، وظنّ وأخواتها، قال تعالى: ﴿**...وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ...**﴾[4]، فقد وقع الفعل (كان) بعد إنْ المخفّفة من الثقيلة، ودخلت اللام على خبر كان.

وقوله تعالى أيضا: ﴿**وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ...**﴾[5].

فوجه الاستشهاد فيه: وقوع الفعل (يكاد) بصيغة المضارع الناسخ بعد (إنْ) المخفّفة المهملة، مع دخول اللام على خبر (يكاد)، ودخول المضارع الناسخ بعد (إنْ) المخففة المهملة جائز بكثرة.

---

1 – الإرشاد إلى علم الإعراب، محمد بن عبد اللطيف القرشي، تح: يحي مراد، د.ط، د.ت، ص: 70، 71.

2 – هود: الآية: 111.

3 – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج01، ص: 352 (الهامش).

4 – البقرة، الآية: 143.

5 – القلم، الآية: 51.

وتُخفّف أنَّ المفتوحة فيبقى العمل، لكن بشرط أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفا، وخبرها لا يكون إلا جملة، نحو: علمتُ أن زيدٌ قائمٌ، والتقدير: علمتُ أنه...، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، وذلك قليل لا ينقاس كقول الشاعر[1]:

فلو أنْكِ في يوم الرّخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديقُ

فقد برزر الاسم المتصل بالحرف المخفف وهو الكاف، وذلك نادر، إذ أنّ الغالب والمشتهر أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وأن يكون خبرها جملة.

وقد أحسن النحاة في تفصيل مسألة اتصال ضمير الشأن بأن المفتوحة المخففة وخبرها بأنْ يكون جملة، حتى قالوا[2]:

إذا وقع خبر (أنْ) المخفّفة جملة اسمية، أو فعلية، فعلها جامدٌ، أو دعاء استغنت عن الفاصل، أي لم تحتج إليه، نحو قوله تعالى: ﴿.. **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾[4]، ففي الآية جاءت جملة (أنْ) المخففة من غير فاصل، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: وآخر دعواهم أنّه الحمد...أماّ الآية الثانية فقد جاءت الجملة بعد (أنْ) المخفّفة فعلية، فعلها جامد، ولم يفصل بينها وبين (أنْ) فاصل، واسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير: أنه ليس للإنسان... ويجب الفصل في غير هذه الحالات، كانّ يُفصل بين إنْ المخفّفة وبين الجملة الواقعة خبرا لها بقد، كما في الآية الكريمة: ﴿... **وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا**...﴾[5]، فقد فُصل بين أنْ المخففة وجملة الخبر بفاصل وهو (قد)، لأنّ (قد) تقرّب الماضي من الحاضر.

---

1 – شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، ص: 191.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 192.

3 – يونس، الآية: 10.

4 – النجم، الآية: 39.

5 – المائدة، الآية: 113.

أو قد يكون الفاصل بينهما حرف التنفيس (السين أو سوف)، فالسين نحو قوله تعالى: ﴿...**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى...**﴾[1]، فالفصل وقع بينهما بحرف التنفيس (السين)، والفصل بالسين لئلا تلتبس (أنْ) المخففة بأنْ المصدرية أو يكون الفاصل بالنفي (بلا أو لن أو لم)، نحو قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ...**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ**﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿**أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ**﴾[4].

ويكون الفاصل بين أن المخففة وجملة الخبر كذلك بـ(لو)، كقوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ...**﴾[5]، وقال بعضهم إنّ الفصل بلو قليل، ولكن هذا لا ينافي ورودها كثيرا في الفصيح، وإلى هذا أشار المصنّف[6]:

فالأحسن الفصل بقد، أو نفي، أو تنفيس، أو لو، وقليلٌ ذكرُ لو

ويخفّف (كأنّ)، ويبقى عملها أيضا، ويكون اسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها الجملة التي بعدها نحو: كأنْ زيدٌ قائمٌ، ويجوز إثبات اسمها، ولكنه قليل، من ذلك قول الشاعر[7]:

وصدرٍ مُشرقٍ النّحرِ كأن ثدييه حقّان

فتخفيف (كأنّ) مع إثبات اسمها قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يُروى البيت برفع (ثدييه)، فيكون برواية الرفع جاريا على الكثير الغالب.

---

1 – المزمّل، الآية: 20.

2 – المائدة، الآية: 71.

3 – البلد، الآية: 05

4 – البلد، الآية: 07.

5 – الأعراف، الآية: 07.

6 – شرح المكودي على الألفية، المكودي، ص: 71.

7 – الكتاب، سيبويه، ج02، ص: 140.

أمّا (لكنّ) فإنها إذا خُفّفت، يبطلُ عملها وجوبا، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، نحو: جاء يوسف ولكن خليل لم يجيئ، وسافر زيدٌ ولكن جاء أخوه... فيبقى- حسب هذه الأمثلة- معنى لكنّ حتى وإن خُفّفت للدلالة على الاستدراك لكنّها تُهمل وجوبا نحو قوله تعالى: ﴿...**وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ**...﴾[1].

فبتخفيفها يزول العمل والاختصاص، ويكون حكم إلغائها الوجوب عند الجمهور وعن يونس والاخفش جواز إعمالها، قياسا على (أنْ) المخفّفة العاملة.

ظن وأخواتها أفعال تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الجزأين: المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها.

يقول الناظم:[2]

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني: راى، خال، علمت، وجدا

ظن، حسبت وزعمت، مع عــد حجا، درى، وجعل اللذ كاعتقد

وهب، تعلم، والتي كصبـــرا أيضا بها انصب مبتـدأ وخبرا

وأفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ومتعلقة به، من حيث إنها صادرة عنه، لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة، والثاني أفعال التصبير (التحويل) لدلالتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى[3].

وأفعال القلوب منها ما لا يتعدى بنفسه نحو: فكر وتفكر، ومنها يتعدى لواحد نحو: عرف، وفهم، ومنها ما يتعدى الاثنين، وهو المراد هنا.

---

1 - الأنفال، الآية: 17.

[2]- ينظر، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص: 207.

[3]- ينظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج 2، ص: 28.

وتنقسم أفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين إلى أربعة أقسام[1]:

الأول: ما يفيد اليقين كـ: وجد، ألغى، درى، تعلم.

الثاني: ما يفيد ترجيح وقوع الخبر كـ: جعل، حجا، وعد، زعم، هب.

الثالث: ما يدل على يقين والرجحان، ولكن الغالب فيه كونه لليقين كـ: رأى وعلم.

الرابع: ما يستعمل لليقين والرجحان، ولكن الغالب فيه كونه للرجحان وهو: ظن، حسب، خال.

شواهد من هذا الباب:

-قوله تعالى: "تجدوه عند الله هو خيرا"[2].

-قوله تعالى: "إنهم ألفوا آباءهم ضالين"[3].

-قوله تعالى: "وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا"[4].

"واتخذ الله إبراهيم خليلا"[5].

-قوله تعالى: "زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا"[6].

-قوله تعالى: "يظنون أنهم ملاقو ربهم"[7].

---

[1]- ينظر، القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد مصطفى الهاشمي، ص: 173.

[2]- المزمل، 20.

[3]- الصافات، 69.

[4]- النساء، 125.

[5]- التغابن، 07.

[6]- البقرة، 46.

[7]- المعارج، 6-7.

قضايا الإعمال والإلغاء والتعليق في هذا الباب:

يقول الناظم[1]:

وُخُصّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب، والأمر هب قد ألزما

وجوز الإلغاء ما تقـــــدما والتزم التعليـــق قبل نفـــي (ما)

فأما الإعمال، فهو الأصل، وذلك يكون في الجميع، وأما الإلغاء، فهو إبطال العمل لفظا ومحلا في الجزأين، وذلك لضعف العامل بتوسطه بين الجزأين، وإلغاء العامل المتأخر أقوى منم إعماله، كما وأن إعمال العامل المتوسط أقوى من إلغائه.

وأما التعليق، فهو إبطال العمل لفظا لا محلا لمانع، وهو مجيء ما له صدر الكلام بعد هذه الأفعال، والموانع كثيرة منها:

1- ما النافية نحو قوله تعالى: "لقد علمت ما هؤلاء ينطقون"[2].

2- لام الابتداء وهي من الحروف الصدور نحو: علمت لزيد مجتهد.

3- كم الخبرية نحو قوله تعالى: "ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون"[3].

4- الاستفهام بالحرف نحو قوله تعالى: "**وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون**"[4].

5- لعل نحو قوله تعالى: "**وإن أدري لعله فتنة لكم**"[5].

---

[1]- ينظر، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص: 214-216.

[2]- الأنبياء، 65.

[3]- يس، 31.

[4]- الأنبياء، 109.

[5]- الأنبياء، 111.

تنبيهات[1]:

- يجوز حذف المفعولين لأغراض بلاغية منها الاختصار كقوله تعالى: "أين شركائي الذين كنتم تزعمون"[2].
- يجب الإعمال إذا تقدم العامل ما لم يسبقه لفظ، فإن سبقه ترجح الإعمال.
- لا يكون الإلغاء والتعليق إلا في أفعال الرجحان واليقين، ما عدا: هب وتعلم.
- لا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصبر والتحويل.
- جميع أفعال القلوب وما ألحق بها قد تكتفي بنصب المفعول الأول إذا كانت مستغنية عن المفعول الثاني، وحينها تكون كسائر الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد.

---

[1]- ينظر، القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد مصطفى الهاشمي، ص: 176-177.

[2]- القصص، 62.

خاتمة:

من المعلوم أنه لم يحظ علم بالعناية والاهتمام مثلما حظي به النحو العربي على مر العصور، فهو العلم الذي أخذ في التطور والرقي، ولازم مباحث الدرس اللغوي على اختلافها، فازداد النظر والتأمل في مباحث هذا العلم، وبدت الحاجة إلى معرفة القواعد ضرورية الماء في الحياة.

ففهم النص العربي، وكيفية معالجته لغويا بات إشكالية ترتبط بالنحو أولا وأخيرا، وتتدرج في محيطه وفق ما يقتضيه النظام النحوي، لذلك فإنّ التدرج في فهم النصوص مرهون بمدى موافقتها للأصول النحوية، ويكفي –في هذا– أن النحاة القدامى قد أخضعوا النص القرآني –وهو أرقى نصوص العربية وأبلغها على الإطلاق– للقواعد النحوية، فكثر لأجل ذلك التأويل والتقدير.

وحفاظا منهم على خصوصية الأساليب العربية، وضع مشايخ النحو إستراتيجية لغوية تفسّر جوانب نشاطهم، وتفسر علمية نتائجهم، فكانت دراستهم للجملة المادة الأولى لوصف الواقع وتفسيره، ولذلك تلخّص عملهم في هذا الإطار، ونرى من الضروري تسجيل بعض الملاحظات الهامة عنهم:

–الدقة والضبط في إدارة المشكلة اللغوية لصيقة الصلة بالنحو، وما يتصل بذلك من حرص واهتمام بالغين، رعاية للنطق، وحفاظا على القرآن الكريم من اللحن، فجزاهم الله عنا وعن لغة القرآن خير جزاء.

–ارتباط النحو بالعربية، وبالإعراب لفترة طويلة من الزمن، دفع الكثير إلى عدّه علما صناعيا شكليا، يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم، ومعرفة الصواب والخطأ.

–لقد كان النحو قانون العربية الأول، وسيظل الدستور الأمثل لها، يحفظ موادها وقواعدها وخصوصياتها وظواهرها وعوارضها، ولذلك فهو إدارة تصويبية تركيبية على امتداد

المراحل وتعاقب الأجيال، يُرجع إليه في مواقف الاضطراب والفوضى والعجز على الأداء والإفهام، إنه شكل من أشكال تكوين الملكة اللسانية الصحيحة.

-إنّ بحثهم في قضايا الفكر النحوي وتاريخ وضع النحو، لهي من أعقد القضايا الفلسفية والمنهجية التي طرقوا أبوابها، فاختلفوا وتفاوتوا في النتائج والحقائق، فكان ذلك نعمة عظيمة على اللغة وأهلها...

-إنّ دراستهم للجملة العربية وتحليلها نحويا، قوامها النص القرآني المقدس، والشعر العربي القديم، لذلك تظهر لنا محاولاتهم في الوصف والتقعيد سليمة وصحيحة.

-هداهم التقسيم إلى تمييز أجناس الكلمة، وأقسام الجمل وأحكام كل قسم على حدة، كما مكّنهم التبويب من دراسة الموضوعات المتصلة ببعضها، فاتضحت وجاهة نشاطهم وآرائهم-على اختلاف منازعهم- في كثير من المسائل المعقودة، وتهيأ لهم البناء الصحيح إلى درجة وصلوا معه إلى جعل المرفوعات في قسم، والمجرورات في قسم آخر، وكذلك المجزومات.

-وهكذا نجد أنهم رسموا مسرحا لغويا لفهم التركيب، عن طريق ما توحي به العلامة الإعرابي، فجعلوا أحكام الفاعل النحوية، وعلاقته بعامله من جهة الرتبة والمطابقة والتعدد، والحذف...

-ووجهت العناية إلى عرض مسائل تخصّ المفاعيل، فتناولوها مرتبة، وناقشوا أحكامها، بصورة جعلتهم-آخر الأمر- يميّزون الأساليب المجموعة ويصوغون ملاحظاتهم عنها في قواعد خاصة بهذه الأساليب.

-كما تراءت لهم -بالدراسة والتحليل- أحكام الجملة الاسمية، وما يتعلق بها من ظواهر خاصة من تقديم وتأخير وحذف وتوسع...، فبلغوا مبلغ الإفادة والإفهام من الناحية اللغوية التركيبية.

–ولعل من الأظهر في هذه المسائل، أنهم راعوا خصوصية المادة المنقولة وعلاقة ذلك بقواعدهم، فانشغلوا بالأقيسة، وتمحلوا الأعذار وتكلفوا التخريجات دفاعا عن حالات خاصة في نصوص لم تستجب لأصولهم، فكان طبيعيا أن تنشأ مقولات القول بالحذف والإضمار والضرورة والتأويل...

–إنّ ما انتهوا إليه لعظيم عظم هذه اللغة، وما فعلوه لعسير عُسر المنهج المعتمد، فقد تركوا لنا تراثا نفيسا وجليلا، نأمل أن نبعثه من مرقده يوما، لكن هيهات أن يتحقق ذلك...

لابد –في الأخير– أن نعترف بأنّ الصحة اللغوية مطلبا عسرا حتى على المتخصصين، نقدر الصعوبة والتعقيد، لكن لا ننفي حاجتنا إلى الفصاحة والسلامة التركيبية، وما أظن أن أحدا يدعي لنفسه العصمة من الخطأ والزلل، فقد أردنا من هذه المحاضرات أن نلخص جهود الطيّبين –أضاء الله مثواهم– في مباحث قصدنا من وراءها إظهار الوجه الصحيح للقواعد والأحكام والغرض المترتب على ذلك... والله نسأل أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه، إنه الرب المعين، وهو سبحانه الولي الحميد

والله ولي التوفيق

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط02، 1992م.
2. الإرشاد إلى علم الإعراب، محمد بن عبد اللطيف القرشي، تح: يحي مراد، د.ط، د.ت.
3. أصول النحو عند ابن جني (دراسة لسانية في كتابيه الخصائص والمحتسب)، رشيد حليم، دار قرطبة للنشر والتوزيع، د.ط، 2010.
4. أطلق الدكتور علي أبو المكارم على هذه المرحلة أيضا بالمرحلة الانتقالية، ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الانباري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط01، 2003م، ج01، م05.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت– لبنان)، 2000، ج02.
7. تحفة الهدى في تسيير شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، د/بن الدين بن خولة، الناشر: ألفا للوثائق (الجزائر)، ط1، 2017.
8. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.
9. تدريس النحو العربي، ظبية سعيد السليطي، تقديم: حسن شحاتة، الدار المصرية اللبنانية، 2002.
10. التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعة (القاهرة)، 1992.
11. تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، طلال علامة، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، ط01، 1993م.

12. تعبّر هذه المرحلة عن استقرار الأفكار، فهي مرحلة الاستقرار، ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، أبو المكارم.

13. الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح: محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ج1

14. ابن السراج ومذهبه في النحو (دراسة في كتاب الأصول)، احمد مطر العطية، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط01، 2009م.

15. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الرحمن، مكتبة دار التراث (القاهرة)، ط01، 1999م.

16. شرح العلامة الكفراوي، ومعه حاشية العلامة الشيخ اسماعيل بن موسى الحامدي المالكي، دار المعرفة (المغرب)، 2001.

17. شرح المفصل، ابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، ج1، ص: 89.

18. شرح المقدمة الاجرومية، ابن أجروم، شرح أبي عبد الله محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الصفا (القاهرة)ط01، 2005.

19. شرح المكودي على الألفية، في علمي الصرف والنحو، المكودي، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت– لبنان)، ط01، 1996م.

20. شرح رضي الدين الاستراباذي على الكافية، لابن الحاجب، ج1.

21. شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، مراجعة وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت–لبنان) ط01، 2005.

22. شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، مراجعة: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2005.

23. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة (القاهرة)، ط01، 1968م، ج01.

24. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي(أبو بكر الاندلسي)، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، دار المعارف 5مصر-، د.ط، 1973م.

25. العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، 2001،

26. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر (القاهرة)، 2001.

27. العلل في النحو، الرواق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، (بيروت-لبنان)، ط01، 2001.

28. الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت-لبنان)، 2007، ص: 420-423.

29. قصة الإعراب (إعراب الجمل)، إبراهيم قلاني، دار الهدى، (الجزائر)، د.ط، د.ت.

30. القواعد الأساسية للغة العربية، السيد الهاشمي، تح: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية (صيدا-بيروت)، 2002.

31. الكتاب، سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي (القاهرة)ط04، 2004م، ج1.

32. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج1، ص: 23.

33. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (عبد اله بن الحسين)، تح: فازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر (بيروت-لبنان)، ط01، 1995م، ج01.

34. المدخل النحوي (تطبيق وتدريب في النحو)، بهاء الدين بخدود، المؤسسة الجامعية، (بيروت)، ط01، 1987.

35. المدخل إلى دراسة النحو العربي، ابو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ط01، 2006.

36. المدخل إلى مصادر اللغة العربية، د/ سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط 2، 2010.

37. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، دار إحياء التراث العربي (بيروت–لبنان) ط01، 2007.

38. معجم الإعراب والبناء والإملاء، إميل بديع يعقوب، دار شريفة، د.ط، د.ت.

39. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه: مازن المبارك، راجعه سعيد الأفغاني، بيروت–لبنان، 2007.

40. المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل للطباعة والنشر (القاهرة)، ط01، 2003.

41. المفصل في علم العربية، الزمخشري، نشره: محمود توفيق، مطبعة الحجازي (القاهرة)، ج1.

42. المقتضب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م، ج1، ص: 146.

43. نتائج الفكر في النحو، السهيلي، دار الكتب العلمية (بيروت–لبنان)، ط01، 1992م، ص: 127.

44. النحو الأساسي، أحمد مختار عمر وآخرون، منشورات دار السلاسل (الكويت)، ط04، 1994م.

45. النحو التعليمي في التراث العربي، د/محمد إبراهيم عبادة، الناشر: منشأة المعارف (القاهرة)، دط.

46. نحو اللغة العربية (كتاب في قواعد النحو والصرف) مفصّلة، موثّقة، مؤيدة بالشواهد والأمثلة، د.محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية (صيدا–بيروت)، ط02، 1997م

47. نحو اللغة العربية، عادل خلف، الناشر: مكتبة الآداب (القاهرة)، 1994م.

48. النحو المنهجي، محمد أحمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي، د. ط، د. ت.

49. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 2005.

50. النظرية اللغوية عند العرب (الأصوات– الصرف– المعاجم– النحو)، د/أحمد طاهر حسنين، مكتبة الآداب (القاهرة)، ط1، 2010.